



17

التاريخ : شباط 2014

استثمار والمثنى

| مجلة شهرية | تصدر عن هيئة استثمار المثنى | قسم العلاقات العامة |

رقم الاعتماد في دار الكتب والوثائق الوطنية 1593 لسنة 2011 معتمدة لدى نقابة الصحفيين العراقيين بالرقم (755)

محافظة المثنى

في سباق التميز الاستثماري والتنموي

قسم الاستثمار في العتبة الحسينية المقدسة

يعتزم الاستثمار في المثنى من خلال انشاء عدد من
المشاريع الاستثمارية المهمة



استثمار المثنى

نحو مرحلة جديدة من الفرص الواعدة
والترويج الاستثماري

تتعد مؤتمرأ صحفياً توضح فيه حجم الاستثمارات في المحافظة وتدعو
خلاله رجال الاعمال والمستثمرين لإقامة مشاريعهم في المثنى

هيئة إستثمار المثنى

منهجنا.. دمج الاهداف الاستثمارية

مع سياسة التنمية المستدامة في المحافظة

البداية الصحيحة
تتطلب قاعدة
من المعلومات
الصحيحة



نحو ثقافة ورؤية

إستثمارية معاصرة

عندما تكون البيئة مستقرة حتى الطيور تأتي لتبني اعشاشها وتتكاثر

مكافحة محاذات الميثاق ... في سياق التميز التنموي

الإرادة ... تسبق القرار الاستراتيجي



إبراهيم سلمان الميالي محافظ المنى



مشروع التنمية المكانية لا يتحقق بمجرد امتلاك الموارد الطبيعية والمادية ، ما لم تتوفر الإرادة والرؤية، ومؤسسات مؤمنة بالاهداف

1 ربط جميع اهداف مشاريع الميزانيات الاستثمارية وتنمية الاقاليم ومشاريع الاستثمار المحلي والاجنبي مع توجهات التنمية المستدامة على مستوى المحافظة في التخطيط الاستراتيجي.

2 ترجمة الخطة التنموية الى منهاج عمل في الدوائر التنفيذية لان (ادارة التنمية) عملية مستمرة ونحن شركاء، ومسؤولين عن النجاح .

3 مراعاة الاهداف التي حددها المجتمع الدولي للألفية الثالثة .

لا بد من التنمية الشاملة اليوم وغداً والعمل برؤية وخارطة طريق ومسؤولية

النجاح .
4. مراعاة الاهداف التي حددها المجتمع الدولي للألفية الثالثة للحد من مؤشرات الفقر والجوع والبطالة والامية باعتبارها هموما وطنية ومسؤولية اخلاقية من خلال الالتزام بمسيرة تنمية اجتماعية وعمرانية تراعي معايير الاستدامة وتسخير الموارد والاموال والجهود نحو اهداف تنمية حقيقية كجزء من الالتزام الدولي والمهني باعتبارنا جزء من المجتمع الدولي ، الذي يتنافس على الاستجابة للاحتياجات المتنامية للسكان حاضرا ومستقبلا . واذا اخذنا تطبيق جانب من هذه المعايير على مفهوم المدينة الحديثة حسب مقاييس القرن الحادي والعشرين ومتطلبات الحداثة ، نرى ان المدينة لم تعد مجرد دورا سكنية واسواقا ، انما مدينة للحياة والمعيشة الراقية والبيئة والعمران والشعور العميق بالانتماء الى المكان والتواصل مع المجتمع والعمل . المدينة تشبه الكائن الحي بحاجة الى الصحة والثقافة والتنفس والخدمات الترفيهية والفضاءات الخضراء المفتوحة والحدائق المعترة والمتنزهات والعناية بالبيئة على شواطئ النهر باعتباره رمزا من رموز المدينة ... علاوة على الظهور الاقتصادي والمجال الحيوي للأنشطة القطاعية والخدمات التي تخلق الانسجام مع المحيط الجغرافي الطبيعي ، لأنها جزء لا يتجزأ من فضاء اوسع ... تتطلب التناغم الذوقي الهندسي في استعمالات الارض ووظيفة المبنى وتتناسق الواجهات المعمارية مع الهوية الجمالية والمورث العمراني والحضاري ومقدار الملازمة مع البيئة ... والتخطيط لإبراز المعالم والجمالية في مراكز المدن لأنها تعكس مستوى الوعي التخطيطي والجمالي والتنظيمي للإدارات المحلية . والمسؤولية عن توجيه الذوق العام في الشوارع الرئيسية داخل المدن تجنبنا للعشوائية في الواجهات وعلى الارصفة . والحد من الكساء الهيجني لواجهات المباني العامة والخاصة الذي لا يتلاءم مع طبيعة اجواءنا وتصاميمنا المعمارية والخصوصية .

واخيرا ، ان التحدي ليس في مشروع التنمية المكانية انما في كيفية التعامل مع (الواقع والتحديات والحلول) والتفاصيل الداخلية للأهداف التنموية والاليات التنفيذية من منطلق ما تستحقه (المحافظة) منا جميعا تأسيسا على مبدأ الحكم الرشيد ، والرجوع الى رأي المجتمع واصحاب المصلحة المباشرة في التنمية تطبيقا لـ (البعد المحلي للديمقراطية) عندما تكون التنمية المكانية مسؤولية في التخطيط ومسؤولية في التنفيذ ومسؤولية في الادارة والمراقبة .

ادعوا جميع النخب والخبرات لإثراء وانضاج خارطة طريق للعقد القادم لمتطلبات تحديث المحافظة وتحديد ملامح هويتها الاقتصادية والجغرافية (2015 - 2025)، لأننا جميعا في دولة المواطنة (دولة - الامة) علينا جميعا تقع مسؤولية الحاضر والمستقبل. ان النظرة الى المستقبل هي محرك وموجه التقدم للمجتمعات. نظرة تراعي التوازن بين الخصائص المحلية ومتطلبات وقيم الحداثة وتفعيل عناصر القوة .

فلا بد من التنمية الشاملة اليوم وغدا، والعمل برؤية وخارطة طريق ومسؤولية. والله المستعان

من البيديهيات. ان قوة الامم تتشكل بامتلاك مجموعة من مقومات التميز النوعي التي تحدد جوهر القوة الكامنة في حيز جغرافي معين (بلداً كان او اقليما او محافظة) من مثل: الموارد الطبيعية والقدرات البشرية والمؤهلات المعرفية ، والاهمية اللوجستية والجيو اقتصادية للموقع وجاهزية البنية التحتية والبيئة التشريعية كقاعدة للأنشطة الاقتصادية والاستثمارية اضافة الى اهمية تفاعل هذه العناصر وتماسكها في منظومة واحدة محصنة بمتطلبات الاستقرار والادارة الرشيدة ، المقتردة على رسم وقيادة التحولات التنموية المنشودة برؤية واقعية ومنهج متأثر .

ومن الحقائق الجوهرية أيضاً ، ان مشروع التنمية المكانية لا يتحقق بمجرد امتلاك الموارد الطبيعية والمادية ، ما لم تتوفر الإرادة الملزمة والرؤية الرشيدة ، ومؤسسات مؤمنة بالاهداف ، تعمل بوحي جمعي مشترك حريص على تفعيل مستلزمات نجاح مشاريع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية. مع الايمان بان التنمية متلازمة عضوية ومحصلة لجهود مشتركة قادرة على تذليل التحديات وتشخيص المعوقات وتعبئة الطاقات في سياق التميز التنموي . بإصدار الصلاحيات الممنوحة للمحافظات بموجب قانون 21 ، تزايد الاهتمام بالملف التنموي ، ووضع صناع القرار والمؤسسات التنفيذية والمجتمع امام سقف اعل من المسؤولية في التخطيط وتوظيف الموارد والطاقات المتاحة ومستويات التنفيذ، بهدف تطويع البرامج وفقا لأولويات التنمية وتحسين مستوى الحياة والتطلع نحو مكانة نموذجية للمحافظة بالتميز في الاداء ومستوى حركة التطور والعمران. هذا المنهج ، يستوجب استشراف رؤية عملية وبعيدة المدى (رؤية تنموية لغاية 2025 ، مثلا) من اهدافها بلورة ملامح الهوية الاقتصادية التنافسية والمكانة العمرانية للمحافظة وجاهزية ومقدرة بيئة الاعمال فيها على توطيد الاستثمارات وملامح الصورة التي ستكون عليها المحافظة مستقبلا .

تشير التقارير الدولية ان عوامل نجاح او فشل الدول النامية في قضية التنمية ، يكمن في (ادارة التنمية) وليس في نقص الموارد او التمويل وهو ما يستوجب التأكيد عليه ابتداء لأهميته في التطبيق . التنمية المكانية ، اليوم هي معيار حضاري ومقياس للتخطيط السليم والتقدم العمراني والية للاستدامة والرفاهية يترتب عليها :-

1. انتهاج سياسة الانطلاق من توظيف الموارد والخامات المحلية في تأسيس قاعدة للتنوع الانتاجي وتحفيز التشابك البيئي بين القطاعات وتحريك المفاصل الاقتصادية ، والترويج لتسويق المشاريع التي ترتكز على المقومات اللوجستية والترفيهية والمرافق الاجتماعية والبنية التحتية ... باتجاه الرفاهية .

2. ربط جميع اهداف مشاريع الميزانيات الاستثمارية وتنمية الاقاليم ومشاريع الاستثمار المحلي والاجنبي مع توجهات التنمية المستدامة على مستوى المحافظة في التخطيط الاستراتيجي ، باعتبارها ركائز مفصلية للتنمية المحلية برؤية محلية .

3. ترجمة الخطة التنموية الى منهاج عمل في الدوائر التنفيذية لان (ادارة التنمية) عملية مستمرة ونحن شركاء ومسؤولين عن

معمّدة لدى نقابة الصحفيين العراقيين بالرقم (755)

المستثمر

رقم الاعتماد في دار الكتب والوثائق الوطنية 1593 لسنة 2011

مجلة استثمارية تصدر عن قسم العلاقات العامة في هيئة استثمار المثنى



■ الاستشاري

محمود هادي راضي

■ الاستشاري الاعلامي

علي حنون آل معلا الشمري

■ رئيس التحرير ورئيس مجلس الإدارة

المهندس عادل داخل الياسري

■ مدير التحرير

صفاء حسين ابو كحيلة

■ سكرتير التحرير

كاظم مسافر الاعاجيب

■ الترجمة:

جواد عبد الكاظم حلبوص

■ التصوير

أمين علي داخل

محمد تكليف الياسري

■ تحرير

حيدر فاضل العامري

ضرغام مجيد الياسري

علي كامل عبد الله

■ التدقيق اللغوي

قاسم عبد الكاظم البركي

■ التنضيد

زهراء نور الموسوي

سماح عبد الكريم الخفاجي

■ البريد الإلكتروني:

samawa_investment@yahoo.com

تنويه: المقالات والمواضيع المنشورة تعبر عن رأي الكاتب ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

هيئة استثمار المثنى

موقع الهيئة على الإنترنت

www.miciraq.com

موقع الهيئة على الإنترنت

www.miciraq.org

التصميم والإخراج الفني : مركز أديان للتصميم وخدمات ماقبل الطباعة

محافظة المثنى - السماوة: 07810419494 - 07802701869

نحو جيل جديد من الاستثمارات

Forward New Investment Generation



عادل داخل محمد / المدير العام ورئيس التحرير



نجحت الهيئة في اصدار اكثر من

114

رخصة استثمارية في مجالات وانشطة قطاعية مهمة

44

تمخضت عن

مشروعاً منجزاً فعلاً او في طور الإنجاز

ارتفع راس المال الاستثماري التراكمي المتحرك على الأرض فعلاً الى

3

مليار دولار امريكي

نحن على اعتاب مرحلة مفصلية نتطلع نحو

جيل جديد من الاستثمارات تضع العراق والمحافظات على خارطة الاستثمارية العالمية



مقسومة على مجموع السكان ، تظهر ضالة حصة الفرد ، مقارنة بحصة الفرد في دول الجوار، ما يتطلب الانتباه لذلك والعمل على تكثيف جهود الترويج والترحيب بدخول المزيد من الاستثمارات الاجنبية وتعزيز الاستثمارات الوطنية ، لتغطية العجز في السلع والخدمات واعطاء دفعة للاقتصاد للانفتاح والتنامي، تؤدي الى رفع مناسيب تدفق الاصول العاملة الى الداخل .

3. ضرورة توحيد السياسة والأهداف الاستثمارية مع مسارات التنمية الوطنية الشاملة في إطار منظومة استراتيجية متلازمة ومتكاملة ومستدامة تضع العمل الاستثماري في بؤرة الحركة التنموية لتعطي دفعة ايجابية للحركة العمرانية على الأرض وتحقق مزيداً من المكاسب طالما العراق بحاجة للاستثمارات الاجنبية للتمكن من معالجة العجز والاختلالات في متطلبات التنمية واحتياجات الناس .

4. وضع آلية لرؤية استثمارية استشرافية في القطاعات المعرفية والعلمية وتقنيات المعلوماتية ؛ باعتبارها قطاعات ذات قدرة على خلق التحول نحو الحداثة ومواكبة العصر المعرفي (فالقوة اليوم للمعرفة ابتداءً).

5. التوسع في حزمة المشروعات الاستثمارية الإنتاجية المدرة للوظائف المنتجة، بالتركيز على مجمعات التوطين الصناعي والتكثيف الزراعي لتسريع التنمية وتوفير السلع، وتفعيل آليات السوق التنافسية .

التوجهات هذه نستوجب تأهيل وتطوير مراكز البنية التحتية بالانفتاح على منح التراخيص في قطاعات الطاقة والمشتقات البترولية وإدارة المياه والطرق والمواصلات باعتبارها محركات الانطلاق التنموي الجدي فالبنية التحتية هي مركزات التنمية وخط الشروع نحو المستقبل والتقدم .

وتجدر الإشارة الى أهمية الاستفادة من زخم التحولات على الساحة الدولية وفهم طبيعة الاستقطاب الاستثماري للدول الغنية في الدول الناشئة وكثافة رؤوس الأموال المتدفقة على هذه الدول واستشراف الدروس ، وتوظيفها قدر الامكان لصالح العراق الذي يمتلك من المقومات ما يؤهله على امتلاك الفرصة (الزمن) وكسب ثقة المستثمرين باعتباره وجهه استثمارية متكاملة تمتلك فرصة عريضة من الانشطة القطاعية الباهرة والارضية الجاهزة .

نحن على اعتاب مرحلة مفصلية نتطلع نحو جيل جديد من الاستثمارات تضع العراق والمحافظات على خارطة الاستثمارية الحقيقية، نعمل على جذب استثمارات تتلاءم مع خصوصية واحتياجات المحافظة والترويج لجيل جديد من الفرص في مجالات الطاقة والخدمات اللوجستية التجارية والصناعات الكيماوية والاستثمار المعرفي والصحي (مستلزمات وخدمات طبية) والسياحي وتفعيل عناصر القوة برؤية واضحة ومنهج شفاف.

ستبقى (الهيئة) في خدمة مجتمع المحافظة ورفعته الوطن بجهود ومنهج علمي حثيث .
امامنا طريق طويلة في الاستثمار ، في توجيه الاهتمام نحو المشاريع والفرص والترويج وبيئة العمل...وقل اعملوا

تسعى المحافظة لترسيخ جاذبية بيئة العمل وتعزيز سمعتها كوجهة رائدة لاستضافة وتوطين الانشطة الاستثمارية ، من خلال جهودها في الترويج للمقومات والفرص والتعرف على توجهات المستثمرين والانفتاح على العالم بالتفاعل مع المستجندات الاستثمارية لكونها امر ضروري في هذه المرحلة للتحول من اقتصاد احادي المورد الى اقتصاد انتاجي متنوع وتنافسي بقيادة قطاعات الطاقة والصناعة والزراعة باعتبارها القطاعات الرائدة في توسيع قاعدة الانتاج وخيارات استراتيجية يعول عليها في بناء وتشكيل الهوية التنافسية على ارضية صالحة .

في 1/10/2008 كانت بداية عمل هيئة استثمار المثني التي تشكلت استناداً لقانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 تتمتع الهيئة بالشخصية المعنوية وتمول من موازنة المحافظة وتمتلك صلاحية التخطيط والترويج الاستثماري ومنح التراخيص بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للاستثمار والحكومة المحلية ... وعليها تضع مسؤولية استشراف الافاق والفرص الاستثمارية الجديدة ، وتوظيف المقومات والخامات الطبيعية المحلية والمزايا النسبية للموقع الجغرافي باعتبارها مفصلاً حيويًا على طريق المواصلات، والعمل على تكثيف الاستثمارات الصناعية والزراعية والتجارية والسكنية والمرافق الاجتماعية والصحية، لما له من مردودات ومنافع اجتماعية تحسن نوعية الحياة .

وفي هذا السياق نجحت الهيئة في اصدار اكثر من (114) رخصة استثمارية في مجالات وانشطة قطاعية مهمة، تمخضت عن (44) مشروعاً منجزاً فعلاً او في طور الانجاز وفق جداول تقدم العمل لكل مشروع ، حيث ارتفع راس المال الاستثماري التراكمي المتحرك على الأرض فعلاً الى (3) مليار دولار امريكي، يأتي هذا الجهد منسجماً مع التوجهات الوطنية في ضرورة التكامل التنموي، وفتح مسارات تنسيقية لمشاريع ببنية مع المحافظات المجاورة والمحيط الجغرافي .

معروف ان الاستثمار عملية اقتصادية مركبة وتراكمية تصب في مصلحة استدامة التنمية ، مما تتطلب الاستعداد التشريعي والتسهيلات التنظيمية وتذليل المعوقات والاليات الرتبوية والمكبلة بالروتين لمواكبة التطورات التنافسية في البنية الاستثمارية في المحيط الاقليمي والعالمي ، وادامة زخم التفاعل مع الاتجاهات الحديثة في التسهيلات الممنوحة للاستثمارات النوعية .

هذه الرؤية تتطلب الانفتاح على افكار واعادة من الانشطة الاستثمارية (نوعية الفرص والترويج والمشاريع) وتفعيل المحاور الحيوية منها للاستفادة من المستجندات في الساحة الدولية وتعزيز ثقة المستثمرين من خلال رؤية بعيدة المدى وتمتلك المقدرة على بناء اقتصاد متنوع يجاري الاقتصادات الحديثة وتعشيق الاقتصاد الوطني مع الاقتصادات العالمية ويعزز عناصر المقدرة ويجلب منافع اجتماعية مثمرة وفقاً :-

1. توسيع مظلة التشريعات بما يرفع من قوة معايير جاذبية المناخ الاستثماري الوطني، فالتحسينات في التشريعات والمرونة في الاليات، ترفع من القدرة التنافسية ابتداءً، وتمثل استثماراً بحد ذاتها ، طالما تستقطب رؤوس الاموال وتجلب الخبرات والمنافع الاجتماعية وتحرك سوق العمل والوظائف ، بالنتيجة .
2. ان التخصيصات الاستثمارية في الموازنات السنوية



مدير عام هيئة إستثمار المثنى يعقد مؤتمراً صحفياً موسعاً يوضح فيه حجم الاستثمارات

في المحافظة ويدعو خلاله رجال الأعمال والمستثمرين لإقامة مشاريعهم في المثنى

ألف وحدة سكنية كحاجة فعلية للمحافظة عن طريق
الاستثمار

25

معامل لشركات اجنبية ومحلية تم وضع حجر
الاساس لها

3

لدينا مشروعات استثماريين زراعيين هما مشروع نور
الولاية ومشروع مزرعة الخير

2

آلاف وحدة سكنية سوف تنجز خلال الفترة
المقبلة

5

السماوة حيث شرعت الملاكات الفنية في الشركة المستثمرة بحراثة خمسة الاف دونم استعداداً للموسم الشتوي الحالي .. واستطرد الياسري بقوله ان الهيئة منحت العديد من الإجازات الاستثمارية لمشاريع مختلفة كبيرة ومتوسطة وصغيرة أبرزها المولات والمجمعات التجارية ومدينة ألعاب السماوة ومحطة وقود ومعمل انتلوك السماوة هذا بالنسبة للمشاريع المنجزة أما من ناحية المشاريع التي هي قيد الإنشاء فلدينا مشروع مختبر السماوة الإنشائي ومصفى للنفط ومستشفى تخصصي سعة 150 سرير وعدد آخر من الطلبات لمنح الإجازات الاستثمارية من قبل مستثمرين آخرين قيد الدراسة من قبل الهيئة .

كما كشف مدير عام الهيئة النقاب عن أبرز المعوقات التي تعترض العملية الاستثمارية في المحافظة منها المشاكل القانونية وتقاطع بعض القوانين لدى الوزارات مع قانون الاستثمار الامر الذي يعرقل بعض الاجراءات منها تاخر تسليم الأرض للمستثمر وقال نحن في الهيئة نعمل بكل جهدنا لتلافي وتجاوز جميع العقبات وإنجاح سير المشاريع في المحافظة.

بعد ذلك أجاب مدير عام الهيئة عن أسئلة الصحفيين والإعلاميين حول المشاريع الاستثمارية ونشاط الهيئة منذ تأسيسها حتى هذه الفترة ، واستفسر عدد من الإعلاميين عن علاقة الهيئة بالموازنة الاستثمارية (تنمية الأقاليم) حيث اوضح الياسري ان الهيئة ليس لديها اي علاقة بهذه الموازنة وبين ان الموازنة الاستثمارية تمول من قبل الدولة وهي مشاريع عائدة لها وضمن خططها السنوية اما المشاريع الاستثمارية فهي تمول من قبل القطاع الخاص من رجال أعمال وشركات ومستثمرين حيث يأتي المستثمر بأمواله الخاصة لإقامة مشروع هنا او هناك وفق اجازة تمنحها الهيئة بهذا الخصوص وهذا يعني إضافة رؤوس أموال جديدة و إدخالها الى المحافظة سواء كان المستثمر اجنبي او محلي وبالتالي فان هذه المشاريع تحسن الواقع الاقتصادي في المحافظة منها استغلال الموارد الطبيعية في المحافظة وتشغيل الايدي العاملة وغيرها .

وفي ختام المؤتمر الصحفي اكد الياسري على الدور الذي يلعبه الإعلام في الترويج للفرص الاستثمارية المطروحة وتسهيل الأضواء على المناخ الاستثماري الواعد والموارد الطبيعية المتوفرة في المحافظة مشدداً على ان الاعلام المحلي يجب ان يكون داعماً لجهود الهيئة لإنجاح عملها بما يحقق النمو الاقتصادي والمعيشي لأبنائها.

عقدت هيئة استثمار المثنى مؤتمراً صحفياً موسعاً بالتنسيق مع نقابة الصحفيين العراقيين في المثنى على قاعة قصر الغدير حضره عدد من القنوات الفضائية والصحف والمجلات ورجال الاعلام والمهتمين بالشأن الإعلامي والاستثمار ، بين فيه مدير عام الهيئة المهندس عادل داخل الياسري الواقع الاستثماري في المحافظة منذ تأسيس الهيئة وحتى النصف الأول من العام الجاري.

أستهل مدير عام الهيئة المؤتمر باستعراض لمجمل العملية الاستثمارية منذ انطلاقتها في المحافظة و حجم الاستثمارات ورؤوس الأموال وطبيعة المشاريع المنفذة فيها وفق قانون الاستثمار المرقم 13 لسنة 2006 المعدل والشركات المستثمرة لتلك المشاريع وجنسياتها ، و بين الياسري عدد المشاريع حسب القطاعات المختلفة الإسكانية والصناعية والزراعية والتجارية والترفيهية ، وأعلن إن المحافظة ستشهد في الفترة القريبة المقبلة انجاز أكثر من عشرة الاف وحدة

سكنية ضمن عدد من المجمعات السكنية في مركز المحافظة واقيمتها ضمن المواصفات القياسية العالمية الامر الذي يسهم في القضاء على أزمة السكن والتي وضعتها الهيئة ضمن سلم الأولويات كفرص استثمارية في الخارطة الاستثمارية لبناء 25 ألف وحدة سكنية كحاجة فعلية للمحافظة عن طريق الاستثمار وقد نجحت في إرساء نصف هذا العدد في وقت قياسي .

و فيما يخص القطاع الصناعي أوضح المدير العام بان المثنى تسعى إلى تأسيس أكبر مدينة صناعية لإنتاج الاسمنت من خلال منحها أربعة إجازات استثمارية لإنشاء معامل اسمنت كان أولها انجاز معمل اسمنت الدوح الذي طرح إنتاجه في السوق منذ أكثر من ستة أشهر واصبح ينافس من حيث جودته الانواع والماركات الاجنبية الاخرى من الاسمنت كما وضعت حجر الأساس لثلاثة معامل لشركات اجنبية ومحلية هي شركة خوي الإيرانية وشركة الجوف العراقية - السعودية وشركة الرافدين المشتركة وهذه المعامل ستعمل على سد حاجة المحافظة والمحافظات الأخرى من الاسمنت كون البلد يشهد نهضة عمرانية كبيرة الامر الذي يؤدي الى زيادة الطلب على مادة الاسمنت بكافة أنواعه .

وبخصوص القطاع الزراعي قال الياسري لدينا مشروعات استثماريين كبيرين هما مشروع نور الولاية ذو الأربع حلقات في قضاء الخضر لإنتاج البيض والدجاج والذي طرح إنتاجه في السوق والثاني مشروع مزرعة الخير لإنتاج المحاصيل الإستراتيجية بمساحة ارض تصل الى 150 الف دونم في بادية

**المشاريع الحكومية التي تنفذها المحافظة
تمول من ميزانيتها السنوية ، وهي تختلف
عن المشاريع الاستثمارية التي تمول بأموال
المستثمرين من رجال الأعمال او الشركات
بعد الحصول على الرخصة الاستثمارية.**

محافظ المثنى يلتقي رئيس هيئة المستشارين في مكتب رئيس الوزراء



وزاراتها والحقا بالمحافظات واقتراح المحافظة لآلية معينة لتنفيذها لتجنب أي اشكالات مستقبلية .

واشار " كما تم مناقشة المحاور التنموي المتضمن عرض رؤية المحافظة في التنمية بالتركيز على موضوع التمويل والمزايا النسبية وتوجيه الوزارات الاتحادية والمنظمات الدولية والمؤسسات البحثية نحو المحافظة واقتراح عرض المحافظة كنموذج تطبيقي لموازنة البرامج والاداء بالإضافة الى عرض ورقة عمل هيئة الاستثمار. وادف " كما تم بحث دور التخطيط في تنمية محافظة المثنى و تطوير واقع موارد المياه وتنشيط الزراعة ودور المبادرة الزراعية في دعم القطاع الزراعي و تطوير واقع التربية والتعليم ومجور الاستثمار إضافة إلى المساعدات الدولية " . وبين " هيئة المستشارين من جانبها قدمت عروض تقديمية حول موضوع التخطيط المحلي في المحافظات وموضوع المبادرة الزراعية والمبادرة التعليمية وتقرير حول الأراضي الزراعية والموارد المائية في المحافظة " . و لفت " استمر الاجتماع لأكثر من 6 ساعات متواصلة تم التوصل بنهايته الى الاتفاق على توصيات تبنتها هيئة المستشارين سيتم رفعها الى رئاسة مجلس الوزراء والوزارات المعنية واللجان المختصة لمناقشتها وتنفيذها " .

من المبادرات التي يريهاها رئيس الوزراء كالمبادرة التعليمية والمبادرة الزراعية والمبادرة الصناعية.

واشار الى ان وفد المحافظة قدم الى الهيئة ورقة عمل تضمنت مجموعة من المحاور عرضت في الاجتماع من اجل مناقشتها واستثمار الخبرات التي تضطلع بها الهيئة في مختلف المجالات الاقتصادية والقانونية والتعليمية الى جانب خبرات الهيئة في الطاقة والنفط والغاز والزراعة والمياه والاعمار والخدمات ، وقد نوقشت بشكل مستفيض في جلستين مطولتين.

واكد: ان الاجتماع ركز على اهمية النهوض بواقع المحافظة من خلال استغلال الموارد التي تتميز بها المحافظة في الصناعة والزراعة وتشجيع الاستثمار وتوطين المشاريع الاقتصادية والاستراتيجية الى جانب اطلاق عملية الاستثمار وفق استراتيجية معدة وفق الاولويات وتسهيل الاجراءات فيها بغية توفير فرص عمل لابناء المحافظة.

من جانبه قال محافظ المثنى السيد ابراهيم الميالي "اجتمعنا في العاصمة بغداد مع رئيس هيئة المستشارين في مكتب رئيس الوزراء الاستاذ ثامر الغضبان واعضاء اللجان في هيئة المستشارين " . واضاف " تناول الاجتماع عرض ورقة عمل المحافظة المتضمنة مناقشة عدة محاور اهمها : المحور الاداري المتمثل بموضوع فك الارتباط للدوائر المحلية عن

يطلب من الحكومة المحلية في محافظة المثنى، عقدت هيئة المستشارين في رئاسة مجلس الوزراء اجتماعاً ضم العديد من اعضاء الهيئة من المكاتب كافة والسيد مدير عام المتابعة والتنسيق الحكومي في الامانة العامة لمجلس الوزراء.

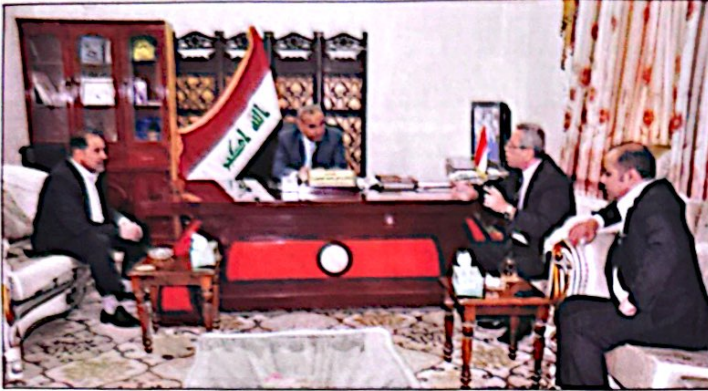
ترأس وفد المحافظة السيد المحافظ ابراهيم الميالي وعضوية رئيس مجلس المحافظة الدكتور حاكم الياسري وعضو مجلس المحافظة الدكتور علي حنوش فضلاً عن معاون المحافظ للشؤون الفنية ومستشار هيئة الاستثمار ومدراء اقسام التخطيط والحسابات في المحافظة، وكان الهدف من الاجتماع تقديم الدعم الاستشاري للمحافظة في القضايا التي تتعلق بالتنمية والعلاقة مع الحكومة الاتحادية.

وقال رئيس الهيئة ثامر الغضبان ان الاجتماع ركز على اهمية الارتقاء والنهوض بواقع المحافظة في مختلف المجالات باعتبار انها تعد الاكثر فقراً على مستوى العراق، والبحث في كيفية تذليل العقبات والمشاكل التي تواجهها بغية الوصول الى رؤية مشتركة تحقق التنمية الشاملة في المحافظة.

واضاف ان الاجتماع يأتي ضمن برامج الهيئة الهادفة الى دعم مجالس المحافظات والحكومات المحلية والارتقاء بها في مختلف المجالات ، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة الى ابنائها والعمل على تذليل العقبات التي تواجهها ، بالاستفادة

وفد الهيئة الوطنية للاستثمار يزور هيئة استثمار المثنى

ويبحث آخر مستجدات العملية الاستثمارية في المحافظة وسبل تعزيزها



استثمار المثنى التي خلقت فرص لنجاح ونمو المشاريع الاستثمارية في المحافظة ودعا الهيئة الوطنية الى وضع اليد على مكامن الخلل ان وجدت في قانون الاستثمار لتجاوزها بما يخدم مصالح البلاد كافة .
من جانبه ابدى رئيس الوفد تفاؤله بالمشهد الاستثماري في المحافظة مؤكدا انه سيناقش جميع النقاط المبحوثة في زيارته مع الهيئة الوطنية للخروج بمقررات تدعم عمل الهيئات في المحافظات.

زار وفد الهيئة الوطنية للاستثمار متمثلاً برئيس قسم الاستثمار وعدد من موظفي قسم الاستثمار وتنسيق شؤون المحافظات هيئة استثمار المثنى بغية الوقوف على آخر مستجدات العملية الاستثمارية في المثنى و سبل تعزيزها من خلال تذليل العقبات التي قد تعترض عملها .

وقد عقد مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس محادل داخل الياسري بحضور الوفد متمثلاً برئيس قسم الاستثمار ومدير تنسيق شؤون المحافظات الأستاذ فهد الشمري وموظفي و مدراء الاقسام في الهيئة اجتماعاً استثنائياً موسعاً حضره الأستاذ احمد منفي رئيس لجنة الاستثمار في مجلس المحافظة .

وتخلل الاجتماع طرح آخر مستجدات العملية الاستثمارية الجارية في المثنى وسبل تعزيزها حيث استعرض مدير عام الهيئة مجمل العملية الاستثمارية الجارية في المحافظة حيث أطلع الوفد على الخارطة الاستثمارية التي أعدتها الهيئة مرفقة بأخر التحديثات التي أجريت عليها كذلك عدد الإجازات الممنوحة والقطاعات الاستثمارية التي تشهد تنامياً في المحافظة خصوصاً قطاعي الإسكان والصناعة كما بين عدد المشاريع التي أنجزت بالكامل والمشاريع التي ستلتحق بها في الفترات القريبة والتي في طور الانجاز ، كذلك أوضح الياسري بعض المعوقات التي قد تواجه عمل المستثمرين بهدف تجاوزها لإنجاح مشاريعهم الاستثمارية .

رئيس لجنة الاستثمار في المجلس الأستاذ احمد منفي من جانبه أكد على أهمية إجراء اللقاءات بين جميع المعنيين بالعملية الاستثمارية لما يخدم البلد والمحافظة ، كما بين منفي الأجواء الإيجابية التي تشهدها العلاقات بين الحكومة المحلية وهيئة

وفد مشترك من الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئة استثمار المثنى

يجري جولة تفقدية لعدد من المشاريع الاستثمارية في المحافظة



أجرى وفد مشترك من الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئة استثمار المثنى جولة تفقدية لعدد من المشاريع الاستثمارية في المحافظة للاطلاع على سير العملية الاستثمارية في المحافظة وآخر نسب الانجاز في تلك المشاريع .

وقد تمثل الوفد برئيس قسم الاستثمار ومدير تنسيق شؤون المحافظات الأستاذ فهد الشمري ومدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري وعدد من مدراء أقسام وموظفي الهيئة الوطنية وهيئة استثمار المثنى .

الجولة شملت مشاريع استثمارية مختلفة فكان مجمع الكرار السكني الاستثماري في قضاء الخضر اولى محطات الوفد حيث اطلع على سير العمل ونسب الانجاز فيه والذي تنفذه شركتنا صرح الزايد براس مال يقدر بـ 62 مليار دينار عراقي وبمدة تنفيذ تصل الى سنتين ، بعدها توجه الوفد الى مجمع نور الولاية الزراعي المتكامل ذو الاربع حلقات والذي وصلت نسب الانجاز فيه الى مراحل متقدمة حيث افتتح خطين انتاجيين كمرحلة اولى وفق الاجازة الاستثمارية الممنوحة للمستثمر بشري هاشم نور الياسري براس مال يقدر بـ 3 مليار دينار عراقي وبمدة تنفيذ تصل الى سنتين ، وكان مشروع مول ساوة التجاري هو آخر محطات الوفد حيث اطلع على سير العمل في المشروع والذي يشهد تصاعد في وتيرة العمل والانجاز والمنفذ من قبل شركة العمارة المعاصرة للمقاولات الانشائية المحدودة على نهر الفرات في مركز مدينة السماوة وبراس مال يقدر بـ اكثر من 9 مليار دينار عراقي بفترة انجاز تصل الى ثلاث سنوات .

وخلال الجولة ابدى وفد الهيئة الوطنية ارتياحه وتفاؤله بالعملية الاستثمارية الجارية في المحافظة واعرب بان المثنى تخطو خطوات واثقة في هذا الاتجاه لما لمسه من مشاريع استثمارية كبيرة وسعي الهيئة الى سد حاجة المحافظة من الخدمات المختلفة.



محافظ المثني : المثني ستشهد انجاز 10 آلاف وحدة سكنية مطلع عام 2015

ومدير عام هيئة الاستثمار يؤكد بأن ازمة السكن في المحافظة في طريقها الى الحل

باننا نشهد افعالا على الارض لا اقوالا من خلال ما نراه من عمل على ارض الواقع وهو عمل كبير يصب في مصلحة المواطن السماوي وينهي ازمة السكن في المحافظة اضافة الى تقديم افضل الخدمات في هذه المجمعات.

من جانبه اكد المهندس عادل داخل الياسري بأن المحافظة تنجح نحو حل ازمة السكن من خلال العدد الكبير من الاجازات الاستثمارية الممنوحة في قطاع السكن والمزعم تنفيذ اكثر من خمس مجمعات سكنية داخل مركز المدينة ومجمعات اخرى في اقصية ونواح المحافظة .

وشملت الجولة الميدانية مجمعات ابن يقطين والذي ينفذ من قبل شركة جاوردير الاستثمارية للتجارة والمقاولات بكلفة 60 مليون دولار امريكي بواقع 792 وحدة سكنية ومجمع اسكان الدوحة الذي تنفذه الشركة العراقية القطرية بكلفة 70 مليون دولار امريكي ، ومجمع لؤلؤة ساوة السكني المنفذ من قبل شركة رعد الخليج للتجارة العامة بكلفة تصل الى 81 مليون دولار امريكي .



على تقديم كافة التسهيلات للمستثمرين الجادين في تنفيذ مشاريعهم ، كما قدم المهندسون المشاركون على تنفيذ المشاريع شرحا مفصلا لمراحل الانجاز ونسبها والمخططات للمشاريع التي وصلت الى مراحل متقدمة ، وفي حديث لرئيس لجنة الرقابة السيد قابل زغير قال

قال الاستاذ ابراهيم سلمان الميالي محافظ المثني ان المثني ستشهد انجاز اكثر من 10 الف وحدة سكنية مطلع عام 2015 ، فيما اكد مدير عام هيئة استثمار المثني ان ازمة السكن في طريقها الى الحل عن طريق الاستثمار من خلال تنفيذ المجمعات السكنية التي تواصل الشركات الاستثمارية مراحل انجازها .

جاء ذلك خلال الزيارة الميدانية التي قام بها محافظ المثني رافقه فيها رئيس لجنة الرقابة في مجلس المحافظة السيد قابل زغير ومدير عام الهيئة المهندس عادل داخل الياسري للمجمعات السكنية الاستثمارية في المحافظة.

واكد الميالي بان المثني ستشهد انجاز اكثر من 10 الف وحدة سكنية ضمن مجمعات سكنية متكاملة في انحاء المحافظة والتي شرعت بانجازها عدد من الشركات الاستثمارية .

وقد صرح الميالي خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده في احد المواقع السكنية قال باننا نشهد وتيرة عمل متسارعة ونسب انجاز عالية ونلمس الجهود المبذولة من قبل الجميع والتي انتجت هذه المراحل المتقدمة في المجمعات السكنية ، واكد الميالي في حديثه بان الحكومة المحلية بشقيها التشريعي والتنفيذي عازمة

رئيس لجنة الرقابة في مجلس المحافظة يزور الهيئة ويبحث مع مديرها العام اخر مستجدات العمل الاستثماري في المحافظة



الاستثمار كما أعرب الياسري عن تفاؤله بالمجلس الجديد الذي يتابع اغلب أعضائه عمل الهيئة من خلال الزيارات المتكررة للوقوف على سير العمل فيها مبينا ان تلك الزيارات تخدم الاستثمار كون المجلس لديه الحلول السريعة لمعالجة المشاكل التي تعترض عمل الاستثمار .

من جانبه قال الزريجاوي ان عمل الهيئة ظهر بالافعال لا بالأقوال ونحن نشهد المشاريع الاستثمارية المنتشرة في نواحي المحافظة مؤكداً على الدعم الكامل من قبل المجلس للهيئة لتذليل كافة المعوقات التي تواجه عملها.

زار الاستاذ قابل الزريجاوي عضو مجلس المحافظة ورئيس لجنة الرقابة في المجلس هيئة استثمار المثني للاطلاع على ما وصلت اليه الهيئة من نسب انجاز في المشاريع الاستثمارية في المحافظة والتقى مدير عام الهيئة المهندس عادل داخل الياسري وجرى خلال اللقاء بحث الواقع الاستثماري والمناخات الاستثمارية التي هيئتها المحافظة لاستقطاب رؤوس الأموال وأكد الياسري ان كل النجاحات التي حققتها الهيئة في الفترة الماضية كانت بدعم الحكومة المحلية بشقيها التشريعي والتنفيذي عبر التعاون المستمر لانجاز

الياسري يستقبل الدكتور عمار ال غريب عضو مجلس المحافظة ويبحث معه مستجدات العملية الاستثمارية

وقد استعرض الجانبان سبل تعزيز الاستثمار في المحافظة وتوفير المناخات الملائمة لضمان انجاز المشاريع القائمة في المحافظة ، كما بحثا مشروع مدينة الالعاب في الصوب الصغير وسبل الاسراع في تنفيذه على ارض مدينة الالعاب السابقة.

استقبل مدير عام هيئة استثمار المثني المهندس عادل داخل الياسري الدكتور عمار صاحب ال غريب عضو مجلس المحافظة وبحث الجانبان مستجدات العملية الاستثمارية وسبل تطويره من خلال تفعيل حزمة التسهيلات الممنوحة للمستثمرين في قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 .



رئيس وأعضاء لجنة الاستثمار في مجلس المحافظة يتفقدون عدد من المشاريع الاستثمارية

حاجة المحافظة الفعلية في هذا القطاع المهم . من جانبه أكد السيد احمد منفي دعم المجلس للهيئة لتذليل المعوقات التي تعترض العملية الاستثمارية الجارية في المحافظة مبيناً ان ما تم تحقيقه خلال المدة القصيرة من عمر الهيئة يشكل انجازاً للمحافظة بشكل عام وللحكومة المحلية والهيئة بشكل خاص . وعلى هامش الزيارة قام أعضاء المجلس يرافقهم مدير عام الهيئة بزيارة ميدانية لعدد من المشاريع الاستثمارية شملت مشاريع المجمعات السكنية لأولو ساوة واسكان الدوحة وابن يقطين التي وصلت مراحل انجازها الى مراحل متقدمة كما شملت الزيارة للمشروع التجاري لساوة مول قرب مفوضية الانتخابات في مركز المدينة .



زار السيد احمد منفي رئيس لجنة الاستثمار في المحافظة والسيد سعد كاظم عضو المجلس هيئة استثمار المثني والتقا مدير عام الهيئة المهندس عادل داخل الياسري ، وبحث الجانبان اطر التعاون المشترك بين المجلس والهيئة وسبل تعزيزه بما يخدم العملية الاستثمارية الجارية في المحافظة . وقد استعرض الياسري ابرز الانجازات التي حققتها الهيئة خلال الفترة الماضية و بين عدد الإجازات الممنوحة للشركات والمستثمرين واهم المشاريع المنجزة و قيد الانجاز ، حيث تطرق الياسري الى حجم المشاريع التي تتقدم نسب انجازها يوماً بعد آخر لاسيما المجمعات السكنية التي تحقق تسارعاً ملحوظاً في وتيرة العمل والذي سيلبي جزءاً كبيراً من

الياسري يستقبل عضو مجلس المحافظة السيدة زينب حسن ويبحث معها واقع الاستثمار

وسبل تعزيز التعاون المشترك

ثمارها اليوم حيث تشهد المحافظة عدد كبير من المشاريع يجري العمل بها في أنحاء المحافظة وبرؤوس أموال محلية وأجنبية ومنها ما تم افتتاحه وما وصل إلى نسب متقدمة في الانجاز ، وأضاف الياسري ان هيئة استثمار المثني عاكفة على إعداد الخطط الكفيلة بإنجاح الاستثمار الذي يعتبر رافداً مهماً لإعادة اعمار المحافظة و الجوانب الايجابية التي ترافقه من توفير فرص العمل للعاطلين و تحسين الواقع الاقتصادي للمحافظة ، من جانبها أكدت نعيمش بان المشاريع الاستثمارية التي تشهدها المحافظة اليوم هي مثار إعجاب كونها قد أنشأت في فترة قياسية وأبدت دعمها الكامل لجهود الهيئة بما يخدم العملية الاستثمارية في المستقبل.

في إطار دعم الجهود المبذولة من قبل الحكومة المحلية والهيئة وبهدف تفعيل العملية الاستثمارية في المحافظة وسبل تعزيزها استقبل مدير عام هيئة الاستثمار المهندس عادل داخل الياسري عضو مجلس المحافظة السيدة زينب حسن وبحث الجانبان مجمل العمل الاستثماري الجاري في المحافظة وسبل تعزيزه بما يخدم أهداف العملية الاستثمارية في المحافظة . وقد تخلل اللقاء استعراض للخارطة الاستثمارية التي أعدتها الهيئة بالتعاون مع الدوائر القطاعية كذلك عرض عدد الإجازات الاستثمارية الممنوحة للشركات والمستثمرين وبيان حجم المشاريع ونسب الانجاز فيها وبمختلف القطاعات ، وقال الياسري إن الجهود البناءة التي تبذلها الحكومة المحلية مع الهيئة أعطت



لجنة الاستثمار في مجلس المحافظة تتابع بشكل دوري المشاريع الاستثمارية وتطلع على مراحل الانجاز فيها



استقبل الياسري عضو مجلس محافظة المثني السيدة زهرة كاظم عليوي وقد استعرض مدير عام الهيئة مجريات العملية الاستثمارية الجارية في المحافظة وقدم الياسري عدد الإجازات الاستثمارية والمشاريع القائمة ونسب الانجاز في عدد من المشاريع كما تمت مناقشة آخر تعديلات قانون الاستثمار رقم 13 لعام 2006 وكيفية الاستفادة منها في دفع عجلة العملية الاستثمارية في محافظتنا العزيزة ، من جانبها أعربت عضو مجلس المحافظة عن تفاؤلها بالعملية الاستثمارية المتصاعدة في المحافظة مبدية دعم المجلس الكامل للهيئة بما يخدم المحافظة وأبنائها . وقالت عليوي أن زيارتها تأتي بغية الوقوف على آخر تطورات العملية الاستثمارية في المحافظة وسبل تعزيزها .

السيد اسماعيل سواي عضو مجلس محافظة المثنى ومدير عام هيئة الاستثمار يبحثان مجل العملية الاستثمارية و يتفقان عدداً من المجمعات السكنية



يشار الى ان المثنى تشهد مراحل انجاز عدد كبير من المشاريع واقتضية المحافظة الاستثمارية في قطاعات الصناعة والزراعة والسكن في مركز

بحث عضو مجلس محافظة المثنى السيد اسماعيل سواي ومدير عام الهيئة المهندس عادل داخل الياسري مجمل العملية الاستثمارية ومستجداتها كما قاما بجولة ميدانية شملت عدد من المشاريع السكنية في المحافظة.

وقد استعرض مدير عام الهيئة المناخ الاستثماري الذي تتمتع به محافظة المثنى وتزايد عدد وفود الشركات الاستثمارية التي تبحث عن الفرص الاستثمارية المطروحة في مختلف المجالات ، وقال الياسري بان المحافظة تشهد اقبالا متميزا من حيث الوفود الزائرة والتي تبحث عن الفرص الاستثمارية بغية إنشاء مشاريع مهمة في المحافظة و اضاف الياسري بان المثنى نجحت في ارساء عدد جيد من المشاريع المهمة والاستراتيجية حتى وصلت رؤوس الاموال المستثمرة الى (3) مليار دولار امريكي) واكثر من ذلك في المشاريع للإجازات الممنوحة والتي لم يباشر العمل فيها حتى الان.

كما اجري الجانبان جولة ميدانية لعدد من مشاريع المجمعات السكنية حيث ابدى سواي ارتياحا كبيرا لنوع وحجم المشاريع ونسب الانجاز المتقدمة فيها حيث شملت كل من مجمع ابن يقطين و بركات الزيايدي ولؤلؤة ساوة التي تنفذ من قبل شركات محلية واجنبية.

وفد طلبة كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة المثنى يزور هيئة الاستثمار ويطلع على طبيعة الاستثمار وآلياته



استقبل مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري وفد طلبة كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة المثنى والذي رافقه مستشار محافظ المثنى لشؤون المجتمع المدني السيد كريم سعد والسيد ماجد أبو كل مدير منظمه نر للتنمية البشرية.

الزيارة جاءت بغية الاطلاع على دور الاستثمار والأهمية القصوى التي يلعبها في الوقت الحاضر والتعرف على عمل الهيئة في هذا القطاع والآليات المتبعة منذ الإعلان عن الفرص الاستثمارية حتى اكتمال المشاريع.

وقد استعرض المدير العام قانون الاستثمار المرقم 13 لسنة 2006 وما حمله من امتيازات للشركات والمستثمرين كما بين الآليات المتبعة لاستقبال الوفود وتهيئة الفرص الاستثمارية وإجراءات تقديم طلب منح الإجازة حتى المباشرة بالمشروع ، كذلك استعرض الياسري عدد الإجازات الممنوحة والخارطة التي أعدتها الهيئة للمواقع المطروحة كفرص استثمار وحجم المشاريع المنجزة في المحافظة ورؤوس الأموال المرصوبة من قبل الشركات والمستثمرين واللجان المشكلة لمتابعة المشاريع .

في ختام اللقاء ثمن الياسري الزيارة لافتاً إلى إنها تصب في مصلحة الطلبة لتكوين مفاهيم وأفكار لمستقبلهم المهني و ستهيئ أذهانهم وتعزز من ثقافتهم الاستثمارية و خططهم المستقبل العلمي والمهني.



المدير المفوض لمجموعة شركات الصينية اللبنانية الإماراتية يبحث مع مدير عام الهيئة الفرص الاستثمارية المتاحة في المحافظة

استقبل مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري الأستاذ فارس الأمين المدير المفوض لمجموعة شركات الصينية اللبنانية الإماراتية والوفد المرافق له ، وبحث الجانبان خلال اللقاء الاتفاق المتاحة للاستثمار امام الشركات ورجال الأعمال الراغبين بإقامة مشاريع في المحافظة . حيث ابدى رئيس الوفد رغبة مجموعة الشركات بالاستثمار في المحافظة وفق قانون الاستثمار بعد الاطلاع على الفرص المطروحة في المحافظة حيث اعرب السيد مدير عام الهيئة عن استعداد طواقم الهيئة للتعاون مع المجموعة بما ينسجم وقانون الاستثمار النافذ ويسرع من عملية انجاز متعلقات الاجازة الاستثمارية بعد رسو المجموعة على مشروع معين .



جولة تفقدية لعدد من المشاريع الاستثمارية في قطاع الإسكان

اجرى الأستاذ طالب سلمان الميالي عضو لجنة الاستثمار في مجلس محافظة المثنى بعمية مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري جولة تفقدية لعدد من المشاريع الاستثمارية في قطاع الإسكان في المحافظة وشملت الجولة مجمع ابن يقطين السكني ولؤلؤة ساوه ومدينة السماوة السكنية التقوا خلالها بعدد من المستثمرين حيث قدم كل مستثمر شرحاً تفصيلياً عن الأعمال المنجزة في مشروعه الاستثماري ونسب الانجاز المتحققة خلال الفترة الماضية والخدمات التي من المزمع إنشاؤها كما تمت مناقشة اسلوب البيع للمواطنين والضمانات المقدمة للطرفين .

من جانبه ابدى الميالي عن تفاؤله في المشاريع الإسكانية التي من المؤمل لها ان تسهم في حل تفاقم مشاكل القطاع السكني في المحافظة مبدياً استعداد لجنة الاستثمار في مجلس المحافظة للتعاون مع الهيئة والمستثمرين بما يخدم انجاز المشاريع الاستثمارية بأسرع وقت ممكن .

ممثلوا عدد من الدوائر القطاعية يلتقون مدير عام الهيئة لبحث التنسيق في المواضيع ذات الاهتمام المشترك

التقى مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري وفد ممثلي عدد من الدوائر القطاعية في المحافظة شملت دائرة بلدية وعقارات الدولة ودائرة الضريبة بغية تحقيق حلقة حوار مباشر بين جميع الجهات للخروج بورقة عمل مشترك لتحديد أهم المشاكل والمعوقات التي قد تعترض العملية الاستثمارية والمباشرة بحلها بما يؤمن سير المشاريع الاستثمارية دون تلكؤ . وقد تم عقد حلقة نقاشية بين الوفد وقسم النافذة الواحدة وبحث جميع المستويات والمشاكل والمعوقات والطول الكفيلة بانسيابية انجاز المشاريع ، كما تم الاتفاق على اجراء لقاءات دورية يتم طرح اخر مستجدات العملية الاستثمارية .

تشكيل لجنة لمتابعة سير أعمال مشروع معمل اسمنت خوي الإيراني

سير أعمال مشروع معمل اسمنت خوي الإيراني

شكلت هيئة استثمار المثنى لجنة برئاسة معاون مدير عام الهيئة المهندس عامر عزيز أبو طيور لمتابعة سير أعمال مشروع معمل اسمنت خوي الإيراني الذي يجري تنفيذه حالياً من قبل شركة خوي الإيرانية في منطقة القوضوة قرب معمل اسمنت الدوح . وقد باشرت اللجنة أعمالها بالمتابعة الميدانية لموقع المشروع والاطلاع على سير مراحل الانجاز كما اطلعت المخططات التفصيلية وبحث مع القائمين عليه . يأتي تشكيل هذه اللجنة للوقوف على سير انجاز المشاريع الاستثمارية وبحث المعوقات التي قد تعترض عمل الشركة بغية حلها بشكل مباشر وسريع من خلال التنسيق مع الجهات ذات العلاقة ، وستتابع اللجنة أعمالها بشكل دوري ومستمر حتى اكتمال المشروع نهائياً .

رئيس و أعضاء مجلس إدارة شركة الدوح يزور هيئة الاستثمار ويبحث فرص استثمارية جديدة في المحافظة

استقبل مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري الشيخ حاتم رئيس مجلس إدارة شركة الدوح الاستثمارية والوفد المرافق له . وجرى خلال اللقاء بحث الجهود المبذولة من قبل الشركة وإكمالها معمل اسمنت الدوح الاستثماري والذي تم تشغيل وحدات الإنتاج فيه وطرح المنتج في السوق المحلية ، كما بحث الجانبان الفرص الاستثمارية الأخرى المطروحة في المحافظة حيث ابدى الوفد رغبته باستثمار مشاريع جديدة في قطاعات مختلفة الإسكانية او الزراعية او التجارية وقد أعرب الياسري عن استعداد الهيئة للتعاون مع الشركة وبما ينسجم مع قانون الاستثمار 13 لسنة 2006 النافذ كون الشركة أثبتت جديتها في إنشاء المشاريع من خلال إكمال معمل اسمنت الدوح ، وقد قدمت الهيئة الخارطة الاستثمارية على أن يتم تحديد نوع المشروع في القريب العاجل .

غرفة التجارة والصناعة الإيطالية تعتزم مكتب إقليمي للاستشارات الهندسية والاعمارية في المثنى وفق قانون الاستثمار



العراقي 13 لسنة 2006 من خلال إنشاء المكتب الاستشاري والهندسي الإقليمي الذي يقدم الاستشارات الهندسية في المشاريع التي تنفذ من قبل الحكومة أو المستثمرين حيث سيقدم الخبرات المتطورة في المجال العمراني الحديث ووفق المقاييس العالمية كما عرض إمكانية الإسهام في عدد من المشاريع الاستثمارية الأخرى مثل المشاريع الزراعية وتدوير النفايات ومشاريع الطاقة البديلة.

وفي ختام اللقاء أكد مدير عام الهيئة بأن المثنى ترحب بالشركات الإيطالية موجهاً الدعوة من خلال الوفد إلى جميع الشركات ورجال الأعمال للقدوم وإنشاء المشاريع الاستثمارية المختلفة ومعرباً في الوقت ذاته عن ترحيبه بالوفد وتفاوله بمستقبل أعمالهم في محافظة المثنى.

استقبل مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري وفد غرفة التجارة والصناعة الإيطالية يرافقهم وفد مجموعة شركات إيطالية لبحث فرص استثمارية عديدة أبرزها افتتاح مكتب إقليمي للاستشارات الهندسية والإعمارية.

وقال المدير العام بأن الهيئة استعرضت البيئة الاستثمارية في المحافظة وحجم المشاريع المقامة إضافة إلى عدد الإجازات الاستثمارية الممنوحة كما قدمت أمام الوفد قراءة كاملة لواقع المحافظة ومناخها الاستثماري والفرص المتاحة أمام الشركات ورجال الأعمال مؤكداً أنها تمثل فرصاً واعدة في المستقبل حسب قراءة مجموعة من الخبراء لواقع المحافظة الاقتصادي.

من جانبه أبدى الوفد الرغبة لإنشاء عدد من المشاريع الاستثمارية وفق قانون الاستثمار

قسم الاستثمار في العتبة الحسينية المقدسة يعتزم الاستثمار في المثنى من خلال انشاء عدد من المشاريع الاستثمارية المهمة

بها هذا القسم في محافظات العراق حيث يروم انشاء مستشفى تخصصي ومجمع سكني إضافة الى عدد من العيادات الطبية ، و اضاف ناصر بأن الهيئة والعتبة قد تبادلوا الزيارات وبحثا في اوراق عمل حتى وصلت الى هذه النتائج.

وعن الاجراءات القادمة قال المنسق بأن قسم الاستثمار في العتبة سيقدم طلباً رسمياً الى الهيئة لمنح الاجازة الاستثمارية وفق قانون الاستثمار .



يعتزم قسم الاستثمار في العتبة الحسينية المقدسة إنشاء مشاريع استثمارية مهمة في المحافظة عن طريق الاستثمار في خطوة مهمة تقوم بها العتبة المقدسة .

جاء ذلك خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها وفد قسم الاستثمار في العتبة الذي ضم رئيس القسم الاستاذ فوزي الشاهر وعدد من مدراء اللجان و التقى فيها مدير عام الهيئة المهندس عادل داخل الياسري والذي بدوره رحب بالوفد الزائر وعبر عن رغبة العتبة الحسينية المباركة تشريعاً للهيئة والمحافظة عموماً.

وقال الياسري في مستهل حديثه ترحب أشد الترحيب بوفد العتبة ونقدر اهتمامهم بالمحافظة ونبينهم للاسهام في إعادة اعمارها من خلال انشاء مشاريع استثمارية مهمة في المحافظة لسد حاجتها في القطاع السكني او الطبي وهو من دواعي الفخر بأن تكون المثنى اولى الاهداف بعد كربلاء لكي يستثمر فيها قسم الاستثمار.

واكد المدير العام بأن الهيئة على اتم الاستعداد للتعاون مع الوفد بما ينسجم مع قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 النافذ المعدل كما اكد بأن الهيئة عازمة على فتح آفاق التعاون مع العتبة بما يلبي طموحات الجميع .

كما اجري الوفد جولة ميدانية شملت عدد من المواقع المطروحة كفرص للاستثمار.

وقال المنسق لهيئة الاستثمار السيد علي هادي ناصر بأن قسم الاستثمار في العتبة الحسينية المقدسة يعتزم انشاء عدد من المشاريع المهمة في المحافظة كخطوة اولى يقوم

استثمار المثني: أجازات سريعة لرجال الأعمال

وأكد أن "معظم تلك العوامل متوفرة في محافظة المثني من حيث الاستقرار الأمني وعوامل بيئية وجيولوجية وتعاون مجلس المحافظة وديوان المحافظة تجعلها أرض خصبة للشركات الاستثمارية ولكن العالم ينظر إلى العراق كمناطق واحدة"، وتابع "إذا سمع بتدهور الوضع الأمني في بغداد تتولد له القناعة بأن باقي المدن تفتقر إلى الأمن"، وشدد على أهمية "دور الاعلام في دعم الاستثمار خلال أظهار الصورة المثيرة لبلدنا مما سينعش المجال الاستثماري في العراق". وأوضح الياسري أن هيئة الاستثمار لديها طموح ورؤى وافكار من شأنها أن تنقل الثقل الاقتصادي والاستثماري من الغرب إلى الدول الناشئة وإلى العراق ومحافظة تان من خلال الرخص الاستثمارية التي منحها وستمنحها الهيئة مستقبلا، وأكد أن "هناك مجموعة من المشاريع نفذت وأخرى وستنفذ سوف تسهم في النمو الاقتصادي للمحافظة وبذلك ستقضي على البطالة من خلال ايجاد فرص تشغيل للايدي العاملة المحلية وخاصة في المشاريع الخدمية التي يحتاجها المواطن ومنها المجمعات السكنية التي ستصبح مدن وقرى نموذجية وفقا لمواصفات فنية حديثة وافقية لا عمودية وذلك لطبيعة البيئة الاجتماعية في محافظة المثني".

وزاد الياسري أن "أكثر من 50 عقدا استثماريا نفذ وانجزت مشاريعه وهي الآن تنتج وبمواصفات عالمية مثل معامل اسمنت الدوح والرافدين وكلالة اضافة إلى مشاريع سكنية مهمة ومنها مجمع لؤلؤة ساوة السكني اضافة وعدد من المولات ومدن الألعاب اما في مجال السياحة فقد منحنا فرصة استثمارية لانشاء فندق سياحي كبير ذا مواصفات عالمية سمي بفندق قصر الغدير".



أكد رئيس هيئة استثمار المثني عادل داخل الياسري إن هيئته اعتمدت رؤية إستراتيجية ومنهجية جديدة لمنح الرخص الاستثمارية، وأشار إلى أن خطة المحافظة سهلت على المستثمرين تقديم مشاريعهم والحصول على الاجازات بوقت محدود وسريع. وقال الياسري إن "هناك عوامل عديدة تسهم في جلب المستثمر الأجنبي منها البيئة التشريعية والوضع الاجتماعي والسياسي فضلا عن الوضع الأمني".

وفد الفنانين المشاركين في مهرجان

السماعة السينمائي الأول في رحاب هيئة استثمار المثني

استقبل مدير عام هيئة استثمار المثني المهندس عادل داخل الياسري وفد من الفنانين العراقيين والعرب المشاركين في أعمال مهرجان السماعة السينمائي الأول وثقافة الفنانين في المثني.

وقد أعرب الياسري ترحيبه بالوفد الزائر وسعادته بالمهرجان الذي تحتضنه المثني لأول مرة متمنيا لضيوف المحافظة طيب الإقامة من فنانين عراقيين وعرب، كما اتى على الجهود التي بذلت من قبل اللجنة التحضيرية المنظمة للمهرجان التي آلت الى التناجح المرجوة والنجاح الذي تحقق للمهرجان مبديا استعداد الهيئة للوقوف مع القائمين على هذا المشروع الكبير، وتمنى الياسري الاستمرار ليكون مهرجان سنوياً تشارك فيه شركات انتاج سينمائي كبرى، واثني على الشباب المشاركين في افلامهم القصيرة والتي تعتبر نواة لسينما عراقية رصينة. من جانبه عبر اعضاء الوفد عن شكرهم لكل من ساهم في انجاح المهرجان لاسيما محافظ المثني الداعم الاول له والسيدة وفاء ابو خشة على مساندتهم لادارة المهرجان والذي وصل الى النتائج المرجوة منه.

يشار الى ان مهرجان السماعة السينمائي للافلام القصيرة الذي ترعاه مجموعة ثقافتين الشبابية يشارك فيه اثنان وعشرون فيلماً من العراق ومصر وتونس والكويت عرضت على قاعة الغدير على مدار ثلاثة ايام وفي حفل الختام وزعت الجوائز على الافلام الفائزة بالمراتب الاولى وشهادات تقديرية على المشاركين واللجنة التحضيرية ولجنة التحكيم.





نسب انجاز

والمباشرة بحراثة
خمسة الاف دونم
للموسم الشتوي



قناة العراقية الفضائية تجري تغطية إعلامية لمشروع إسكان الدوحة السكني وتجري لقاء ميداني مع مدير عام الهيئة

في إطار الجهود الرامية إلى إبراز الجهد الذي تقوم به الحكومة المحلية بشقيها التشريعي والتنفيذي وهيئة استثمار المثنى لإرساء المشاريع الاستثمارية الكبرى والتي يجري العمل في إنشائها لسد الحاجة في كافة المرافق الخدمية والسكنية والترفيهية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة قامت قناة العراقية الفضائية بتغطية إعلامية لمشروع إسكان الدوحة الذي ينفذ عن طريق الاستثمار وفق الإجازة الممنوحة لشركة بركات الزيادي العراقية - القطرية براس مال يقدر بـ 70 مليار دينار عراقي وبمدة سنتين كفترة انجاز والذي يضم انشاء 700 وحدة سكنية مع كافة المرافق الخدمية للمجمع .

وفي حديثه للقناة قال الياسري ان مجمع اسكان الدوحة والمجمعات الإسكانية الاستثمارية المجاورة له تشهد تصاعد في وتيرة العمل والانجاز حيث تم انجاز اكثر من مائتي وحدة سكنية في كل مجمع ، وأضاف الياسري ان هيئة استثمار المثنى والحكومة المحلية قد هيات كل الظروف لانجاح عمل الشركات والمستثمرين وقد شهدت الفترة الماضية افتتاح عدد لا بأس به من المشاريع الاستثمارية المختلفة .

كما أجرى فريق القناة عدد من اللقاءات مع المدير التنفيذي للشركة والمهندسين المقيمين في المشروع الذين قدموا شرحاً تفصيلياً لمراحل المشروع ونسب الانجاز فيه .

قناة العراقية الفضائية تستضيف مدير عام هيئة استثمار المثنى عن طريق برنامجها (صباح الخير يا عراق)

استضافت قناة العراقية الفضائية من خلال برنامجها (صباح الخير يا عراق) مدير عام الهيئة المهندس عادل داخل الياسري للتعريف بعمل هيئة استثمار المثنى والجهود التي تبذلها بالتعاون مع الجهات القطاعية بهدف إنجاح العمل الاستثماري في المحافظة وقد تخلل البرنامج عرضاً مفصلاً وعلى الهواء مباشرة لجملة المشاريع الاستثمارية القائمة في المحافظة كما قدم المهندس عادل داخل الياسري شرحاً تفصيلياً لمشاريع الاستثمار واجاب عن استفسارات مقدمي البرنامج كما بين الياسري حجم المشاريع الاستثمارية التي يجري العمل بها في المحافظة والتنوع الذي تتميز به المثنى في القطاعات المؤمل تطويرها بالعمل الاستثماري ، كما عرض البرنامج تقرير عن قطاع الاسمنت ومعمل اسمنت الدوح الاستثماري .

تأتي هذه الاستضافة الاعلامية في اطار توجه الهيئة المستمر نحو الترويج للأعمال والفرص الاستثمارية المطروحة في المحافظة .



متقدمة في مزرعة الخيرات الاستثمارية



وصلت مراحل تنفيذ مشروع مزرعة الخيرات الاستثمارية الى نسب متقدمة من العمل والانجاز و الذي ينفذ من قبل شركة قوة الاعمار الهندسية حسب الاجازة الاستثمارية الممنوحة لها وبراس مال يصل الى (59) مليون دولار امريكي على مساحة 150 ألف دونم في منطقة السلحوبية في بادية السماوة الجنوبية .

وقال الخبير الزراعي والاستشاري في هيئة الاستثمار الاستاذ شاكر محمود بأن اغلب المعدات والآليات الزراعية قد وصلت الى موقع المشروع والتي تضم ساحبات وياذرات ومسمدات ومولدات الكهرباء ، كما تم حفر أربعة آبار ارتوازية من اصل سبعة ، وأضاف بان الشركة قد أكملت نصب وإنشاء المسقفات والكرفانات التي تأوي الملاكات الفنية والعاملين في المشروع إضافة الى الآليات .

وحول المباشرة الفعلية بالمرحلة الانتاجية قال محمود بان الشركة باشرت بحراثة اكثر من خمسة الاف دونم لزراعتها في الموسم الشتوي الحالي بالمحاصيل الاستراتيجية الحنطة والشعير كمرحلة أولى مشيراً الى ان المراحل المقبلة سيتم زراعة مساحات اكبر وبمحاصيل مختلفة وسيتم تشغيل عدد اكبر من العاملين المزارعين لتغطية حاجة المشروع من الأيدي العاملة .



مجموعة من الأطباء المختصين يعتزمون إنشاء مستشفى استثماري متكامل و متعدد الاختصاصات في المثنى

خضراء مع المرافق الخدمية المتكاملة . واستطرد الياسري بقوله إن الهيئة ستعاون بشكل كبير مع هذه النخبة من الأطباء لتوفير الوقت والجهد والإسراع بإكمال إجراءات منح الإجازة بما ينسجم وقانون الاستثمار النافذ رقم 13 لسنة 2006 لإنشاء هذا المشروع المهم والحيوي والذي سيخدم شريحة واسعة من أبناء المحافظة ، يذكر إن هيئة الاستثمار قد أعلنت ضمن خارطتها الاستثمارية عدد من المشاريع الطبية و خدماتها لأجل رفع المعاناة من أبناء المثنى وتوفير العلاج وإجراء العمليات للاختصاصات النادرة والشحيحة والتي يتكلف المواطن السماوي السفر إلى المحافظات الأخرى وإلى خارج القطر لغرض العلاج .

أبديت مجموعة من الأطباء الأخصائيين رغبتها إنشاء مستشفى متكامل في المحافظة عن طريق الاستثمار ، وقال المهندس عادل داخل الياسري مدير عام هيئة الاستثمار إن مجموعة من الأطباء تقدموا بطلب منح الإجازة الاستثمارية بهذا الخصوص . مضيفاً إن الأطباء الذين تقدموا بهذا الطلب وهم عراقيون من محافظة النجف الأشرف يرومون إنشاء مستشفى استثماري وفق اختصاصات طب العيون وأطفال الأنابيب والجراحة العامة والنسائية والأطفال في مركز محافظة المثنى ، مؤكدين عزمهم المباشرة بالمشروع حال إكمال إجراءات منح الإجازة و تسليمهم الأرض المطلوبة والتي تقدر بـ (5 دونم) حيث سينشأ عليها بناية المستشفى المكون من ثلاثة طوابق تحتوي على ردهات العناية ورغود المرضى وصالة للعمليات وساحات

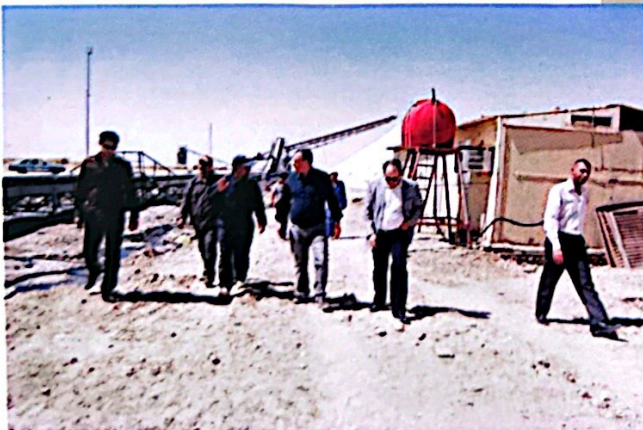
شركة ماهان الإيرانية تزور هيئة استثمار المثنى و تعتزم إنشاء مشروع استثماري زراعي كبير في المحافظة



الاستثمارية أصولياً . من جانبه قال المدير التنفيذي للشركة ان المشروع سيفضي حاجة المحافظة والمنطقة من المحاصيل الفصيلة من الحبوب والخضروات وأضاف إن شركتنا تمتلك مشروعاً استثمارياً رائد في أفريقيا حيث تمتلك أربعة مليون دونم في دولة تنزانيا وهي منافس كبير في تلك القارة مع الشركات الاستثمارية الكبرى ، ومن الجدير بالذكر إن محافظة المثنى تمتلك أكثر من 18 مليون دونم أغلبها في بادية السماوة ومنطقة الجزيرة صالحة للزراعة مع وفرة في المياه الجوفية و السطحية .

أبدي وفد شركة ماهان الإيرانية الاستثمارية الرائدة رغبته بالاستثمار في القطاع الزراعي في محافظة المثنى مبيناً عزم الشركة الحصول على أرض زراعية بمساحة كبيرة لاستثمارها في إنتاج المحاصيل الزراعية المختلفة التي تلبي حاجة السوق المحلية من الحبوب والخضروات . وقال المهندس عادل داخل الياسري ان وفد شركة ماهان اطلع على الخارطة الاستثمارية في قطاع الزراعة وأبدي رغبته للحصول على قطعة أرض في منطقة الجزيرة المحاذية للمصب العام لغرض استثمارها زراعياً مبيناً إن الوفد أجرى جولة ميدانية على الأراضي المطروحة كفرص استثمارية في المنطقة وأبدي الجدية التامة لإتمام المشروع بعد تقديم الطلبات لمنح الإجازة

شركة عاشور اللبنانية القابضة تستطلع الفرص الاستثمارية في القطاع الصناعي في محافظة المثنى



تشهد هيئة استثمار المثنى تنامياً متزايداً في عدد الزيارات التي تقوم بها الشركات الاستثمارية الرصينة الباحثة في فرص الاستثمار نظراً لما اكتسبته المحافظة من مناخات استثمارية جاذبة منها التسهيلات المقدمة من قبل الحكومة المحلية بشقيها التشريعي والتنفيذي وإدارة الهيئة للشركات والمستثمرين الذي خلق جواً إيجابياً نتج عن إرساء عدد كبير من المشاريع الاستثمارية الكبيرة.

ومن الشركات التي قدمت للمحافظة بهدف الاستثمار والإطلاع على الفرص المطروحة في القطاع الصناعي شركة عاشور اللبنانية القابضة التي زارت الهيئة وأطلعت على الفرص الاستثمارية في قطاع الصناعة الذي تتميز به المحافظة لوفرة المواد الأولية التي تدخل في عدد كبير من الصناعات المختلفة الإنشائية وغيرها، وقد أجرى وفد الشركة الذي ضم رجال الأعمال السيد عامر وهبة والسيد عامر شوقي جولة ميدانية للإطلاع على المواقع المطروحة كفرص استثمارية في هذا القطاع المهم والحيوي رافقهم فيها نائب رئيس الهيئة المهندس

عامر عباس عزيز وعدد من الاستشاريين في الهيئة حيث شملت الجولة معامل الاسمنت في منطقة الفضوة ومنطقة الملح وبحيرة ساوة وقد أبدى وفد الشركة الرغبة في إنشاء معمل اسمنت في المحافظة عن طريق الاستثمار وحسب قانون الاستثمار 13 لسنة 2006 ، ومن جانبه رحب رئيس الهيئة بالوفد واعرب عن استعداد الهيئة للتعاون من الشركة بما ينسجم مع قانون الاستثمار النافذ المعدل .

أفكار تطويرية .. حول محافظة المثنى

أ.د. حامد الباهلي

الخبير النووي - هيئة المستشارين / مكتب رئيس وزراء

ورسخت هذه الفرضية في عقل المواطن والسياسي ، فعندما يسأل المواطن ماذا يريد يجيب: (الأمن) وعندما يفخر السياسي بإنجازاته يذكر (الأمن) ورغم الأموال الطائلة التي صرفت والجهود الجبارة التي بذلت لتنفيذ الجزء الشرطي في هذه المعادلة إلا إن نجاحا ملموسا على ارض الواقع لم يتحقق .

هل يمكن للمساواة أن تكون دلي العراق : كيف ؟
لا يختلف اثنان على إن تنفيذ أي مشروع أو مهمة يجب إن يستند إلى نظرية محددة كي يكون على الجادة الصحيحة . ومنذ سنوات والفرضية العراقية تقول :
بالأمن ، وبالأستقرار ، والقضاء على الإرهاب :- تؤمن السلة الغذائية ، الحياة الكريمة ، العيش الرغيد
أي إن : الأمن من الخوف هو الطريق لـ (الإطعام من الجوع)



النالية في التنمية والأعمار في المحافظة :-

أولاً - السياحة :

• الأثرية : هناك أماكن يهتم بها الكثير من الباحثين في العلوم التاريخية والحضارات (ملحمة كلكامش ، الزقورة ، بدايات الكتابة ، الوركاء)
• العلمية والسياحة الترفيهية : تعتبر (بحيرة ساوة) في وسط الصحراء بعيانها المليحة وإسرارها العلمية مجالا صالحا لأن تكون منتجعا سياحيا تستقطب السواح والباحثين وراء الاستكشافات العلمية ، كما إن الآبار الارتوازية العديدة التي يمكن حفرها في الصحراء والمياه الجوفية والمياه المعدنية تساعد في إقامة واحات متعددة الأهداف (ترفيهية ، علاج ... الخ) لاستقطاب السياح ، ولابد من التذكر بأن ، كربلاء المقدسة والنجف الأشرف تطورتا بفضل السياحة الدينية .

ثانياً : الاستثمار :

انعم الله على السماوة وأهلها بثروات طبيعية متعددة منها :
• النفط . من الممكن استثمار المكامن النفطية المشتركة بين السماوة والناصرية ، وبين السماوة والنجف الأشرف ، بتفصيل الآبار الخمسة المعطلة وطرحها ضمن جولات التراخيص .
• الاسمنت ، يعد سمنت السماوة من أفضل الاسمنت في الشرق الأوسط ، كما إن انتشار المواد الخام لصناعة مواد البناء يمكن إن تستقطب المستثمرين الأجانب أيضا .
• الكاولينات . وهي من المواد الثمينة التي تستخدم في الصناعات الدوائية وصناعات مهمة أخرى .
• مواد خام مختلفة تستخدم في الصناعات البتروكيمياويات والصودا الكاوية وفي صناعة الزجاج والسيراميك ومواد البناء وغيرها .
• معامل تدوير النفايات مع إمكانية الحصول على الطاقة الكهربائية .

ثالثاً - الخدمات :

• الصحية : تم تأسيس مركز طبي لغسل الكلية بالتعاون مع ألمانيا . من الممكن توسيع هذا المركز وتحويله إلى مجمع لجميع العراقيين ، وتوفير مبالغ كبيرة تصرف على إمراس الكلي والاستغناء عن السفر إلى الخارج
• الطاقة والمياه : إن وجود مساحات شاسعة من الأراضي وسطوع أشعة الشمس خلال مدة طويلة من أيام السنة يشجع على قيام محطات لتوليد الطاقة الكهربائية (لو استغل جزء بسيط من طاقة الشمس على تلك الأراضي الشاسعة لكان بإمكان توفير ما يحتاجه العراق وعدد من الدول المجاورة من الطاقة الكهربائية) وفي هذا الجانب يمكن إنشاء مجمعات سكنية تستخدم الطاقة الشمسية في تشغيل المضخات واستخراج المياه الجوفية للزراعة . كما إن المياه الجوفية يمكن معالجتها وتزويد المدن العراق بها والاستغناء عن المياه السعودية والكويتية والتركية المستوردة في عبوات .
• هذه مساهمة متواضعة لكنها ملخصة في إطار تفعيل دور الحكومة المحلية لوضع رؤية وسياسات عمل تتسم بالوضوح وتوفير بيئة أكثر استدامة ومعالجة ما يهم المجتمع وتخطي التحديات في التخطيط العمراني والاقتصادي المتلائم .

هذه أفكار أرجو إن تتحول إلى فرص ... وعمل على الأرض .

هم سماويين ويحبون السماوة وأهل السماوة ... وإن شاء الله قادرون على النهوض بمسؤولياتهم .
وقبل كل شيء لابد من التخلي عن الاعتقاد السائد (إن بناء المدينة والنهوض بها يعتمد على ما تخصصه الدولة الاتحادية من مبالغ من الموازنة الاتحادية فقط) فالموازنة توزع حسب التعداد السكاني وليس على مساحة الأرض ، لذلك فإن السماوة ستظل في هذا الجانب المحافظة الأفقر . وفيما يأتي الوسائل للنهوض بالسماوة العزيرة :

معالجات أنية :

1. مواصلة إصدار القرارات بتحديد الأسعار لتشمل : السكن ، المواد الغذائية ، خاصة مفردات السلة الغذائية (اللحم الخضروات ، البقوليات ،)
2. استثمار الأراضي المتوفرة نتيجة تقليص المسافة المحرمة لنقل المنتجات النفطية من 300 إلى 100 متر (2000 دونم) وبنائها بيوتا واطشة الكلفة (أو على شكل مجمعات سكنية بمعمارات بسيطة من ثلاث طوابق) وتوزيعها على المحتاجين ، وستسد حاجة نسبة كبيرة من سكان السماوة .
3. تشجيع المواطنين للعمل في الزراعة بعيدا عن القروض (المواطن العراقي كان يشتري كيلو البطاطا ب 300 دينار قبل الإقراض و 1000 بعد الإقراض ، وهكذا حال البقية ، أي إن الإقراض أبعد المزارعين عن الزراعة) بتشكيل مجمعات أو تعاونيات زراعية وتوفير كافة المستلزمات الزراعية .
4. إقامة مجمعات حرفية : حدادة ، نجارة ، خياطة .. الخ واستقطاب العاطلين عن العمل ووضع آلية لها . إن المجمعات تصلح للعمل للنساء أيضا مع تكيف العمل لربات البيوت والابتعاد عن القروض المصرفية للحفاظ على الحرفيين وضمان عدم تركهم مهنتهم واختصاصهم ، وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة .
5. غرس روح المواطنة وتنميتها ورعايتها ، بدءا من رياض الأطفال ، وإقامة أماكن ترفيهية لكافة الأعمار منها مثلا : تخصيص جوانب ملائمة من المرافق المائية حول الانهر وتحويلها إلى مسابح تنسجم مع الأعمار وتزويدها بكافة وسائل الراحة والاهتمام بها وجعلها قابلة لإستخدام جميع المواطنين دون استثناء أو تمييز .
6. الاهتمام بالخدمات البلدية : الاهتمام بالجاري (توسيعها ، تنظيفها ، صيانتها الخ) بتبليط أكساء (الشوارع ، بما ذلك الشوارع الفرعية ، الاهتمام بتقاطعات الشوارع (الساحات) وجعلها مناطق خضراء بزراعة هندسية . الإكثار من الساحات والملاعب والمتنزهات وجعل الدخول إليها مجانا (كما في أربيل) وتخصيص يوم (تحت اسم يوم المحلة ، يوم المدينة ، الخ) لاستقطاب الاهتمام .
7. نشر روح المنافسة (أفضل بيت ، أفضل شارع ، أفضل زقاق الخ) وتخصيص جائزة لذلك . أفضل صف ، أفضل مدرسة ... ووضع معايير موضوعية للاختيار . ويمكن تعميم ذلك على الدوائر الحكومية .
8. تشجيع المنظمات غير الحكومية وإسناد ادوار ايجابية لها للمساهمة في عملية البناء وأهم من هذا وذلك هو مشاركة عضو الحكومة المحلية أبناء السماوة في جميع الفعاليات والأنشطة بدون حماية أو تمييز .

وفى الله محافظة المثني وأمل من الله تعالى إن أراها في حياتي بمثابة دبي العراق .

علاوة على الحاجات أعلاه ، بالإمكان توظيف المقومات

والصحيح هو قلب هذه المعادلة وجعل الجزء الشرطي منها مخرجا للمعادلة أي :

الإطعام من الجوع هو الطريق لـ (الأمن من الخوف)

وهو ما علمناه من رب العباد
بسم الله الرحمن الرحيم ... (فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) .
فإذا كانت دبي صحراء يعيش سكانها في الخيم ويشربون الماء من الترع ويستخدمون الناقة ويعيشون حياة الإنسان البدائي على أرض لا تصلح لشئ فأصبحت واحدة من أهم مدن العالم ، فإن سكان السماوة يعيشون في بيوت مشيدة ويشربون الماء النظيف ويستخدمون وسائل النقل الحديثة وفيها من المستلزمات والمقومات ما يمكن إن يجعلها واحدة من أهم المدن في المنطقة .
إن ما شجعتني على هذا القول موقف مجلس المحافظة باتخاذ عدد من القرارات التي تشكل مفردات يومية في حياة المواطن ، وهي حالة لم يلجأ إليها أي مجلس آخر ، مما رسخ عندي قناعة إن أعضاء المجلس الموقر



للاستثمارات الاجنبية المباشرة

نعم

Forward new policies to attract direct foreign investment (FDI)

الاستشاري / محمود هادي

تمثل تدفقات الاستثمارات الاجنبية ظاهرة عالمية تتنافس عليها الدول باعتبارها رافدا محوريا من روافد التنمية ، يعول عليه في تحريك التنمية والاسواق والانشطة الاقتصادية ... بفعل ما يعود على البلدان المضيفة من منافع الحصول على الخبرات والتقنيات الحديثة والادارة المعاصرة ، علاوة على حركة رؤوس الاموال وإيجاد مصار للعمل والوظائف والمساهمة في تحسين مستوى الحياة والخدمات وتمويل للبنى التحتية .

ابتداء ، تدفق الاستثمارات الاجنبية مرهون بوجود بيئة تشريعية شفافة ، ومناخ اعمال خالي من التعقيدات الادارية والتشدد البيروقراطي بيئة معززة بالاستقرار السياسي والاجتماعي ... تشجع على رفع (مؤشر الثقة) عند المستثمرين وتدعو الى التوازن في المنافع بين الاطراف المستفيدة (المستثمرون والمجتمع) في الدولة المضيفة .

القضايا هذه ، تمثل الارضية التي يركز عليها القرار الاستثماري واكتمال قناعات المستثمر ، وتجاوز التساؤلات عن مستوى حاجز المخاطرة فالتضحية براس المال تمثل اكثر انماط المخاطرة شيوعا عند التميز بين المستثمر الحقيقي (الذكي) والمستثمر المجازف (المغامر) ... اوبين الجدوى المستوفية لشروط التيقن ، والدراسة المتسارعة ... في طبيعة عمل مليئة بالمكبات والابتزاز .

من الملاحظ ان العديد من الدول تبالغ في الحديث عن المحفزات والالتزامات والاغراءات بينما هي تعجز تنفيذا عمليا ، مما توفر مناخ من الاحباط وعدم الثقة وتضع المستثمر في (موقف) التردد امام تضحية غير محسوبة النتائج ، واليات معقدة ، في طبيعة عمل مليئة بالمكبات والابتزاز .

العلاقة بين مكاسب المستثمر الاجنبي والمنافع التي يجنيها المجتمع ، ترتبط بالمداخلات التي يأخذها المستثمر ابتداء بالاعتبارات من حماية كافية وضمانات وتسهيلات والثقة بالتشريعات النافذة ، وقبل ذلك صعوبة حصول المستثمر الاجنبي على التأمين على مشروعه والتمويل له .



الاجرائية السائدة ، علاوة على مزايا القرض اقتصاديا وتسويقيا ... وبمقدار اهمية هذه المسألة واستيعاب ابعادها ، ما زال المستثمر الاجنبي يعتقد ان (البيئة العراقية) عالية الخطورة ، ومجازفة يصعب التنبؤ بنتائجها ، وان المحيط الجغرافي والاقتصادي بالغ التعقيد ومحقوق بالمخاطر امام استثمارات تريد التوطن والاستقرار والنمو وجني المنافع ازاء هذا الموقف ، قد يشكل الرأي التالي احد المداخل لاجتذاب الاستثمارات الاجنبية :-

1. ضرورة ربط قضية الاستثمارات عموما بالتنمية الوطنية واعتبار (الاستثمار) مشروعا لنهوض الامة والصالح العام ومساهمة فاعلة في بناء الوطن وخلق الوظائف ومنح تسهيلات تنافسية .
2. الترويج لدخول المستثمر الاجنبي في شركات مع مستثمرين عراقيين ... وتشجيع سياسة جديدة لانطلاقة عملية ... في التنوع الاستثماري (قطاع عام وخاص) ، (عام ومستثمر اجنبي) ، (خاص واجنبي) وتشجيع قيام شركات وانشطة مشتركة تجمع بين رؤوس الاموال والخبرات والاهداف ، مدعومة بمعاملة تفضيلية ، طالما تخدم التنمية . وإيجاد منظومة

(الاجنبية) لبناء الارضية لتكامل المنافع بين ما تحصل عليه الشركات الاستثمارية من ارباح ومردودات مجزية ، وما يحصل عليه المجتمع من مكاسب ... فإعطاء التسهيلات والمزايا للمستثمرين يرتبط بحسابات الجدوى الاجتماعية وتحسين مستوى الحياة ابتداء ، والمنافع المتأنية عن توظيف الخامات والموارد الطبيعية في أنشطة انتاجية ، وزيادة نسبة المكونات المحلية في مستلزمات الانتاج وخلق التشابك (الصناعي - الزراعي - التجاري) والانفتاح على الاقتصاد التنافسي محليا وعالميا) .

اشكالية دخول الاستثمار الاجنبي :-

حقيقة ، ما زالت مسألة دخول او تشجيع الاستثمار الاجنبي على دخول للعراق ، تشكل اشكالية مثيرة للتساؤل والقلق ، لارتباطها بمؤثرات شائكة (محلية وإقليمية) ذات تأثير بالغ على ما يسمى (مؤشر ثقة المستثمر) وانعكاس تأثيرات ذلك على مساعي الترويج وتسويق الفرص المتاحة ، فمع اهمية ان يتولى قضية (الترويج) فريق مقدر ومحترف يحسن التعامل مع (العقلية) الاجنبية ، والمصادقية بتذليل العقبات وعلى دراية كاملة باللغة والمفاهيم التشريعية والادوات

الاهداف من الاستثمار الاجنبي :-

- المساهمة في التنوع الاقتصادي وتعددية مصادر الدخل .
- المساهمة في توفير رؤوس الاموال والخبرات والتقنيات الحديثة .
- المساهمة في تحريك سوق العمل والتجارة وتسريع التنمية .
- دمج الاقتصادات الوطنية بالاقتصادات العالمية .
- الاستثمار الاجنبي محرك ودافع لبناء قاعدة انتاجية وخدمية رصينة وعلى هذا الاساس تصنف (المشروعات الاستثمارية) الى اولويات :-
- مشروعات اساسية : تركز على استخدام المواد الأولية المحلية في صناعات تحويلية ومنتجات مفيدة
- مشروعات استراتيجية : تستهدف انتاج سلع وخدمات لإشباع حاجات وإيجاد بدائل الاستيراد وتغطية العجز
- مشروعات مفيدة : مشروعات تستهدف فتح فرص للعمل والوظائف .

هذه المكاسب والمحركات تتطلب ادامة الدوافع والانسيابية للاستثمارات الاجنبية لتأخذ دورها في المساهمة في عملية التنمية ، من خلال (الاجواء

مؤشر اسهام الاستثمار الاجنبي مازال اقل من المتوقع

- Does Iraq need FDI
- Yes , it really does ...
- to achieve development and stability, by a number of reforms to encourage business environment and opportunities attraction.

الوطني، يتطلب التفكير بانطلاقة جديدة، بدلا من الانغلاق على انماط تقليدية تجاوز الزمن عليها، اداريا وتنظيميا وتشريعيا وفكريا للخروج من احادية المورد النفطي ... وبناء اقتصاد حيوي ومقتدر ومتنوع وقادر على الاستدامة والجاذبية وطبيعي في سرعة معدلات النمو والاستيعاب والتفاعل .

صفوة القول :- summary

البيئة الاستثمارية الوطنية، علاوة على ما تعانيه من الحالة الامنية الظرفية التي تعيشها، مازالت مكبله بتقاليد عمل متوارثة من البيروقراطية الثقيلة وكثرة اللوائح المكبله، ما تضع الهيئات امام الحاج الحاجة الى اصلاحات جذرية نوعية، بقناعات راسخة .

نعم، انها اشكالية مزدوجة، طرفها الاول يتمثل بالرغبة باجتذاب الاستثمارات الاجنبية عالية الكفاءة، فيما يعتبر القلق من استمرار حالة التردد عند الشركات، الوجه الاخر لهذا التعقيد، ما يثير قلقا مؤرقا عند الحريصين على دخول المستثمرين وتكوين شركات بمستويات واشكال متعددة ذات اهداف ومصالح مجدية وبناء الثقة كأرضية لتجذير شركات اقتصادية باعتبارها ضرورات استراتيجية .

للتمويل المصري في قيادة على مواكبة هذه التحولات، فمسألة ربط الاستثمار بالتنمية، واقامة المشاريع المشتركة، بمثابة الجهود الاستثمارية مع الجهود الرسمية والمجتمعية في مشروع نهضوي .

تعتبر امرا اساسيا في هذه الحقبة من التحديات، طالما نتطلع نحو تنمية شاملة ورفع نسبة اسهام الاستثمار الاجنبي المباشر وتحفيزه بتدابير تنظيمية وتذليل القيود وتبسيط اجراءات سياسة المشاركة في مشاريع الصناعة والزراعة والبنية التحتية والخدمات بمعنى : وضع الفرص الاستثمارية على سلم اولويات التعبئة التنموية الشاملة، ويجاد مشتركات، ولغة تفاوض وطنية في اطار رؤية واضحة وعالية الثقة . والافادة من التجارب الدولية في النهوض وخلق المشتركات .

بكل صراحة ان مؤشر اسهام الاستثمار الاجنبي مازال اقل من المتوقع وضئيل وفي قطاعات محدودة بينما البلد بحاجة الى استثمارات هائلة وحقيقية في الانتاج ومرددة للوظائف المنتجة .

الاستثمارات الاجنبية احدي اهم الركائز المفصلية التي تبني عليها استراتيجيات التنمية واختزال المرحلة (الزمن) وتحريك بوصلة المساهمة باتجاه تحسين الحياة واناغاش الاقتصاد بتمكين الاستثمارات من التوطن وربط اهدافها للمشروعة في اطار النهوض



أجرى الحوار: حيدر العامري
تصوير: أمين علي داخل

رئيس اللجنة الزراعية في مجلس محافظة المثنى الاستاذ حسين منيصب



تلمع اللجان المشكلة في مجلس المحافظة دوراً هاماً بالنسبة للأداء الحكومي التشريعي والتنفيذي وتمارس دور المتابعة والرقابة والتوجيه للدوائر المرتبطة في تلك اللجان، وهي لا تتدخل في جزئيات إدارة تلك الدوائر والمؤسسات لكنها تشكل غطاءً عاماً للتنسيق والمشورة وتبادل وجهات النظر وسماع الأفكار وبناء الاستراتيجيات والخطط المستقبلية.

وقد مارس العديد من أعضاء اللجان مهام كبيرة واتخذوا على عاتقهم قرارات جريئة حسنت من الأداء الوظيفي والإنتاجي للمؤسسات والدوائر النظيرة لها، وبعضها اتسم بالفاعلية بين المجلس والسلطة التنفيذية لنسهم في بناء المحافظة ونموها بمختلف أشكاله ويعتبر الاستثمار حلقة وصل مع عدد من لجان المحافظة كونه يدخل في العديد من القطاعات التنموية الاقتصادية والتجارية والزراعية وغيرها، ولتسليط الضوء على إحدى تلك اللجان ودورها في المجلس كان لنا هذا اللقاء مع السيد حسين منيصب رئيس اللجنة الزراعية.



ستثماري زراعي وتذليل كافة المعوقات وإجراء التسهيلات للمستثمرين وبما ينسجم مع القانون لضمان نجاح المشاريع والذي يخدم بالنتيجة المحافظة وأبنائها.

* - كيف تقيمون المشاريع الزراعية القائمة في قطاع الاستثمار، وفق الإجازات الممنوحة من قبل هيئة استثمار المنى؟

- إن إقامة أي مشروع زراعي استثماري سوف يحقق مردود اقتصادي بما يؤمن حاجة المحافظة وبالأخص المنتجات الزراعية الإستراتيجية إضافة أنه سيوفر فرص عمل و تشغيل لإعداد من الأيدي العاملة كما سيعمل على استغلال الأراضي الزراعية الغير مستغلة الشاسعة واستثمار المياه سواء كانت جوفية أو سطحية ، ونحن نشهد اليوم تنامي في عدد الإجازات الممنوحة في هذا الصدد فالיום نشهد اقتتاح خطين إنتاجيين في مشروع نور الولاية المتكامل ذو الأربع حلقات لإنتاج اللحوم والفروج والبيض ، كما نلمس خطوات واعدة لزراعة الخيرات في منطقة السلحوبية والتي بوشر فيها في حراثة وتهئية الأرض بمساحة خمسة آلاف دونم لزراعتها في الموسم الشتوي الحالي .

* - ما هي المعوقات التي يسعى مجلس المحافظة الى تذليلها في الواقع الزراعي في المنى؟

- ان مجلس المحافظة على استعداد تام لتذليل كافة الصعوبات والمعوقات التي تعترض تطور الواقع الزراعي بالمحافظة وتسعى اللجنة الى رفع التقارير الى رئاسة المجلس لاتخاذ القرارات الحاسمة والمهمة لإنهاء المشاكل بأسرع وقت ممكن كما نعمل بالتنسيق مع الوزارات المختصة لحل الصعوبات لتوفير مستلزمات الإنتاج من بذور وأسمدة ومكائن ومبيدات وأي متطلبات أخرى.

* - ما هي الآفاق المفتوحة إمام الشركات والمستثمرين ورجال الأعمال الراغبين بإنشاء مشاريع استثمارية زراعية في المحافظة؟

- هناك استعداد وتهيؤ تام من قبل الحكومة المحلية بشقيها التشريعي والتنفيذي لتأمين المساحات الزراعية لإقامة المشاريع الاستثمارية عليها وحصول كافة الموافقات الخاصة بالمشاريع والعمل على توفير متطلبات العمل وحماية المستثمر من أي اعتداءات وحث الدوائر بتسهيل المعاملات والابتعاد عن الروتين وعدم التأخير بالإنجاز.

* - هل في نيتكم دعم مشاريع زراعية كبرى (مزارع الدولة) لاسيما التي لها دور في تأمين عدة مميزات منها رفع الغلة الإنتاجية للمحافظة وتشغيل أيدي عاملة وغيرها؟

- بخصوص المشاريع الكبرى التي يزمع تنفيذها من قبل الدولة فأنا نرى انشاء مشاريع مشتركة بين قطاع الدولة والقطاع الخاص لتعزيز تأمين احتياجات البلد من المواد الغذائية باستغلال المساحات الشاسعة بالمحافظة وتشغيل اعداد من الأيدي العاملة والاستفادة من المياه الجوفية والسطحية بالشكل الأمثل وعدم هدرها باستخدام الطرق السليمة في الارواء وان هذا سيدفع المزارعين والمستثمرين باتباع افضل الطرق السليمة والحديثة في الزراعة وتعتبر هذه المشاريع كموقع ارشادي لهم .

* - ما هي خطة المجلس لرفع الغلة الزراعية و الإنتاج الحيواني؟

- رؤية المجلس لزيادة معدلات الإنتاج تتحدد باستخدام أنواع البذور المحسنة وذات المردود العالي بالإنتاج إضافة الى استخدام الجرعات السمادية المثل والمحددة من قبل الجهات البحثية كذلك حث المستثمرين باستخدام الطرق المتطورة في تربية الحيوان وخصوصا تربية الدواجن والابقار.

* - كلمة توجهها إلى رجال الأعمال والمستثمرين

- ندعو أصحاب الشركات والمستثمرين إلى القدوم إلى المنى والاستثمار الزراعي فالمنى تعتبر ارض صالحة للزراعة لما يتوفر فيها كل مقومات النجاح حيث توجد الأراضي بمساحات كبيرة جداً تقدر ب 18 مليون دونم وإذا ما تم قياس هذه المساحة وطرح مساحات المدن المأهولة والأراضي الزراعية فنجد ان اغلب الأراضي من المساحة الكلية غير مستثمرة وغير مستخدمة لتعود بالمنفعة على المحافظة وأبنائها كذلك وفرة المياه الجوفية والسطحية وحسب تقديرات مديرية الموارد المائية فان بادية السماوة تطفو على بحر مائي هائل ولدينا المناخ الملائم للزراعة والإنتاج الحيواني كما توجد إمكانية لإنشاء مصانع الأغذية المختلفة وهنا ادعوهم إلى تقديم دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لمشاريعهم لغرض منحهم اجازات استثمارية واستغلال المواد الأولية المتوفرة في البلد الخاصة بمستلزمات الانتاج وسوف تتوفر لهم الارضية الامنة وتذليل كل معوقات التنفيذ .ومن الله التوفيق

* - نبذة مختصرة عن اللجنة الزراعية في مجلس المحافظة ، وما هي

حدود مسؤولياتها ، وطبيعة العلاقة بين الدوائر ذات العلاقة ؟

- تعتبر اللجنة الزراعية في مجلس المحافظة إحدى اللجان المشكلة ودورها يتحدد في القطاع الزراعي من خلال إعداد التشريعات التي تدفع عجلة الحركة الزراعية في المحافظة فالمنى تعتبر من المحافظات الزراعية والتي تضم مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية إضافة إلى أن نسبة العاملين في الزراعة تشكل 65% من سكان المحافظة ، وهناك تنسيق عالي المستوى بين اللجنة والقطاعات الزراعية في المحافظة وهي دوائر (الزراعة ، الموارد المائية ، المستشفى البيطري ، المصرف الزراعي ، المياه الجوفية) .

* - ما هو الدعم الذي تقدمه اللجنة الزراعية للقطاع الزراعي في المحافظة ، وللفلاحين بصورة خاصة؟

- اللجنة تقدم التوجيهات للدوائر ذات العلاقة برفع مستوى الانتاج الزراعي في المحافظة إضافة إلى حضور كافة الندوات المحفزة لرفع مستوى الفلاح لتحقيق معدلات إنتاجية عالية والسعي لتوفير المستلزمات الزراعية والبيطرية والأعلاف.

* - تسعى هيئة استثمار المنى الى جذب رؤوس الأموال الأجنبية لإقامة مشاريع زراعية كبرى في المحافظة بالاعتماد على مقومات النجاح المتوفرة فيها ، هل لدى اللجنة تنسيق مع الهيئة ضمن إطار الاستثمار في القطاع الزراعي؟

- هناك تنسيق ودعم مستمر بيننا وبين الهيئة حيث تتابع اللجنة وباستمرار منح الإجازات في هذا القطاع كذلك متابعة سير عمل المشاريع وفق الإجازة الممنوحة كذلك تتولى حل كافة الإشكاليات التي قد تعترض إقامة أي مشروع



يشهد قطاع الإسكان تنامياً في إنجاز عدد من المجمعات السكنية التي وصلت إلى مراحل متقدمة بعد المباشرة الفعلية للشركات والمستثمرين حسب الإجازات الاستثمارية الممنوحة لها من قبل الهيئة، وقد افتتحت هذه الشركات فروعاً ومراكز تسويقية للبيع المباشر وغير المباشر لبيع تلك الوحدات.

أجرى الحوار: صفاء حسين أبو كحيلة
تصوير: أمين علي داخل

ولما يكتنف هذا الموضوع من أهمية كبرى ولتبيان إجراءات البيع للمواطنين وتوضيح طريقة التعاقد والاتفاق بين الشركات الاستثمارية وللمواطنين والسبل الضامنة لحقوق جميع الأطراف كان لنا هذا اللقاء مع مدير القسم القانوني في هيئة استثمار المثنى الحقوقي سمود مسير راضي والذي أوضح عن هذه الاستفسارات وفق قانون الاستثمار 13 لسنة 2006 المعدل.



وقفة سريعة مع القسم القانوني في هيئة استثمار المثنى حول بيع وتسويق الوحدات السكنية لمجمعات السكن الاستثمارية



● ما هي آلية بيع الوحدات السكنية ؟
- إن بيع جميع الوحدات السكنية بطريقة التقييد ولجميع المواطنين، فبعد الاتفاق بين المستثمر والمواطن على الوحدة السكنية وحسب النموذج يتم إبرام عقد بين الطرفين بثلاث نسخ ومستوفياً للشروط القانونية حيث يتم تصديقه من قبل الدائرة القانونية في هيئة الاستثمار وترسل نسخة من العقد إلى المصرف الضامن فيتم إيداع المبلغ في حساب مغلّق لا يمكن سحب أمواله من الطرفين إلا بموافقة الهيئة ونسخة أخرى ترسل إلى دائرة التسجيل العقاري لإصدار سند العقار باسم المواطن ويتم وضع شارة الحجز عليه لحساب الشركة المستثمرة لحين تسديد كامل المبلغ استناداً لإحكام المادة 10 / أولاً - ب - ج - هـ - من قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل.

● هل تقدم هيئة الاستثمار قروض إسكان أو غيرها للمواطنين أو للشركات ؟
- إن عمل الهيئة يقتصر على إجراءات الاستثمار فقط وهي توفير الفرص الاستثمارية أمام الشركات والمستثمرين يضاف إلى ذلك منح الإجازات الاستثمارية والإشراف ومتابعة سير عمل المشاريع وإنجازها، وهي لا تمنح أو تقدم أي مبلغ مالي سواء كان قرضاً أو غير ذلك لأنه ليس من اختصاصاتها بل ذلك من مهام دوائر أخرى، كما أنها لا تقدم أي قروض أو تسهيلات مالية للمستثمر حيث إن المشاريع الاستثمارية تنشأ بأموال المستثمر حصراً وليس للدولة أي دعم مادي له.

● ما هو دور هيئة الاستثمار في بيع الوحدات السكنية ؟
- للهيئة دور فعال في تنظيم عقد البيع وحده السكنية للمواطن وعملية إصدار سندات العقار ونقلها باسم المواطن

● هل بإمكان المشتري بيع الوحدة السكنية ؟
- خوفاً على المضاربة بسعر الوحدة السكنية فلا يجوز بيعها إلا بعد اكتمال المشروع وتسليم الوحدات السكنية لأصحابها وانتهاء كافة الالتزامات المالية المترتبة عليها.

● في حالة وفاة المشتري هل بالإمكان نقل ملكية الوحدة السكنية ؟
- تنتقل الوحدة السكنية إلى الورثة بشرط الاستمرار في تسديد القسط المتبقية على الوحدة السكنية وقد نصت أحد شروط العقد على تلك الحالة.

● إذا كان المشتري موظف ومستفيد من الدولة هل بإمكانه شراء وحدة سكنية ؟
- بإمكان كافة المواطنين وبكافة الطبقات شراء الوحدات السكنية وكل حسب رغبته حيث إن القانون شمل جميع المواطنين بالشراء.

● هل يجوز للمواطن المشتري إضافة بناء ثانوي أو تغيير واجهة البناء ؟
- يجوز للمواطن إضافة مشيدات في الباحة الخلفية وكذلك تعديل التصميم داخل الوحدة السكنية ولا يكون له الحق في إحداث أي تغيير على الواجهة العامة للمشروع حفاظاً على التصميم الأساسي والعمراني للمشروع.

● هل بإمكان الهيئة توزيع قطع أراضي للمواطنين ؟
- الهيئة لا تمتلك أي قطعة أرض وليس صلاحياتها توزيع قطع الأراضي حيث إن مالك الأرض هي البلدية أو عقارات الدولة وإن عملها مقتصر على المشاريع الاستثمارية حيث تحصل على قطعة الأرض بعد تقديم كافة المخططات والدراسات التصميمية إلى البلدية أو عقارات الدولة.

العراقي في حين انتهاء المشروع استناداً للمادة 10 / أولاً - ب - ج - هـ - من قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل.

● ما هي الضمانات المصرفية والقانونية لإطراف المتعاقدة ونقصد هنا البائع والمشتري ؟
- هنالك عقد يبرم بين المواطن المشتري والمستثمر البائع والذي يصادق من قبل الدائرة القانونية في الهيئة، حيث تودع كافة المبالغ لشراء الوحدة السكنية في مصرف معتمد ولحساب مغلّق لا يمكن للطرفين سحبه إلا بموافقة الهيئة ضماناً لحقوق الطرفين.

● ما هو موقف هيئة الاستثمار إزاء إخفاق المستثمر ولم ينفذ المشروع، أو تلكؤه ؟
- تقوم الهيئة ومن خلال الصلاحيات المخولة لها ضمن قانون الاستثمار بسحب المشروع مع الإبقاء على الامتيازات للمواطنين كل حسب وحدته السكنية وتسليم المشروع إلى مستثمر آخر لإكمال العمل دون أن تضاف أية مبالغ أو إضافات على الوحدة السكنية.

● ما هي قيمة الأرض التي تقدمها هيئة الاستثمار للمستثمر في قطاع الإسكان ؟
- تقدم الأرض للمستثمر مجاناً وبدون أي مقابل مادي في مشاريع الإسكان حصراً.

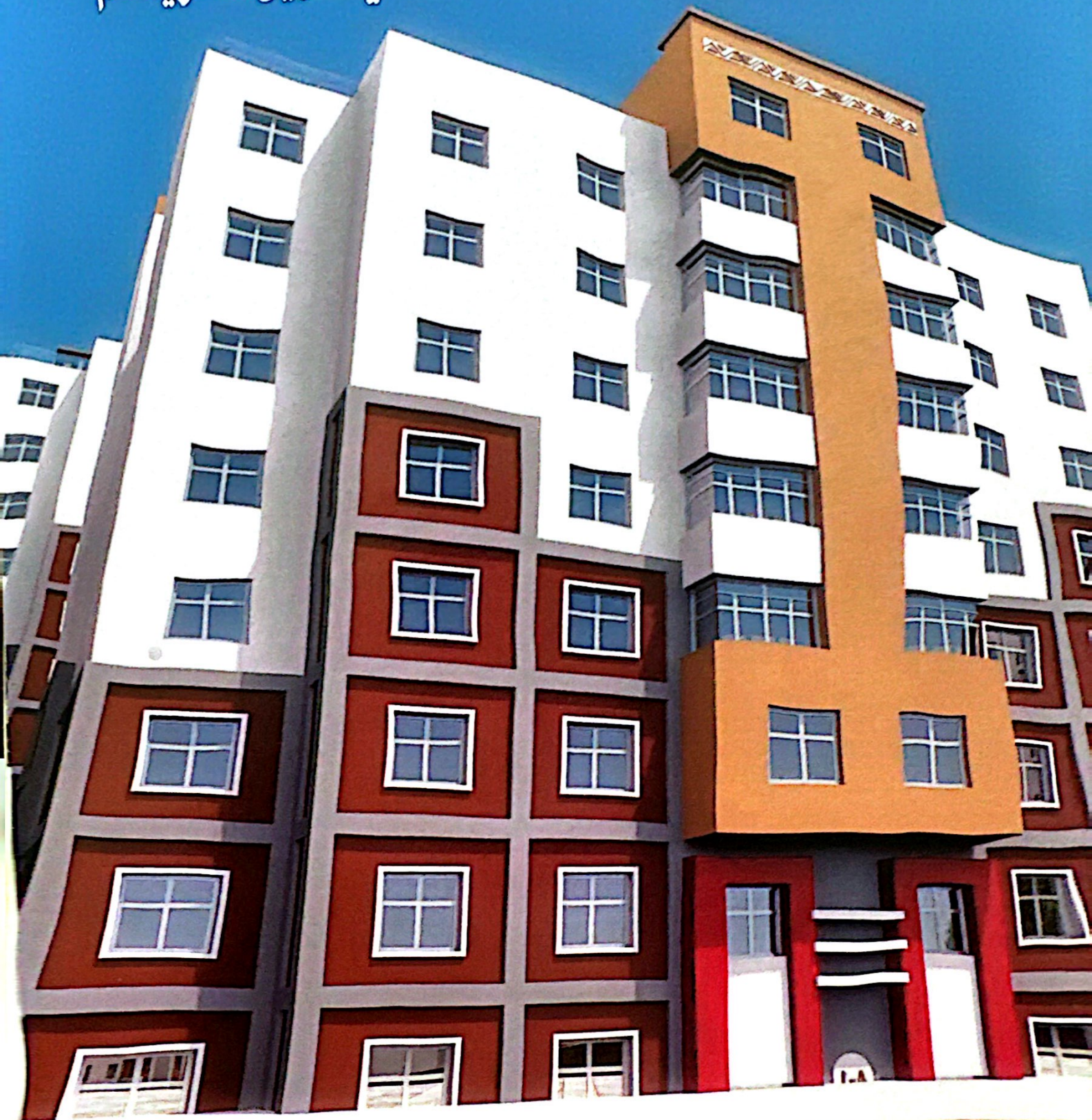
● ما هي المشاريع الجادة في التنفيذ حسب متابعة الهيئة للمشاريع ؟
- جميع المشاريع في قطاع الإسكان تخضع لضوابط مشددة في التصميم والإنشاء حيث يلزم المستثمر بالتعاقد مكتب استشاري هندسي معتمد للإشراف على المشروع واستخدام أحدث تقنيات البناء والمواد الداخلة فيه.

● ما هي آلية بيع الوحدات السكنية ؟
- إن بيع جميع الوحدات السكنية بطريقة التقييد ولجميع المواطنين، فبعد الاتفاق بين المستثمر والمواطن على الوحدة السكنية وحسب النموذج يتم إبرام عقد بين الطرفين بثلاث نسخ ومستوفياً للشروط القانونية حيث يتم تصديقه من قبل الدائرة القانونية في هيئة الاستثمار وترسل نسخة من العقد إلى المصرف الضامن فيتم إيداع المبلغ في حساب مغلّق لا يمكن سحب أمواله من الطرفين إلا بموافقة الهيئة ونسخة أخرى ترسل إلى دائرة التسجيل العقاري لإصدار سند العقار باسم المواطن ويتم وضع شارة الحجز عليه لحساب الشركة المستثمرة لحين تسديد كامل المبلغ استناداً لإحكام المادة 10 / أولاً - ب - ج - هـ - من قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل.

● هل تقدم هيئة الاستثمار قروض إسكان أو غيرها للمواطنين أو للشركات ؟
- إن عمل الهيئة يقتصر على إجراءات الاستثمار فقط وهي توفير الفرص الاستثمارية أمام الشركات والمستثمرين يضاف إلى ذلك منح الإجازات الاستثمارية والإشراف ومتابعة سير عمل المشاريع وإنجازها، وهي لا تمنح أو تقدم أي مبلغ مالي سواء كان قرضاً أو غير ذلك لأنه ليس من اختصاصاتها بل ذلك من مهام دوائر أخرى، كما أنها لا تقدم أي قروض أو تسهيلات مالية للمستثمر حيث إن المشاريع الاستثمارية تنشأ بأموال المستثمر حصراً وليس للدولة أي دعم مادي له.

● ما هو دور هيئة الاستثمار في بيع الوحدات السكنية ؟
- للهيئة دور فعال في تنظيم عقد البيع وحده السكنية للمواطن وعملية إصدار سندات العقار ونقلها باسم المواطن

هيئة الاستثمار لا تقدم قروضاً او تمويلاً مالياً للمستثمرين
المستثمرون يوظفون اموالهم الخاصة في تمويل مشاريعهم



دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية والتنمية

إعداد : المهندس عبد الستار محمد خزان

الحلقة الاولى



مقدمه :

تعتبر دراسة الجدوى للمشاريع التي يجري تنفيذها في محافظتنا وكافة المحافظات العراقية من المهام الاساسيه لعمليات التخطيط في كافة الدوائر الحكوميه وغير الحكوميه فالخطط الجيده هي الخطط التي يتم دراسة الجدوى للمشاريع فيها بشكل جيد ولقد اثبتت التجارب ان فشل الخطط يعود لاسباب اهمها عدم اعداد دراسة الجدوى للمشاريع بشكل جيد او قلة خبرة القائمين باعداد دراسة الجدوى .

تخضع كافة المشاريع الى اقتربانها بدراسة جدوى قبل تسليمها الى وزارة التخطيط وتلتزم الوزارات والمحافظات والجهات الاخرى بتقديم مقترحات مشاريعها حال اكمالها خلال السنة.

وتلتزم الوزارات والمحافظات بدعم اقسام وفرق العمل المسؤولة عن اعداد دراسات الجدوى والاستعانة بالمتخصصين من داخل وخارج العراق لبناء قدرات ذاتيه وتطويرها تدريجيا كي تصبح ذات استقلاليه في عملها في تهيئة المشاريع واعداد الدراسات لها وابداء الراي الفني والاقتصادي بشأنها

الفصل الاول

أهمية دراسة الجدوى

أ- أهمية دراسة الجدوى

ب- المفاهيم الاساسيه ذات الصله

ت- تعريف دراسة الجدوى

أهمية دراسات الجدوى :

تعتبر دراسات الجدوى من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار الاستثماري على مستوى المشروع الخاص وعلى المستوى القومي فهي تساهم في:

1. المساعدة في الوصول إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد الاقتصادية التي تنصف بالندرة النسبية.

2. تساعد دراسة الجدوى على مقارنة العوائد المتوقعة بالتكاليف المتوقعة من الاستثمار طوال عمر المشروع الافتراضي.

3. يتوقف قرار مؤسسات التمويل فيما يتعلق بمنح الائتمان على دراسات الجدوى المقدمة لها .

4. تعرض دراسة الجدوى منظومة كاملة عن بيانات المشروع وتحليلها بصورة تساعد المستثمر على اتخاذ القرار الاستثماري المناسب

5. توضح دراسة الجدوى الطريقة المثلى للتشغيل في ضوء الاستثمارات والسوق (دراسة الجدوى التسويقية)

6. تضع دراسة الجدوى خطة أو برنامجاً لتنفيذ المشروع وتحدد أسلوب إدارة المشروع وتحقيق التفاعل بين عناصر التشغيل والتمويل والتسويق.

7. توضح دراسة الجدوى الاستثمارات المطلوبة للمشروع كذلك العائد الاستثماري الذي يمكن أن يحققه المشروع في ظل فرص مدروسة تحدد بشكل كبير درجة المخاطرة في

الاستثمار.

8. تساعد دراسات الجدوى في الوصول إلى قرار بشأن الاستثمار أو عدمه حيث يتطلب الأمر كماً من المعلومات والبيانات وأساليباً علمياً للتعامل معها وتحليلها.

9. التفكير في طرق وبدائل مختلفة ومقارنة المشروعات وتبني الأمثل من حيث طاقة الإنتاج والوسائل التقنية ونوعية العمالة .

10. تمكن الدراسة المالية من معرفة العوائد المتوقعة والفترة الزمنية التي يمكن أن يسترد فيها المشروع رأس المال المستثمر.

11. تساعد الدراسة في وضع الخطط والبرامج الخاصة بمراحل الإعداد والتنفيذ والمتابعة كما تساعد أيضاً في إعداد برامج توفير المعدات والآلات والمباني والعمالة والتدريب وتخطيط الإنتاج.

12. يعتبر توفير الموارد المالية من أهم المسائل لضمان قيام ونجاح المشروع وتساعد الدراسة المستثمر في معرفة احتياجات المشروع من الموارد المالية وتوقيتها.

13. درجة الدقة في دراسة الجدوى تمكن من الاعتماد عليها في فرض نجاح المشروع.

14. تشمل الدراسة التعرف على مقدرة المشروع على تحمل نتائج أي متغيرات أو تقلبات في الافتراضات (اختبارات الحساسية)

15. تساعد دراسة الجدوى على التعرف على المتغيرات الاقتصادية والسياسية والقانونية المتوقع حدوثها خلال عمر المشروع الافتراضي.

16. تجعل دراسة الجدوى عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية عملية متكاملة الأبعاد وتأخذ في الاعتبار جميع العوامل التي يمكن أن تؤثر على أداء المشروع مما يجعل حساب المخاطر

المتوقعة عملية دقيقة وبأقل درجة ممكنة من عدم التأكد. المفاهيم الأساسية ذات الصلة بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الانمائية:

بسبب ما تتميز به دراسات الجدوى للمشاريع الانمائية من شمولية في التأثير والتأثر بالواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والعلمي لكل بلد ، فان هناك العديد من المفاهيم الخاصة بالمتغيرات التي تكوّن ذلك الواقع من الضروري تسليط الضوء عليها وتناولها بإطار معاصر ، تم اختيار أهمها في ضوء آثار الثورة العلمية والتكنولوجية العالمية .

تتيح دراسات الجدوى التي تعد قبل الشروع بالاستثمار رؤى أفضل للمستثمرين من احتمالات المخاطرة أو الفشل والحدود الاقتصادية لكلفة الفرصة البديلة ، لذلك فأن إعداد هذه الدراسات يعد أمراً ضرورياً للوقوف على مدى الترابط والتشابك بين المقومات الاقتصادية للمشاريع الإنمائية على الصعيد المحلي والخارجي .

تباينت التعاريف التي تم تناولها بخصوص دراسات الجدوى الاقتصادية تبعاً لاختلاف المدارس الفكرية والمذاهب الاقتصادية التي تقوم عليها أفكار وآراء روادها لذلك تعد



ان دراسة البيئة والسوق والنواحي المالية والفنية والربحية الاقتصادية تعتبر الاساس الذي يعتمد عليه والبيئة من وجهة نظر المختصين في مجال الإدارة (عبارة عن مجموعة من القوى الخارجية المحيطة بالمنظمة والتي تشكل سلوك المنظمة وسلوك أعضائها) او بأنها مجموعة متغيرات داخلية وخارجية ذات مضامين سياسية واقتصادية واجتماعية وتكنيكية تحيط بالمنظمة وتكون علاقة المنظمة بها علاقة تبادلية.

ومما تقدم من تعاريف يتضح ان موضوع البيئة بات في الوقت الحاضر من الموضوعات الحساسة والمهمة لكونها تستوعب وتحتوي جميع مفردات الحياة التي تحيط بالإنسان وتطلعاته الفكرية والسلوكية على الصعيد الآتي والمستقبلي ولان المشروع يعد أحد الوسائل الأساسية التي يعتمد عليها الإنسان في تغيير وتطوير مكونات حياته فقد ارتبط تطور حجم وطبيعة اهداف المشاريع على مر العصور مع التطور التكنولوجي المستخدم.

أهداف محددة تتمحور حول الوصول الى أعلى عائد ومنفعة للمستثمر الخاص أو الاقتصاد القومي أو لكليهما على مدى عمر المشروع .

وبشكل عام ، فانه لا يمكن قياس الجدوى الاقتصادية للمشاريع الإنمائية من خلال مؤشر واحد كالدخل القومي أو إنتاجية العمل ، لذلك فقد اتجه المعنيون في هذا المجال من العلوم الى اعتماد أكثر من مؤشر للقياس وأكثر من معيار للدلالة تختلف وتتباين تبعاً لاختلاف كثافة رأس المال أو التخصص واستخدام التقنيات المتطورة.

ففي دراسة أعدتها هيئة التخطيط الصناعي عام 1988 حول التقييم اللاحق للمشاريع تشير الى ان المقصود بدراسات الجدوى (جميع الدراسات التي تستهدف التحري عن افضل البدائل الممكنة لتنفيذ المشروع من الناحية الفنية ومدى الجدوى منه من النواحي المالية والاقتصادية والاجتماعية التي يتم التوصل اليها في ضوء معايير واعتبارات متخصصة في هذا المجال وتكون هذه الدراسات الاساس الذي يتم في ضوءه اتخاذ قرار اعتماد المشروع وتخصيص الموارد اللازمة له من عدمه) وقد تبنت وزارة التخطيط هذا التعريف.

دراسات الجدوى مهمة لأنها تضع ملامح المستقبل للمشاريع وتعكس المؤشرات الاقتصادية لنجاحها واستمرار مساهمة مخرجاتها في تنشيط الاقتصاد وزيادة فاعليته ، لذلك فان إنشاء مشروع اليوم وتصفيته غدا يؤثر ضياع في الأموال المستثمرة للدولة والمجتمع .

ولعل اخطر ما يمكن ان يترتب على ذلك الفشل هو تضخيم معدل الخسائر الاجتماعي وما يرافقه من تضحيات اجتماعية كبيرة من دون ان يقابلها عوائد ومنافع مادية ومعنوية . وذلك يعني ان الوقوف على مدى جدوى المشاريع يتطلب ان يتم إخضاع الفكرة الاستثمارية الى المقارنة والمفاضلة بين الفرص الاستثمارية الأخرى المتاحة وإقناع متخذ القرار بالنسبة للدولة أو المستثمر بأمتلية القرار سواء في حالة تبني المشروع أو رفضه .

تعريف دراسة الجدوى للمشاريع الإنمائية: منهجية لاتخاذ القرارات الاقتصادية تعتمد على مجموعة من الأساليب والأدوات والاختبارات والأسس العلمية التي تعمل على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح أو فشل مشروع استثماري معين واختبار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق

دور العوامل القانونية في جذب الاستثمارات الأجنبية



الذي يسهم في تحسين مستوى التوقع لدى المستثمر ، حيث أن تشريعات الاستثمار هي الأداة التي تعبر بها الدولة عن سياستها الاقتصادية بصفة عامة وسياساتها الاستثمارية بصفة خاصة وتظهر التجارب أن الاستقرار التشريعي يوفر أساساً ثابتاً لتوقعات المستثمر ويعكس الثقة في استقرار الأوضاع العامة المحيطة بالاستثمارات وهذا يقتضي الاتساع في الدولة سياسات تغيير في فترات متلاحقة ، إذ أن هذا يؤثر في الحسابات التي يبنى على أساسها المستثمر ربحية المشروع وقدرته على المنافسة كما أن للتشريعات دوراً بارزاً في العملية الاستثمارية خاصة في جذب الاستثمارات الأجنبية فالاستثمار الأجنبي يحتاج إلى إطار قانوني ملائم يشكل حافزاً لانتقال رؤوس الأموال وتوجيهها نحو الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية التي تعني زيادة الطاقة الانتاجية للبلد بحيث يزداد تبعاً لها الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد ، والوصول إلى تحطيم التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه غالبية الدول النامية

وهذا يتطلب أن تكون التشريعات المحفزة ملائمة لانغراض حث رؤوس الأموال على الاستثمار وواضحة وسهلة التطبيق ويعتد عن اللبس والغموض ولا تحتمل تفسيرات عدة ، وأن تكون النصوص التشريعية على درجة عالية من الشفافية فضلاً عن وجود مؤسسات قائمة مستقرة واحكامها واضحة واجراءاتها ميسرة ليستسنى لها العمل بكفاءة وأن تكون هذه المؤسسات قادرة

أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المضيفة للاستثمار يتأثر بمجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تسود البلد المستقبل للاستثمار ويشكل مجموع هذه الأوضاع مناخ الاستثمار وتلعب العوامل القانونية دوراً متميزاً في استقطاب الاستثمار الأجنبي ونموه وتطوره ، إذ أن المستثمر الأجنبي سواء كان فرداً أو شركة لن يقدم على الاستثمار خارج حدود دولته إن لم تتوفر له الحماية القانونية الكافية ، وتعني تشريعات وقوانين الاستثمار في البلدان المستقطبة لرأس المال الأجنبي والقوانين والاتفاقيات الدولية بدور مهم في توفير الحماية القانونية والضمان الكافي ، لدفع المستثمر الأجنبي إلى استثمار أمواله ونقل خبراته الفنية والعلمية إلى الدول الأخرى ، ويتجسد هذا الأمر من خلال إصدار تشريعات داخلية لتنظيم هذه الاستثمارات ووضع قواعد محددة لمعاملتها من حيث الاستقطاب والحماية ، وتمتاز أغلب تشريعات الاستثمار في الدول المتقدمة والنامية بتضمينها ضمانات مهمة ومزايا مختلفة ، تهدف إلى تشجيع رأس مال الاستثمار الأجنبي وتعمل الدول وخصوصاً النامية على اجتذاب رؤوس الأموال ، النقدية ، والعينية ، والفنية إلى إقليمها للاشتراك في عملية التنمية الاقتصادية ، كما ويولي المستثمر الأجنبي عادة ، اهتماماً بالغاً بالقوانين واللوائح التي تضعها حكومات الدول المضيفة لتنظيم الأنشطة الاستثمارية والعمليات التجارية التي يجب أن تكون على درجة عالية من المرونة والواقعية والاستقرار

المحامي جواد كاظم الحساني
باحث في مجال الاستثمار





1. وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى المرتبطة بالاستثمار وأن يكون متوافقاً مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم الاستثمار

2. وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل تأمين المصادرة، نزع الملكية، فرض الحراسة، كما يجب أن تكفل التشريعات للمستثمر حرية تحويل أرباح المشروع إلى الخارج وبشكل عام أن يضمن التشريع حرية دخول رأس المال وخروجه إلى البلدان المضيفة للاستثمارات الأجنبية فضلاً عن أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية

3. وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

كما يجب أن لاتغفل التشريعات والقوانين المنظمة للعملية الاستثمارية النص على كيفية ممارسة الدولة لحقوقها في الرقابة على الاستثمار الأجنبي الوافد إليها لأن تشجيع الاستثمار لايعني إطلاق الحرية له بغير حدود وإنما يجب أن يتم ذلك التشجيع في حدود معينة وبهدف الوصول إلى نتائج محددة لايجوز السماح بتجاوزها، حيث أن استعانة الدول النامية بالاستثمارات الأجنبية في تمويل تنميتها الاقتصادية غالباً ما يكون مصحوباً بالآثار الاقتصادية والسياسية السلبية لكن وتحت ندره رأس المال والخبرة الفنية تضطر الدول النامية إلى الاستعانة به ولو كان ذلك بقيود وكما قيل قديماً المهاجر يحمل معه قليلاً من تربة وطنه فكذا هو الحال غالباً في رأس مال المستثمر الذي يتحكم مؤسسه في استخدامه لذلك تسعى الدول النامية وحفاظاً منها على تحقيق نوع من التوازن بين رغبتها في جذب رؤوس الأموال الأجنبية ومايصاحبها من خيرات وبين سيطرتها على عناصر الانتاج الوطنية لاقتصادها إذ أن الفوائد التي يجنيها الاقتصاد الوطني من الاستثمار الأجنبي القادم إليه ليست هي الاعتبار الوحيد في هذا الخصوص إنما يجب على الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي أن تراعي أمنها وسلامتها الاقتصادية وأن لاتسمح لرأس المال الأجنبي بالمساس بهما أو السيطرة على ثرواتها الاقتصادية أو إحلال منافسة غير متكافئة مع رأس المال الوطني أو الخيرات أو الأيدي العاملة الوطنية

قوانين تشجع بمقتضاها مؤسساتها التجارية على الاستثمار في الخارج لما لتلك القوانين من آثار ايجابية على واقعها الاقتصادي والاجتماعي ومن الامثلة على ذلك قانون التعاون الاقتصادي الصادر عام 1948 في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يقرر ضمان الاستثمارات الأمريكية في الخارج اما البلد المضيف فأمامه عدد كبير من الخيارات فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار حيث انها يمكن أن تغطي كامل مدى محدودات الاستثمار الأجنبي وتعد حماية الاستثمارات الأجنبية من مخاطر سياسة معينة في البلد المضيف الوسيلة الرئيسة لتشجيع الاستثمار الأجنبي في اتفاقات الاستثمار الدولية ولهذا الغرض تتعهد الاطراف المتعاقدة بعدد من الالتزامات المتعلقة بحماية هذه الاستثمارات في اراضيها مثل ضمان المعاملة العادلة والمنصفة والامتناع عن التمييز والمصادرة غير القانونية وتقييد عمليات التحويل وعلى ذلك فان الاستثمارات الدولية تشجع الاستثمار الأجنبي اساساً بطريقة غير مباشرة من خلال الاحكام الخاصة بالحماية

ومما يهم المستثمر الأجنبي ايضاً ان تقوم الدول المضيفة بتهيئة بيئة تشريعية تقوم بتبسيط القيود المفروضة على ملكية للمشروع الاستثماري وتسهل من اجراءات تحويل العملات الأجنبية أو التعامل بها وتمنحه الحرية في تحويل رأس المال والأرباح الناجمة عنه ومن الامور الأخرى التي تهم المستثمر وتؤثر على قراره الاستثماري هي البيئة التنظيمية والمؤسسية في الدولة المضيفة نظراً لتأثيرها على تكلفة المعاملات وعلى تقليل أو زيادة درجة التيقن بالنسبة للمستثمرين المحتملين

فكلما كان النظام الإداري القائم على ادارة عملية الاستثمار يتميز بسلاسة الاجراءات ووضوحها وعدم تفشي البيروقراطية وتبسيط قواعد الموافقة على الاستثمار من خلال انشاء النافذة الواحدة داخل الدولة المضيفة للاستثمار كلما أدى ذلك إلى زيادة في حجم الاستثمارات الوافدة من الخارج وكلما كانت المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر متوفرة بشكل قصصي ودقيق وبالوقت المناسب أدى ذلك إلى زيادة جذب الاستثمار ومن خلال ما تقدم يمكننا ان نخلص مما ذكر ان وجود اطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار من العوامل المهمة والمؤثرة على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية ولكي تكون البيئة التشريعية بيئة جاذبة للاستثمار فلا بد من توفر عدة مقومات من اهمها

على اعداد تشريعات ملائمة تنظم امور الشركات وتبسي اجراءات تأسيسها وتفسح المجال امامها وتقوم بتهيئة بيئة عملية مناسبة لها من خلال اصدار قوانين تسهل عملها وتعمل على تشجيعها للقدوم للبلد المضيف وكذلك يجب ان تهتم التشريعات بتنظيم النشاطات المصرفية والضريبية وحقوق الملكية ونشاط الاستيراد والتصدير وقوانين العمل والمحاكم التجارية فضلاً عن التشريعات التي تنظم العملية الاستثمارية بما يتلائم مع وضع البلد المعنى وتحدد الحوافز وتبين واجبات كل من المستثمر والدولة المضيفة.

لذلك ومن أجل جذب وتوطين المزيد من الاستثمارات الأجنبية على الدول النامية ومنها العراق ان تعامل الاستثمار الأجنبي على اساس واضحة وثابتة لان قرار الاستثمار في دولة ما لايعتمد فقط على مجرد تمتع بعض المزايا والحوافز بل يعتمد وبشكل اساس على المنهج القانوني الذي تعامل به الدولة الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها.

فلا يكفي لتحسين مناخ الاستثمار ان يمنح المستثمر الأجنبي بعض الامتيازات والحوافز والتسهيلات الجمركية والاعفاءات الضريبية وإنما يجب العمل على ايجاد منهج قانوني مستقر وواضح في التعامل مع الاستثمارات الأجنبية ولعل هذا مايفسر لنا توجه المستثمرين إلى الدول المتقدمة التي يقوم اقتصادها على سياسة استثمارية واضحة ومستقرة بحيث يمكن للمستثمر ان يتخذ التشريع المنظم للنشاط الاقتصادي مقياساً لايتغير عقوباً فأستقرار المعاملة تبدو أكثر جاذبية للمستثمرين من حشد مجموعة من الحوافز تكون عرضة لتغيرات متلاحقة وبالتأكيد سيكون لهذا الاستقرار والوضوح في التعامل القانوني مع المستثمرين اثراً حيوياً في تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية للقدوم إلى البلدان النامية والإسهام في بناء اقتصادها.

ومن العوامل الأخرى المشجعة للاستثمار الأجنبي في البيئة التشريعية الاتفاقات الدولية الخاصة بتشجيع الاستثمار الأجنبي وحمايته وكما هو معلوم يمكن تشجيع الاستثمار الأجنبي بطريقتين أساسيتين: اما من خلال اجراء انفراد يتخذه البلد المصدر لرأس المال، من ناحية، او من خلال التعاون الدولي، الثنائي المتعدد الاطراف، من ناحية أخرى وفيما يتعلق بالطريقة الأولى فإن ضمانات الاستثمار اهم سبل تشجيع الاستثمار من جانب بلد موطن المستثمر الأجنبي إذ ان الدول المصدرة لرأس المال تقوم بإصدار

الامن الغذائي العراقي وكيفية تحقيقه

يعد العراق من الدول التي تعاني من انكشاف امته الغذائي ويشكل كامل نحو الخارج بحيث لا يقوى على تأمين الاكتفاء الذاتي من الغذاء لشعبه لاعتماده اعتماداً كلياً على الاستيراد ، وقد نجم ذلك نتيجة اسباب متداخلة مع بعضها البعض منها الحروب المتكررة والحصار الاقتصادي الذي تعرض له الامر الذي ساهم في التقليل من التوجه نحو الاستثمار الامثل للموارد الطبيعية بما يكفل تأمين الغذاء و وسائل الانتاج وعدم مواكبة الحديث والمتطور منها فضلاً عن السياسة الحكومية التي تجاهلت اهمية القطاع الزراعي واتجهت نحو فتح الحدود امام المنتجات الزراعية لدول الجوار ومحاوله الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ومن ثم كانت النتيجة النهائية هي الانكشاف والتبعية نحو الخارج بكل ما يحمل ذلك من دلالات سياسية واقتصادية واجتماعية

وحتى تتضح الصورة اكثر سنقسم الموضوع على النحو الاتي:-
اولاً :- مفهوم الامن الغذائي

حظي مفهوم الامن الغذائي بأهتمام كبير من قبل الباحثين والمنظمات الانسانية والدولية كونه ابرز المكونات الرئيسة للامن الوطني بيد ان هذا الاهتمام جاء متأخراً مقارنة مع فروع الامن الاخرى كالامن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي .

كثيرة هي التعاريف التي عرفت الامن الغذائي ولعل اهمها تعريف منظمة الاغذية والزراعة الدولية (F.A.O) والمنظمة العربية للتنمية الزراعية بأنه ((انتاج الدولة أكبر قدر مما تحتاجه من الغذاء وبالكمية المتوازنة بطريقة اقتصادية ترعى الميزة النسبية لتلك الدولة في انتاج السلع الغذائية التي تحتاجها وان تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الاجنبية اذا لزم الامر ، وان تتوفر لها صادرات زراعية او صناعية او الائتمان معاً ، بحيث تؤمن ما تحتاجه من القطع الاجنبية لاستيراد المواد الغذائية التي لاتملك ميزة نسبية في انتاجها محلياً وان تتوفر لكل مواطن ما يكفي من الغذاء بالكم والنوع اللازم للنشاط والصحة مع مراعاة عدالة توزيع الغذاء لكافة افراد الشعب وبالاخص ذوي الدخل المحدود وتحقق في الوقت



الاستاذ المساعد الدكتور عدنان كاظم جبار الشيباني
رئيس قسم الجغرافيا / كلية التربية / جامعة المثنى



نفسه مخزوناً من الغذاء يكفيها لفترة لاتقل عن ثلاثة اشهر تلجأ له في الظروف غير الطبيعية او الاضطرابية)) .

يبدو واضحاً ان التعريف اعلاه تعريفاً شاملاً لكل الجوانب التي تدخل في مفهوم الامن الغذائي ابتداءً من انتاج السلع الغذائية والبحث على انتاجها محلياً وتحقيق الميزة النسبية فيها مروراً بضرورة ان يوفر ما يحتاجه المواطن من الغذاء كماً ونوعاً ، وبما يضمن له القيام بالنشاطات اللازمة ، وانتهاءً بقيام الدولة بتخزين الغذاء لفترة ثلاثة اشهر تلجأ لها في حالات الاضطراب .

ثانياً :- مؤشرات الامن الغذائي

1. ويشير واقع الحال ان السعرات الحرارية في الوقت الحاضر قد انخفضت اكثر من ذي قبل وذلك للنقص الحاصل في مفردات البطاقة التموينية .
من الواضح وبما لا يقبل ادنى شك ان هناك تناقص غذائي دائم يزداد عام بعد عام في انتاج السلع الغذائية الأساسية بحيث لا يكفي لسد حاجة الاستهلاك المحلي ، ولذلك عمدت الدولة الى التوجه نحو الخارج لسد العجز ، ويتبين ان متوسط انتاج الغذاء للمدة (2001 - 2005) بلغ (10643 . 14) الف طن ، ثم ازداد الى (11760 . 51) الف طن في عام 2006 الا انه انخفض وبشكل واضح الى (7951 . 19) الف طن في عام 2008 وبنسبة تغير بلغت (- 32 . 39 %) للمدة (2006 - 2008) والسبب في ذلك يعود الى جملة من المحددات الطبيعية والبشرية التي سوف نتناولها لاحقاً .



يعاني الميزان التجاري للقطاع الزراعي من العجز الدائم ولا يظهر أي دور أو تأثير للصادرات الزراعية التي لا تتجاوز نسبة مساهمتها (1%) للمدة (2006 - 2008) ، في حين كانت نسبتها (1.49%) كمتوسط للمدة (2005-2001) .
ثالثاً :- التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في العراق يمكن ايجاز التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في العراق بما يأتي :-

1. التحديات الطبيعية

التحديات الطبيعية التي تواجه الأمن الغذائي كثيرة ويتداخل بعضها مع البعض الآخر ونحاول أن نضع أصابعنا على أهم هذه التحديات وهي :-

أ- مشكلة التغيرات المناخية

لقد كان من نتائج وقوع العراق فلكياً بين دائرتي عرض 05 29 - 37 30 شمالاً وخطي طول 38 45 - 38 45 شرقاً وقوعه ضمن النطاق الصحراوي الجاف، الامر الذي جعل كمية الامطار الساقطة فيه لا تتعدى (200 ملم / سنوياً) ولا تقل عن (50 ملم / سنوياً) لنصف مساحة العراق ، في حين تتراوح ما بين (450-150 ملم / سنوياً) لما تبقى من مساحة العراق ماعدا المناطق الجبلية في الشمال الشرقي منه التي تصل فيها كمية التساقط أكثر من (1000 ملم /

ذلك لتصبح (66.99 %) في عام 2008 .

يتضح مما تقدم ان صورة الاكتفاء الذاتي في العراق غير مطمئة لان الانتاج والمناخ للاستهلاك غير قادرة على امداد كل المواطنين بالغذاء الكافي وخصوصاً جملة القمح الذي دخل بقوة في عالم السياسة الدولية .

3. الواردات الزراعية

ان التراجع في انتاج الغذاء في العراق جعل من الدولة تتوجه نحو الواردات لتقليص الفجوة في الميزان الغذائي ، فتزايدت تبعاً لذلك الواردات الغذائية من (3519.88) مليون طن وبقيمة (657.68) مليون دولار كمتوسط للمدة (2001 - 2005) الى (4373.07) مليون طن وبقيمة (1041.2) مليون دولار في عام 2006 ، ثم تزايدت وبشكل ملحوظ في عامي 2007 و 2008 لتبلغ قيمها (3958.12) مليون طن وبقيمة بلغت لكليهما (1327.67) مليون دولار .

4. الميزان التجاري للقطاع الزراعي في العراق

يمثل الميزان التجاري احد اهم المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالأمن الغذائي لانه يوضح مكان القوة والضعف في الاداء الاقتصادي بشكل عام والزراعي بشكل خاص اذ انه يبين مدى اعتماد اقتصاد الدولة على الذات في انتاج الغذاء او الاعتماد على الخارج (7) .

2. نسبة الاكتفاء الذاتي

لغرض دراسة الاكتفاء الذاتي ينبغي تحديد مفهومه لان الادبيات الاقتصادية التي عالجت هذا المفهوم ميزت بين نوعين من الاكتفاء الذاتي هما :-

أ- اكتفاء ذاتي مطلق :- وهو قدرة الدولة على انتاج المحاصيل الزراعية والاستغناء عن الاستيراد .

ب- اكتفاء ذاتي نسبي :- يعكس قدرة الدولة على انتاج الغذاء مع وجود استيراد لتلبية بعض الحاجات الغذائية يغطي فوائض انتاج الغذاء المحلي .

وتحسب نسبة الاكتفاء الذاتي وفق الصيغة الرياضية الاتية:-
نسبة الاكتفاء الذاتي = الانتاج المحلي / المناخ للاستهلاك × 100
والاكتفاء الذاتي الذي نحن بصدده هو النسبي لان من الصعوبة بمكان تحقيق الاكتفاء الذاتي بالكامل لكون تحقيقه مرتبط بالدرجة الأولى بالمواد المتاحة ومدى جدية الدولة وقدرتها في تحقيق ذلك .

وعند الاطلاع على بيانات المتعلقة بهذا الجانب يتضح ان نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء في العراق تتفاوت من عام لآخر ، اذ تحقق منها (75.24 %) كمتوسط للمدة (2001- 2005) ثم انخفضت الى (60.69%) في عام 2006 ثم ارتفعت الى (71.29 %) في عام 2007 ، الا انها عادت وانخفضت بعد

(سنوياً) .

ولم يكن العراق بمنأى عن التغيرات المناخية التي يشهدها العالم نتيجة الاستمرار في انبعاث غازات الاحتباس الحراري التي ترتب عليها انماطاً من الأمطار المتذبذبة وتزايد حالات الطقس القاسي والجفاف واتساع رقعة التصحر ، الى جانب تأثيره على انتاجية المحاصيل وزيادة الاصابة بالآفات الزراعية وزيادة معدلات التبخر / الناتج من النبات مما يضايق الضغط على الانتاجية ومن ثم يؤثر سلباً على الموارد المائية ، ومن اثارها على العراق موجات الجفاف المتكررة منذ عام 1992 على الزراعة في شمال العراق ولاسيما في نينوى وبكر كوك والسليمانية ، وامتد اثرها ليشمل المناطق العشبية في الهضبة الغربية والمنطقة المتوجة فتحوّلت مساحات واسعة الى مناطق خالية من مظاهر الحياة النباتية .

تشير احدى الدراسات الحديثة التي تناولت التغيرات المناخية وتأثيرها على الزراعة في العراق بأن المناطق التي ينبع منها نهري دجلة والفرات سوف تتعرض لشحة الأمطار في المستقبل أوقات تساقطها بحيث لا تسقط في الموسم الزراعي الكامل ، أي تسقط في الخريف والشتاء وبداية الربيع ولا تكمل السقية أو السقيتين الاخيرتين لموسم الحنطة وعندئذ يقشل الموسم الزراعي كله ، كما ان الدول المجاورة للعراق سوف تعتمد أكثر من ذي قبل على الري من دجلة والفرات وروافدهما بدلاً من الاعتماد على الأمطار ومن ثم ستخفّض المياه في نهري دجلة والفرات داخل العراق .

ويمكن ان نتلمس تأثير التغيرات المناخية على الزراعة الدائمة في العراق لمحصولي القمح والشعير على سبيل المثال لا الحصر ، فبعد ان كانت المساحة المزروعة بالنسبة الاولى (2728800) دونم في عام 1996 انخفضت الى (1377500) دونم في عام 2009 مع التباين في المساحة بين عام وآخر خلال المدة المذكورة ، اما النسبة للمحصول الثاني - الشعير - فقد تباينت المساحة المزروعة من عام لآخر ، ان كانت في عام (2522500) دونم في عام 1996 ، انخفضت الى (1232800) دونم في عام 2009 (21) ، وبالتأكيد ينعكس ذلك على طبيعة الانتاج .

ومن هنا يتضح ان التغيرات المناخية وقعتها على الانتاج الزراعي في العراق وخصوصاً ، على محصولي الحنطة والشعير اللذان يعدان من المحاصيل الاستراتيجية ، ناهيك عن تأثيرها على المواد المائية .

ب- مشكلات التربة

يعد توفر التربة الجيدة والصالحة عاملاً مهماً في تحقيق الامن الغذائي للدولة ، ويمكن ان تحقق الاكتفاء الذاتي اذا ما تضافرت العوامل الاخرى . تبلغ الاراضي الصالحة للزراعة في العراق (48000) دونم وتشكل (27.52%) من مجموع الاراضي البالغة (174400000) دونم في عام 2008 .

تواجه التربة في العراق مشاكل عديدة تحد من قدرتها على تحقيق الامن الغذائي الى جانب ضالتها ولعل في مقدمتها مشكلة التصحر الناجمة بفعل العوامل الطبيعية والبشرية وتبلغ مساحة الاراضي المتصحرة (128587000) دونم بما نسبته (73.73%) من جملة الاراضي في العراق وان (75%) من الاراضي تعاني من مشكلة التعرية الريحية .

غير ان ذلك لا ينفي وجود مشاكل اخرى تعاني منها التربة مثل مشكلة الملوحة وتردي الخصائص الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية التي افقدتها وظائفها الحيوية بحيث لم يقتصر ذلك على كمية الانتاج الزراعي ونوعيته بل امتد الامر ليشمل تدهور الغطاء النباتي وانعدامه مما ادى الى كثرة ما يتعرض له القطر من عواصف غبارية نتيجة لانعدامه كونه الماسك القوي لجزيئات التربة .

2. التحديات البشرية

يواجه القطاع الزراعي في العراق تحديات بشرية كثيرة ولا تقل اهمية عن التحديات الطبيعية ويمكن اجمالها بالاتي :-

أ- ضعف الخدمات المساندة

ان وراء تزايد الفجوة الانتاجية الزراعية في العراق بشكل

خاص والبلدان العربية بشكل عام يعود الى ضعف الخدمات المساندة ،س ان لم يؤخذ التقدم التقني في مجالات البحث الزراعي الذي ادى الى قفزات في الانتاج محل الاعتبار مما انعكس على انتاجية الوحدة الزراعية من المحاصيل وعلى انتاجية الثروة الحيوانية من اللحوم ، فما زالت مراكز البحث الزراعي تستخدم اساليب الانتاج التقليدية ومن ثم فهي عاجزة عن امداد الزراع بالاصناف النباتية والاصول الوراثية والهجن الحيوانية والممارسات الزراعية التي تمكنها من احداث التغير المطلوب .

ب- السياسة الزراعية

لم تكن سياسة الدولة جادة - تحديداً بعد عام 2003 - في معالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي في العراق وجعله يفي ولو جزئياً بمتطلبات الامن الغذائي ، فقد ترجع الدعم الحكومي للقطاع الزراعي سواء كان من الناحية المالية كتقديم القروض او النواحي الاخرى كتزويد الزراع بالبذور المحسنة وتوفير الاسمدة ودعم اسعار المنتجات الزراعية وشرائها منهم باسعار مدعومة ، كما ان اتباع الدولة لسياسة السوق المفتوح (الحرة) دوراً في جعل السلع الغذائية المحلية تتعرض الى تنافس قوي من قبل السلع الغذائية الخارجية التي تصف بجودتها وانخفاض اسعارها .

ولعل ابرز ما يشير الى ضعف السياسة الزراعية هو ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي ، ان بلغت المبالغ المستثمرة فيه للفترة (2004-2007) (162) مليون دولار أي ما نسبته (1%) من مجموع المبالغ التي انفقت للاستثمار والبالغة (16.708) مليار دولار للفترة ذاتها .

وعلى صلة بالسياسة الحكومية طلب العراق الانضمام الى منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام 2004 وقبوله عضواً مراقباً منذ ذلك الحين وحتى 2010 ، ويرى الكثير ان الانضمام لها له الكثير من المزايا والايجابيات الا ان طلبه جاء بشكل مستعجل وغير متوازن لعدم وجود الارضية المناسبة اقتصادياً وعلمياً واجتماعياً ولافتقاره لقاعدة بيانات رصينة في حين يتطلب الامر تهيئة المستلزمات المطلوبة لذلك والنظر بعين الاعتبار للمستقبل المنظور .

ولما كان العراق يعتمد اعتماداً كلياً في تغطية احتياجاته الغذائية من الخارج فأمن انضمامه سوف تكون له تداعيات سلبية أكثر مما هي ايجابية على المدى القصير والمتوسط ومنها :-

1. ان تحرير اسعار وتجارة المنتجات الزراعية الغذائية يؤدي الى ارتفاع اسعارها بسبب الالغاء التدريجي للقيود التجارية وزيادة دخول الاسواق ونجاح الدول الصناعية في حين تتجه الاسعار نحو الارتفاع في الدول النامية لتقرب من مستوياتها . وتؤكد الدراسات المعدة عن هذا الموضوع ان الزيادة في الاسعار ستكون اعلی ما يمكن في كل من القمح والالبان والسكر واللحوم وهي المنتجات التي تحظى بدعم كبير من الدول الصناعية .

2. ان رفع الدعم عن المنتج المحلي بعد انتهاء فترة السماح الممنوحة بموجب قواعد المنظمة سيؤدي الى ارتفاع اسعار المنتجات المحلية بما لا يمكنها من المنافسة مع السلع المستوردة ، فضلاً عن انه سوف يؤثر على دخول المزارعين والمنتجين العراقيين ومن ثم سينعكس على المستوى الغذائي لعوائل العاملين في القطاع الزراعي .

3. ان تطبيق احكام منظمة التجارة العالمية ولاسيما فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية سوف تزيد كثيراً من اسعار التكنولوجيا المتقدمة اللازمة للتنمية الزراعية سواء تلك المتعلقة بتربية الاصناف النباتية والسلالات الحيوانية والاسمدة والادوية البيطرية والصناعات الغذائية ، ناهيك عن صعوبة الحصول عليها .

4. سوف يؤدي تخفيض الرسوم الجمركية نتيجة تطبيق احكام المنظمة الى تخفيض مواد الخبز التي يمكن ان تقوم بتمويل الواردات والإعانات الغذائية .

خلاصة القول ان التسرع في الانضمام الى منظمة التجارة



العالمية سوف يجعل الامن الغذائي معرضاً لانتكاسات متعددة بسبب ما يمر به الاقتصاد العراقي من حالة التردّي والاعتماد الكامل على المنتجات الزراعية من الخارج التي اخذت تنافس المنتجات المحلية مما أدى الى تعرض الأسواق العراقية الى ظاهرة الإغراق .

ت- الهجرة من الريف الى المدينة

يمثل النزيف البشري من الريف الى المدينة من أهم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في العراق ، وقد أدى استمرار هذه الظاهرة الى اختلاف واضح في التوازن البيئي للسكان وأصبحت المدن ومراكزها هي الجهة الوحيدة التي يقصدها المهاجرين بسبب العامل الاقتصادي المتمثل بتوفير الخدمات وفرص العمل ، ويمكن الاستدلال على حجم الهجرة من الريف الى المدينة من خلال ارتفاع نسبة السكان الحضر وانخفاض سكان الريف ، ان بلغت نسبة الحضر في عام 1970 (56%) والريف (44%) وتزايدت بشكل واضح حتى بلغت في عام 2008 (67%) للحضر مقابل (33%) للريف .

Gmos, Modified Organism) والتقانات النانوية (Nanotechnologies) التي تسمح بميدانيا بتركيب جزئية جديدة وطموحة جدا ومن ثم صناعة مواد جديدة كلياً في كافة المجالات الحياتية ومنها المجالات الزراعية .

2. لما كان العراق يعاني من قلة الموارد المائية قبلالامكان الاستفادة من تقنية حصاد المياه التي طبقت في الكثير من الدول لاسيما بعد ان ثبت ان نجاحه اقتصاديا يتطلب تساقط مطري يبلغ (50 ملم / سنة) وهذه الكمية متوفرة في العراق ، فضلا عن ان هناك عوامل أخرى تساعد على تبنيها هي :-

أ- الاستفادة من انحدر السطح في عملية ضخ المياه التي يتم تجميعها من تساقط الأمطار وهذا عامل اقتصادي مهم .
ب- قلة الغطاء النباتي وتفرق الأراضي الزراعية ، وهذين العاملين يساعدان على زيادة فرص الحصول على مناطق لتجميع المياه .

3. انشاء هيئة عليا مستقلة ومتخصصة يمكن تسميتها بالهيئة المستقلة للغذاء تضم مجموعة من المتخصصين في المجال الزراعي الصحي والاقتصادي والسياسي تأخذ على عاتقها دراسة الواقع الغذائي في العراق وتقدير ما يحتاجه حاليا ومستقبلياً ، ووضع خطط وبرامج لاستيراد المنتجات الزراعية بما يحقق مصلحة البلد ، وتتولى الهيئة انشاء خزين استراتيجي من المواد الغذائية يتم اللجوء اليه عند الضرورة .
4. دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الزراعة والثروات المائية والصناعات الغذائية ، وانشاء مراكز بحوث علمية والتوجه نحو القطاع الخاص وحته على المشاركة وبشكل فعال من اجل النهوض بهذا القطاع الحيوي .

5. العمل الجاد على وضع استراتيجيات لتخطيط استخدام المياه والترشيد في استخدامها وخصوصا في القطاع الزراعي الذي يعد الأكبر نصيباً من حيث الاستهلاك . واستغلال ما يتمتع به البلد من مياه جوفية التي لم تستغل بشكل مثالي حتى الآن ، ويأتي ذلك من خلال اجراء مسوحات واستكشافات الموارد المائية والاعتماد على ما يصلح منها بما يكفل اقصى مساهمة ممكنة في الانتاج الزراعي .

6. ضرورة توفير مخزون استراتيجي من السلع الغذائية الرئيسة والاستفادة من الافكار التي طرحت في دول مجلس التعاون الخليجي حول كيفية تأمين هذا المخزون ، فمثلا دولة الامارات العربية المتحدة التي دعت خبراء العمل التعاوني وحماية المستهلك الى ضرورة انشاء جهاز حكومي لتوفير المخزون الغذائي الاستراتيجي كاحدى المبادرات التي تاخذها الحكومة لكبح جماح ارتفاع الاسعار .

7. استخدام أحدث التقنيات في انشاء شبكة واسعة من مشاريع البزل والصرف لتخليص التربة من مشكلة الملوحة في ذلك ، وتبطين مشاريع الري للحد من ظاهرة الرشخ والتزير .
8. التوجه نحو الاستثمار في القطاع الزراعي و تفعيل قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 وما يوفره من مزايا مناسبة لخلق بيئة استثمارية مشجعة ، تشكل فرصاً ممكنة لتعويض العجز الموجود على مستوى القطر ، كما وإنها تمثل فرصاً ممكنة لتطويرها من حيث زيادة الإنتاجية وتحسين كفاءة الأداء ومنها ما يلي :

أ- مشاريع استثمار زراعة وتوسيع إنتاجية النخيل في العراق باعتماد الوسائل الحديثة في عملية إكثار وتطوير مزارع النخيل خصوصاً بعد أن تدهور هذا النشاط من جراء الحروب التي مرّ بها العراق وعدم العناية بها ((الزراعة النسيجية)).

ب- مشاريع إنتاج بيض تفقيس أمهات فروج اللحم .

ت- مشاريع إنتاج بيض المائدة .

ث- مشاريع تربية الأسماك المكثفة .

ج- معامل إنتاج الحليب ومشتقات الألبان .

ح- مشاريع تصنيع وتصدير التمور .

على أن يتم توزيع فرص الاستثمار أعلاه بما يتناسب والوضع الاقتصادي والكثافة السكانية ومستوى العجز في الإنتاج لكل محافظة.

ث- الوضع الأمني

يمر البلد سابقاً وحالياً بمرحلة من عدم الاستقرار الأمني وقد ترتب على ذلك عزوف الكثير من رجال الأعمال العراقيين من استثمار أموالهم فيه وتوظيفها في الخارج ولأسيما في دول الجوار الجغرافي الأمر الذي ساهم بأضعاف دورهم في انعاش الوضع الاقتصادي في العراق وعدم الاستفادة من مميزات قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 الذي يهدف الى تشجيع القطاع الخاص والاجنبي .

ج - تخلف نظم الري

تشكل نظم الري في العراق محدداً للأمن الغذائي لأن معظمها ما تزال تقليدية ممثلة بالري السحيحي والري بالغمر والري بالواسطة . ان هذه الطرق تساهم بهدر 50% من المياه المستخدمة في السقي ، مما أدى الى انتشار ظاهرة ملوحة التربة وتدهورها بحيث انتشرت في اجزاء واسعة من السهل الرسوبي .

ح - مشكلة المياه

يعد القطاع الزراعي ولأسيما النباتي منه من أكثر القطاعات استهلاكاً للمياه وخصوصاً في الدول ذات المناخ الصحراوي والتي لا تمتلك تقنيات الري الحديث . وفي العراق ترتبط مشكلة المياه بقضيتين مهمتين الأولى بالخصائص المناخية ومدى تأثير التغيرات المناخية التي يشهدها العالم والثانية تتعلق بالسياسة المائية لكل من تركيا وسوريا وإيران من خلال تحكمها بسياسة التشغيل للسدود والخزانات المقامة على الأنهر المشتركة فيها وسعيها لتطوير المشاريع التخزينية الأروائية مما أثر وبشكل واضح على واردات العراق المائية . ولعل من أهم المشاريع التي تنفذ حالياً مشروع جنوب شرق الاناضول الذي يعد أكبر مشروع تنموي ينفذ في تاريخ تركيا الحديث ويستهلك هذا المشروع كميات كبيرة من المياه تقدر بنصف المعدل السنوي لإيرادات نهر الفرات (15.106 مليار م³) ، عدا الضائعات المائية الناتجة عن التبخر التي تقدر بـ (2.8 مليار م³) وكذلك في حالة انجاز الجانب السوري مشاريعه الأروائية التي تستهلك (6.7 مليار م³) ومن ثم ستكون الكمية الواصلة الى العراق (8.45 مليار م³) بينما تقدر حاجة العراق الى (21 مليار م³) وبهذا تكون كمية النقص (12.5 مليار م³) . اما معدل واردات نهر دجلة عند الحدود العراقية - السورية (21 مليار م³) ويبلغ الاحتياج المائي للمشاريع التركية في حال انجازها (6.2 مليار م³) وحاجة سوريا (24.8 مليار م³) والمتبقي (10 مليار م³) وهي قليلة ولا تغطي الاحتياج المائي للعراق (34) ، الى جانب الدور الإيراني في تحويل معظم مجاري الأنهار العابرة للاراضي العراقية ومن ثم ساهم بحرمان مساحات واسعة من الأراضي .

وقد ساهم الفلاح العراقي في تفاقم هذه المشكلة بإتباعه أساليب بدائية في عملية الري لا تأخذ بنظر الاعتبار مقتنات المائبة للمحاصيل الزراعية ، ومن ثم ساهم بشكل مباشر بضيايع كميات كبيرة من المياه ملحفاً اضراراً كبيرة في التربة . إذن يمكن القول ان الواردات المائية للعراق تتحكم فيها كل من ايران وتركيا وسوريا مما يعرض الأمن المائي الى الخطر ويجعله على حافة الهاوية ما لم يتم تدارك الموضوع من خلال الاتفاق مع تلك الدولة والا سوف يكون النقص حاداً بعد استكمال تركيا وسوريا مشاريعهما الأروائية ، حيث يسعيان الى استزراع (2.4 مليون مكتار) تروى من حوض الفرات ومليون هكتار تروى من حوض دجلة مما سيترتب على ذلك حصول عجز مائي في واردات نهري دجلة والفرات يزيد (43%) في عام 2015 .

رابعا :- الحلول اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي

يمكن التركيز على مجموعة من السياسات لتحقيق الأمن الغذائي في العراق وهي على النحوالاتي :-

1. تبني التقانات الحيوية في الانتاج الزراعي لأهميتها في تحقيق الأمن الغذائي ، وقد تقدمت هذه التقانات لتشمل الهندسة الوراثية للكائنات المعدلة وراثيا (Gentically)



لم يكن ذلك النزيف البشري يتدفق من دون أسباب نحو المدينة ومنها :-

1. تدهور خصوبة التربة وانخفاض إنتاجيتها بحيث أصبحت صعبة الاستغلال ناهيك عن انخفاض مناسيب المياه ووجود مشاكل حول السقي وتوزيع الحصص المائية بين ملاك الأراضي وخصوصاً بين ملاك الصدور وملاك البزايير ، وعدم الالتزام بجدول المرافنة في فصل الصيف .
2. تدني الوضع المالي للفلاح بحيث أصبح لا يفي بمتطلبات احتياجاته الحقلية والعائلية فضلاً عن اقتصار بعض المشاريع الخدمية في المدن .

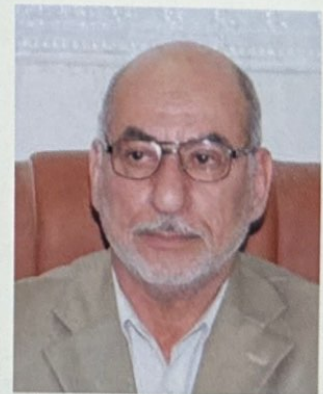
والى جانب هذه الاسباب الثلاثة يمكن اضافة سبب رابع وهو التحسن الذي تشهده اوضاع القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص الأمر الذي أدى الى جذب الكثير من ابناء الريف للعمل به باعتبار ان الدخل فيه مرتفع ومضمون . لقد ترتب على هذه الهجرة نقص كبير في حجم القوى العاملة وتناقص في حجم المساحات المزروعة وإنتاجيتها .



التنمية الزراعية : التحديات والآفاق

جديدة مع ايجاد الحلول للمشاكل الطارئة التي تعترض العمليات الانتاجية وبصفة عامة لغرض تعظيم العائد الاقتصادي لوحدة الموارد الطبيعية الزراعية (الارض والمياه). ومن هذا المنطلق فقد بادرت الدولة بتقديم الدعم للمشاريع الزراعية بشمولها بالمبادرات الزراعية وتقديم القروض اللازمة لإنتاج المشاريع إضافة الى توفير قسم كبير من المستلزمات الزراعية (بذور، أسمدة، مكائن ومعدات زراعية، مبيدات) وهذا الدافع سيحفز ايدي العاملة في قطاع الزراعة (الفلاحين) بإقامة المشاريع الزراعية المختلفة نباتية كانت ام حيوانية ولذا فقد ضمن قانون الاستثمار المرقم 13 لسنة 2006 إنشاء المشاريع الاستثمارية الزراعية.

تعتبر الزراعة العصب الأساس في تأمين احتياج البلد من مستلزمات الحياة الغذائية والصناعية ويتطلب تحقيق هذا ارتقاء بالإنتاج في كافة انشطة الزراعة ونظراً لمحدودية الموارد الطبيعية بالنسبة لعدد السكان المتزايد، وقد ادركت الجهات المختصة في البلاد هذه الحقيقة حيث تم انشاء اقسام متخصصة لرفع قدرات الانتاج وتنمية القدرات البحثية في هذا المجال حيث حققت المراكز البحثية وخصوصاً في الفترة الاخيرة من إنجازات متمثلة في استنباط الاصناف النباتية الجديدة والمعاملات الزراعية المحسنة وتحسين وصيانة الثروة الحيوانية وتطوير طرق الصناعات الغذائية فضلاً عن إدخال وأقلمة محاصيل نباتية وسلالات حيوانية



شاكر محمود علاوي - استشاري زراعي



في حالة تدليل كافة المعوقات التي تعترض القطاع الزراعي فمن المتوقع انشاء مشاريع كبيرة تسد حاجة البلد من المنتجات الزراعية ودون الاعتماد على المستورد ومن الممكن تصدير الفائض من الانتاج ويكون ذلك

1. انشاء مشاريع زراعية واسعة لزراعة المحاصيل الإستراتيجية (الحنطة، الشعير، الذرة، الخ)
2. قيام مشاريع متخصصة بإنتاج محاصيل الخضر ولكافة الأنواع بأنشاء البيوت البلاستيكية والزجاجية .
3. انشاء حقول للدواجن ومراعي الإبقار والأغنام وحقول العجول لتوفير اللحوم ومنتجات الالبان .
4. إنشاء مشاريع كبيرة لزراعة بأشجار الفاكهة المختلفة.
5. إنشاء مصانع الألبان لإنتاج مختلف المنتجات منها .

الحلول المقترحة :

1. ضرورة وضع الإستراتيجية جديدة لتنمية القطاع الزراعي ودراسة الجدوى الاقتصادية للمحاصيل والمزروعات وتربية الحيوان مع مراعاة طبيعة التربة الملائمة.
2. الاهتمام بتعليم وإرشاد المزارع بالشكل الذي يمكنه من حل المشاكل وتطوير العمل والارتقاء بالأداء لتحقيق الزيادة في الانتاج الزراعي وتحسين النوعية والكفاءة.
3. ضرورة الاستفادة من كل التجارب والخبرات المتوفرة في دول العالم التي سيقنتنا في هذا المجال ونل ما يتناسب مع التربة والمناخ العراقي.
4. الاهتمام بالثروة الحيوانية وتوفير كل المستلزمات الضرورية للارتقاء في زيادة وتحسين.
5. ضرورة الترويج لإقامة شركات استثمارية زراعية متخصصة ضمن نشاط القطاع الخاص
6. بما ان محافظتنا تكثر فيها الأراضي البادية التي تتطلب توفير مكائن حديثة لحفر الابار الارتوازية لتأمين الحصة المائية لإرواء المساحات المزروعة.
7. تأمين توفير المبيدات الحشرية للآفات الزراعية وذات المردود الفاعل من المصادر المعروفة عالميا
8. الإكثار من توفير المرشات الاروائية وبمختلف الانواع.
- 9- التاكيد على اصحاب التصرف للأراضي الزراعية وكذلك المتعاقدين عليها بعدم تركها لمدة لا تزيد على موسم واحد في حالة عدم التنفيذ اتخاذ الإجراءات اللازمة .

ومن هذا المنطلق بادرت هيئة استثمار المثنى للإعلان عن الفرص للاستثمار الزراعي في رقعة واسعة من المحافظة و أبدى عدد من المستثمرين ورجال الأعمال الرغبة لإقامة المشاريع الزراعية و قدموا دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لمشاريعهم وبمساحات كبيرة ولكن ولاتزال الموافقة على تخصيص الارض تتراوح ودون إصدار قرار بالجهة المسؤولة عن توقيع العقد.

المعوقات والتحديات :

1. استحواذ العشائر او بعض الأشخاص على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية التي تحول دون تأجيرها واستغلالها بالشكل الأمثل.
2. الجفاف و شحة المياه وحالة التصحر لمساحات كبيرة نتيجة محدودة حصة المحافظة من المياه اضافة الى ارتفاع درجات الحرارة وقلة تساقط الأمطار.
3. قيام الدول المجاورة المتشائنة بإتباع السياسات السلبية تجاه البلد فقد اثر بشكل كبير على كمية المياه الواردة للعراق.
4. إهمال الفلاح لأرضه والبحث عن أعمال أخرى غير الزراعية وتحول من منتج الى مستهلك وحصل هذا نتيجة ظروف خارج أدرات الفلاح.
5. عدم توفير المكننة الزراعية الحديثة التي تدعم الفلاح في استصلاح الأراضي والاعتماد على الأساليب التقليدية
6. قلة توفر الاسمدة والكيميائية الحديثة والبذور المحسنة التي تساهم في معدلات الانتاج
7. تحويل اكثر الأراضي الزراعية الى دور سكن مما يؤثر على قلة الأراضي الزراعية الواقعة بالقرب من مصادر المياه.
8. عدم حماية المنتج الزراعي من منافسة مثيلة المستورد في دول الجوار مما يجعل معظم الفلاحين والمزارعين بالعزوف عن العمل الزراعي.
9. عدم وصول الخدمات الضرورية وكثير من القرى والتجمعات الفلاحية .
10. عدم توفر شبكات المبالز النظامية التي تساهم في استصلاح الأراضي وتحسين نوعيتها.
11. اتباع الطرق القديمة في ري البساتين والحقول مما ادى الى ارتفاع الملوحة بالتربة إضافة الى هدر المياه.
12. ارتفاع اسعار الوقود واجور نقل المنتجات الزراعية من الحقول الى مراكز التسويق.

الاتفاق المستقبلية :

البداية الصحيحة تتطلب قاعدة من المعلومات الصحيحة

الاستثمار اللغة المشتركة بين الشعوب

الاستشاري / محمود هادي

المستثمرون يتوقعون عائدا مجزيا على استثماراتهم ، فيفترض بالبيئة تعزيز الثقة والاطمئنان .

والاستثمار على نوعيات .. كالاستثمار المباشر وغير المباشر ، وحقيقي وغير حقيقي ، وطني واجنبي ، وقصير المدى وبعيد المدى ، وقليل المخاطر وعالي المخاطر ... والاستثمار في التنمية البشرية ، والاستثمار المعرفي .. وغيرها .

لتنشيط الاستثمارات ، توضع محفزات وتسهيلات وضمانات لحماية الاموال والاصول الاستثمارية مقابل المردودات والفوائد التي تعود على المجتمع فالمستثمر يبحث عن عائد مالي وتوسع ونمو في مشروعاته ، بينما المجتمع يبحث عن انتفاع ايجابي في العمل والوظائف والسلع والخدمات والمرافق والقدرات الانتاجية وتحريك التنمية وتحسين في مستوى الحياة . عليه ، فالمحفزات بطبيعتها متلازمة في اثارها بين قوة ثقة المستثمر بالمكاسب وثقة المجتمع بالمردودات والمنافع .

الاستثمار اليوم من محركات التنمية المهمة ، ما دفع الدول للتنافس على تحسين مناخها الاستثماري وجاذبية الفرص ، فبينما الدول الضعيفة تعاني من صعوبات في الحصول على التمويل والتقنية الحديثة والادارة المعاصرة ، نجد ان الامم الغنية تبحث عن اسواق جديدة لتوسعة استثماراتها ومنافعتها ... هذه الحقيقة وضعت العالم امام تعاون مستمر واهداف متكافئة واقتصاد مفتوح ، عابر للحدود والجغرافية .

واخيرا ، يبقى الاستثمار (وطنيا كان ام اجنيا) اللغة المشتركة بين الشعوب ومن اكثر القضايا تداولاً ونقاشاً وترويجا وتطبيقا في العالم . قضاء مفتوح على منافع ومشاركات ... تجمعها لغة ومفردات واحدة وتفاهات سلسلة وفهم اساسيات الاستثمار .

البلدان التي نجحت في الاستثمار .. جعلت من الاستثمار : مشروع امة .. بين الاحتضان الرسمي ودعم المجتمع

الاستثمار كفيل بمواجهة تحديات التنمية وان بوابة الاستثمار في العراق مفتوحة امام القطاع الخاص لأخذ زمام المبادرة في الانشطة الاستثمارية التخصصية .

ومن المفيد ان نستذكر قول أينشتاين : الاستثمار العجيبة الثامنة في العالم

الاستثمار ليس ظاهرة جديدة ، فلقد ارتبطت بداياته مع بواكير الثورة الصناعية في اوروبا عند مطلع القرن التاسع عشر ، وتنامي الحاجة الى رؤوس الاموال لإقامة الخطوط والمعامل الانتاجية بعدها نمت وتطورت الافاق الاستثمارية والقواعد والقوانين المنظمة لهذا النشاط . الاستثمار اليوم ، يمثل بعدا محوريا في الاقتصاد والتنمية في مختلف البلدان والانظمة السياسية ، وعنصر قوة محركة في زيادة القدرات الانتاجية من السلع والخدمات والتداولات في الاسواق .

الاستثمار بالمعنى الاقتصادي ، يشمل كل ما يوظف من رؤوس اموال في أنشطة غير استهلاكية ، بمعنى توظيف الاموال او الاصول في عمليات واهداف انتاجية او خدمية او علمية او بحثية ، لتوفير مزيد من السلع والمرافق والخدمات والوظائف والخبرات وحتى تنشئة الاجيال هو استثمار بل من اهم الاستثمارات ، وبالنسبة حصول تراكم ونمو في الاصول والقدرات . ومن حيث المفهوم القانوني قد يكون الاستثمار اموالا نقدية او عينية او حقوقا في اطار الملكية العلمية والصناعية والتجارية ، وبراءات الاختراع والعلامات التجارية ، او الخدمات التخصصية . رأسمال نقدي او عيني او معرفي يستهدف تحقيق غرض معين ويخضع لأحكام وقواعد تشريعية واضحة . اما ماليا ، فيعني التضحية بمنفعة انية بغية الحصول على العائد مستقبلا (تدفقات مستقبلية مدروسة) ، مع حصول زيادة في الثروة والاصول ، ويختلف عن المقامرة (Gambling) والتي تعني المراهنة على منفعة غير مؤكدة في درجة عالية من المخاطرة وكما يختلف عن المضاربة (Speculation) المصاحبة لتقلبات الاسعار .. وحتى الادخار (Saving) ليس استثمارا ، لأنه يعني تأجيل اشباع الحاجات الانية الى المستقبل .

ان الفوائض النقدية في الدخل سواء عند الافراد او الشركات او الحكومات تعتبر مصادر استثمارية وان التضحية بمنفعتها الانية من اجل هدف مستقبلي بعد توظيفها ، يعتبر استثمارا ، طالما بالنتيجة ، تحصل زيادة في الثروة او الاصول او الطاقة الانتاجية او في حجم ونوعية الخدمات .

الاصل في الاستثمار هو البيئة ، بكل مقوماتها وتشعباتها التشريعية والاقتصادية والادارية والسياسية والاجتماعية والامنية .. اضافة الى قوة مرتكزات البنية التحتية (طاقة ، وقود ، ماء ، طرق ، اتصالات ... الخ) وطالما

عندما تكون البيئة مستقرة حتى الطيور تأتي لتبني اعشاشها وتكاثر

المشاريع الاستثمارية والعمالة الأجنبية

المستشار خزعل كاظم عيسى

منح قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 والأنظمة الملحقه به للمستثمرين الحاصلين على إجازات استثمار الحق بجلب عمالة أجنبية إلى جانب العمالة المحلية وحددت نسب تلك العمالة حسب القوانين النافذة في الفصل الثامن (إحكام عامة) المادة 30 أولاً (حجم الأيدي العاملة المحلية على أن لا يقل عن 50 % من إجمالي الأيدي العاملة المستخدمة في المشروع)

ونلاحظ إن هذه الميزة قد استغلت في البلدان النامية المنفتحة على الاستثمار بقيام المستثمرون بإستحصال موافقات دخول عمالة أجنبية وعدم الالتزام بالعمل في مشاريعها الاستثمارية مما ولد تجاوزات كثيرة على القوانين النافذة في البلدان واخذ العمال الوافدين بالعمل في أعمال غير نظامية وغير معلن عنها وغير قانونية (مثل الدعارة , تجارة المخدرات والعمل في البيوت وغيرها) ولما اننا نستعد لاستقبال المستثمرين في المشاريع الاستثمارية الكبيرة إن نأخذ تجارب البلدان التي سبقتنا بعين الاعتبار واخذ التعهدات اللازمة على المستثمرين بتطبيق القانون والتأكيد على التزام المستثمر بتطبيق المادة 20 من قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل والتي تنص (يلتزم المستثمر بتدريب العاملين من العراقيين وتأهيلهم وزيادة كفاءاتهم ورفع مهارتهم بموجب عقود تتضمن مراحل التدريب والتزامات المتدربين وفق إحكام المادة 27 من قانون العمل رقم 71 لسنة 1987 . إضافة إلى التزامه بأعداد اليد العاملة في المشروع الواردة في دراسة الجدوى المقدمة منه ابتداءاً .



منهجنا.. دمج الاهداف الاستثمارية مع سياسة التنمية المستدامة في المحافظة





2



3



البوصلة الاستثمارية .. مكاشفة موضوعية

أياد الجبوري / اقتصادي



إذا كان من شيء نفخر به فهو انتصارنا للعراق

جديرة بالاحترام والسمعة المرموقة. لقد أصبح الحديث عن الشفافية والنزاهة، ظاهرة عالمية ومؤثر معتبر عند جميع المجتمعات والدول، والعراق بثقله التاريخي والاقتصادي والسكاني والإقليمي، بمقدوره ان يكون (القدوة \ النموذج القياسي) للدولة الناجحة في محيطه الإقليمي وإن يكسب ثقة رجال الاعمال والمجتمع بالاطمئنان على حياتهم واعمالهم وممتلكاتهم وتطلعاتهم ... وحتى لا نفقد الاتجاه الصحيح للبوصلية على خارطة طريق مستنير.... يبقى العراق هو الهوية والانتماء والقاسم المشترك لأمة ناهضة، وفوق كل الجزئيات الأخرى في المخاض المحتدم. اقولها بحرص ومسؤولية: اننا جميعا امام (مشرحة التاريخ) الذي يمتلك كل القرائن بما نحن فاعلون بهذا العراق، الذي يبحث عن (قنطرة) لعبور المرحلة، بعد سقوط زمن الصمت الى الإنبد. فالعراق الذي لا يوازيه في قامة ومقامه الا نفسه وابناؤه الذين اكرموا قدره وعظموا تاريخه ... حتى لا تضيع لحظة الانعطاف التاريخية نحو الافضل ويذهب التغيير هدرًا، (المشهد الشائك يضع الوطن والامة بأجمعها امام محكمة وحكم التاريخ) وإذا كان من شيء نفخر به فهو انتصارنا للعراق في هذه المرحلة.

المفصلي، يعول عليه تبوء مكانة أعلى ودوراً فاعلاً ومؤثراً، حاضراً ومستقبلاً. وإذا كان للتجاذبات الداخلية ايقاعها المؤثر على عدم الاستقرار وانعكاسها على كل ما يرتبط بعوامل انطلاق النهوض العمراني والتنموي وتحسين مستوى الحياة الاجتماعية، فإن هذه المؤثرات تلقي بثقلها على مناخ الأعمال فحسب وليس على من القدرات المالية والمقومات. فالمؤثرات ذات العلاقة بمرونة وجاذبية الأعمال، تنعكس بالتأكيد على تنفيذ المشاريع وعلى درجة ثقة المستثمرين والمخاطرة وجدوى وجداره المشاريع. حقا، ان ادارة العديد من الملفات يحتاج الى تحسين الصورة داخليا وخارجيا، من ضمانات لرؤوس الأموال وتبسيط اجراءات الحصول على التراخيص وسمات الدخول وحماية المستثمرين، لتحسين ثقتهم على توطين مشاريعهم والعمل في اطار من الاستقرار التشريعي والشفافية التنفيذية وتوقيات استرداد رؤوس الاموال. المرحلة الراهنة تتطلب المكاشفة مع الذات الرسمية والمجتمعية وهي بالدرجة الأولى مراجعة ايجابية، الخطوة الاولى تبدأ بتفعيل واحترام القوانين (ابتداء من الافصاح والحوكمة والشفافية والنزاهة) باعتبارها المحطة الصحية والمسار الصحيح في الانطلاقة نحو المستقبل ونحو بناء دولة

يحتل العراق المرتبة التاسعة عالميا بقيمة ما يمتلك من خامات وموارد طبيعية، تقدر بـ (16) ترليون دولار (روسيا الاولى بقيمة 76 ترليون والولايات المتحدة الثانية بقيمة 45 ترليون) وتجمع التقارير الدولية على أن العراق، بما عنده من ارضية متكاملة من مقومات النهوض المتمثلة بتنوع الخامات الطبيعية والطاقت البشرية المؤهلة والموقع الحيوي ورؤوس الأموال واسواق قادره على استيعاب وتصريف المنتجات السلعية والخدمية قادر على الانطلاق بوتيرة اعلى لاختزال الزمن وتبوء مكانه اعلى تأثيرا في محيطه الإقليمي والدولي. وفي جانب آخر ترى بعض التقييمات للحالة العراقية، بأنه يأتي في المرتبة (156) من اصل (172) في تسلسل الدول الناجحة (امتلاك عناصر حسن ادارة الدولة)..... كما ويعطي البنك الدولي العراق المرتبة (151) في مرونة بيئة الأعمال من بين (180) دولة في العالم. هذه المؤثرات، تتطلب المراجعة الموضوعية والمكاشفة مع الذات والنظر بروح من الموضوعية والمهنية.... عن مسببات عسر المناخ الاستثماري وتعقيدات التقدم وما تتطلب من تعديل للمسارات والآليات التنفيذية لوضع (سمعة العراق) في مكانها الصحيح. العراق بحكم ثقله الاقتصادي والكتلة البشرية والموقع

دعوة ترحيب

هيئة استثمار المثنى تدعو وترحب بجميع رجال الاعمال والمستثمرين الكرام
لإقامة مشاريعهم الصناعية في المثنى وذلك لإنشاء أكبر مدينة صناعية في
المنطقة لكثرة الموارد الطبيعية الهائلة التي تزخر بها محافظتنا.
وهذه جملة من الفرص الاستثمارية في قطاع الصناعة التي تعرضها الهيئة.

جدول الفرص الاستثمارية الصناعية

ت	اسم المشروع	الموقع	الطاقة الإنتاجية	الكلفة التخمينية	المساحة دونم	تقنيات حديثة وجدوى اقتصادية
1-	ملح المائدة	قرب المملحة	50 طن / يوم	30 مليون \$	25	تقنية البلورة الثلاثية الحديثة
2-	الصودا الكاوية والكلور	قرب المملحة	30 طن / يوم	50 مليون \$	25	تقنية الخلايا الغشائية
3-	المنظفات	قرب المملحة	20 طن / يوم	15 مليون \$	15	تقنية LABS
4-	الأنابيب المعدنية Galvanized pipes	البادية	مفتوح	قيد الدراسة	25	دراسة المستثمر
5-	الألواح والأنابيب الخرسانية	البادية	مفتوح	قيد الدراسة	35	دراسة المستثمر
6-	الثر مستون	البادية	50 مليون قطعة / سنويا	30 مليون \$	35	مواصفات قياسية
7-	الأثاث المكتبي والمنزلي	المجد	مفتوح	مفتوح	25	دراسة المستثمر
8-	معمل الأكياس الورقية والبلاستيكية	البادية	100 مليون كيس	تحت الدراسة	20	تعبئة المنتجات الزراعية والمواد الغذائية
9-	معمل الطابوق الفني	الخصر	100 مليون قطعة	35 مليون \$	150	طابوق فني كهربائي
10-	تجميع المعدات الزراعية	الوركاء	مفتوح	40 مليون \$	30	حسب دراسة المستثمر
11-	قضبان التسليح	البادية	مفتوح	قيد الدراسة	30	British Standard
12-	السيراميك	البادية	مفتوح	تحت الدراسة	50	مواصفات قياسية
13-	تعبئة ماء الشرب والعصائر	الوركاء	2 مليون قنينة	5 مليون \$	25	الجودة والرقابة الصحية
14-	منتجات الألبان	الرميثة	15 طن / يوم	25 مليون \$	15	الجودة والرقابة الصحية
15-	الجبسوم Plaster Gypsum	البادية	مفتوح	مفتوح	25	حسب دراسة المستثمر
16-	معمل الأكياس الورقية لتعبئة الاسمنت	السماوة	500 مليون كيس	50 مليون \$	20	الجودة والمتانة
17-	مجمع أنابيب P.V.C	السماوة	مفتوح	قيد الدراسة	50	Standard Pipes
18-	الألواح الخرسانية Beams + hallow core slabs	السماوة	مفتوح	30 مليون \$	30	Standard



صفاء حسين ابو كحيله

الاستثمار في مشاريع

الثروة الحيوانية

تمتلك المثنى ثروة حيوانية وبنية زراعية مؤهلة للتطوير ، حيث نجد الآن العديد من المشاريع الاستثمارية في الثروة الزراعية قد باشرت اعمالها على الارض في نفس الوقت نجد ان الكثير من مربى الثروة الحيوانية قد تركت تربية الحيوانات واتجهوا الى المناطق الحضرية لممارسة اعمالهم المعيشية والتي هي بعيدة كل البعد عن عملهم في تربية المواشي والاعنام.

اللحوم الحمراء بسبب الدخل المحدود لجميع المشترين ويتم ذلك من خلال ماييلي:

أ. الاستثمار في انشاء حقول خاصة بالدواجن لانتاج اللحوم والبيض.

ب. الاستثمار في انشاء مزارع خاصة بتربية النعام.

3. الاستثمار في انشاء مشاريع خاصة بالالبيان ومشتقاتها.

4. الاستثمار في مجال الثروة السمكية والاحياء المائية ونتاج الاصبيغات.

ومما تقدم اعلاه نجد ان محافظتنا العزيزة زاخرة بكل مقومات الاستثمار في مجال الثروة الحيوانية وهي اراضي خصبة لذلك بسبب توفر الاراضي المناسبة لذلك ووقوعها بالقرب من مصادر مياه الانهر ووفرة المياه الجوفية وكثرة الايدي العاملة.

عليه فنحن نوجه دعوة الى كافة رجال الاعمال والمستثمرين على الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية لانه الضمان الامثل لرأس المال ولان المثنى هي المنجم الوحيد في العراق للثروة الحيوانية فعلينا جميعا مسؤولية اعادتها الى سابق عهدها المتمثل بها منجم لثروة حيوانية وبلاستثمار نحقق كل ذلك.

ان كل هذه الاسباب ادت الى تراجع الثروة الحيوانية الى حدود متدنية.

اذن هنا ياتي دور الاستثمار فهو الحل الامثل لمعالجة هذه المشكلة الكبرى وتتوفر العديد من الفرص الاستثمارية في قطاع الثروة الحيوانية والصناعات الغذائية وعلى الجميع المشاركة فيها.

1. الاستثمار في انتاج اللحوم الحمراء (الاعنام والابقار) والتي تاتي في مقدمة مجالات الاستثمار في هذا القطاع بسبب الطلب المتزايد عليه محلياً واقليمياً والذي ياتي من:

أ. الاستثمار في اقامة المشاريع الرعوية والمشاريع المتخصصة في تربية الاعنام والابقار والماعز والابل.

ب. الاستثمار في مشاريع تسجيل الابقار والاعنام والماعز في اقامة مشاريع التسمين.

ج. الاستثمار في مجال شراء واستيراد الماشية الحية (الاعنام - ابقار - ماعز) من مناشئ عالمية ومن دول لها باع طويل في هذا المجال (هولندا - الدنمارك - استراليا).

2. الاستثمار في مجال صناعة الاغذية في تصنيع اللحوم البيضاء للطلب الهائل عليها نتيجة ارتفاع اسعار

لذلك نجد ان القطاع الخاص لم يعد قادراً على تامين متطلبات الحاجة من هذه الثروة لسد حاجة المحافظة على الاقل من منتجات هذه الثروة المختلفة ، مما دفع القطاع الخاص الى استيراد الكثير من هذه المنتجات من الدول المجاورة والتي من المؤكد ان بعضها غير صالح للاستهلاك البشري وغير مطابق للمواصفات الصحية وهذا يدفعنا الى تشجيع الاستثمار في انتاج الثروة الحيوانية والاستفادة من التطور الذي يرافق هذه العملية ، وان الاستثمار يجلب الى المحافظة التطور والاساليب العالمية المتطورة في تربية الثروة الحيوانية اضافة الى المردود المالي الكبير الذي يمكن ان يجنيه البلد وبخاصة اذا ما علمنا بوجود العديد من الفرص الاستثمارية في هذا المجال في محافظتنا.

ولكن علينا ان ندرس ماهي الاسباب والمشاكل التي تواجه الثروة الحيوانية في محافظتنا والتي يمكن اجمالها بما يلي:

1. هجرة العديد من مربى الثروة الحيوانية الى المناطق الحضرية.
2. الذبح الجائر والهدر غير المحدود في المناسبات.
3. تهريب الكثير من الثروة الحيوانية خارج المحافظة.

الاستثمار في قطاع الإسكان حاجة ملحة لسد الحاجة في أزمة السكن في المثني. مجمع لأولوء ساوة السكني : مدينة عصرية وفق معايير الحدائة والتطور العمراني

اعداد / حيدر فاضل لفته



المحلي و الأجنبي"، مبنية أن "ما يتم تخصيصه من ميزانية لبناء الوحدات السكنية لا يتجاوز 1% من الميزانية العامة للدولة العراقية برغم زيادة هذه النسبة خلال عام 2012".

الأمر الذي يدفع الدولة باتجاه اعتماد الاستثمار في قطاع الإسكان لحل هذه المشكلة وتلافي تفاقمها في السنوات المقبلة ، فنجد أن محافظة المثني تحتاج في الوقت الحاضر إلى 25 ألف وحدة سكنية حسب التقديرات والمعطيات الحالية و قد دفعت هذه الأزمة العديد من المواطنين باتجاه إيجاد حلول وقتية كشطر المنازل او البناء في المناطق الزراعية و التجاوز التابعة للدولة الأمر

إن "السياسة الوطنية للإسكان قدرت احتياج العراق من الوحدات السكنية بحدود مليوني وحدة وفقا للبيانات الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء وواقع 200 ألف وحدة سكنية سنويا خلال السنوات العشر المقبلة"، وقد أشارت هذه المصادر إلى عدم قدرة العراق في تنفيذ هذه الوحدات بسبب قلة التخصيصات المالية المخصصة للوزارة .

كما تضيف المصادر أن وزارة الإعمار قادرة على تنفيذ 10% من هذه الوحدات إذا توفرت التخصيصات اللازمة والأراضي والخدمات من البنى التحتية فيما يعول تنفيذ الباقي من قبل القطاع الخاص العراقي والاستثمار

يحتل قطاع الإسكان محل الصدارة ضمن سلم الأولويات التي حددتها هيئة استثمار المثني نظرا لازمة السكن التي تعاني منها البلاد عموما حسب ما أعلنته وزارة الإعمار والإسكان ، مقدرة حاجة العراق من الوحدات السكنية الى مليوني وحدة، و مشيرة في الوقت ذاته إلى قلة التخصيصات المالية لبناء هذه الوحدات لا تتجاوز 1% من الميزانية العامة. كما تظهر مصادر إعلامية من وزارة الإعمار والإسكان



السكني جامعين ومدرستين ابتدائية ومتوسطتين ومدرستين ثانويتين ومعهد تقني ومركز تجاري ومصرف ومركز صحي ومركز للدفاع المدني ومركز شرطة ومكتبة وأربع أسواق تجارية وبنية البلدية وتحتوي على أقسام للكهرباء والماء والمجاري مع بناية للخدمات العامة .

بنى تحتية متكاملة

ستحتل البنى التحتية لمجمع لؤلؤة ساوة السكني مرتبة متقدمة من الاهتمام حين الشروع بتنفيذ المجمع فقد شملت الدراسة مخططات لإنشاء بنى تحتية متكاملة حيث سيضم شبكة الكهرباء وشبكة للماء الصافي وشبكة مجاري مياه الأمطار وأخرى للمياه الثقيلة يضاف الى ذلك وجود الشوارع الرئيسية والفرعية والارصفة مع مواقف للسيارات وحدائق ومناطق خضراء تتوزع في انحاء المجمع كذلك ملاعب للأطفال والشبيبة.

دور سكنية وبمساحات متعددة

تروم شركة رعد الخليج للمقاولات العامة المستثمرة لمجمع لؤلؤة ساوة السكني إنشاء 1034 دار سكني بأنواع ومساحات مختلفة بهدف إتاحة عدداً من الفرص و الخيارات أمام المواطن وفق محدداته وإمكانياته الاقتصادية و حجم العائلة وهي دور بمساحة 360 م² و 300 م² و بمساحة 200 م².

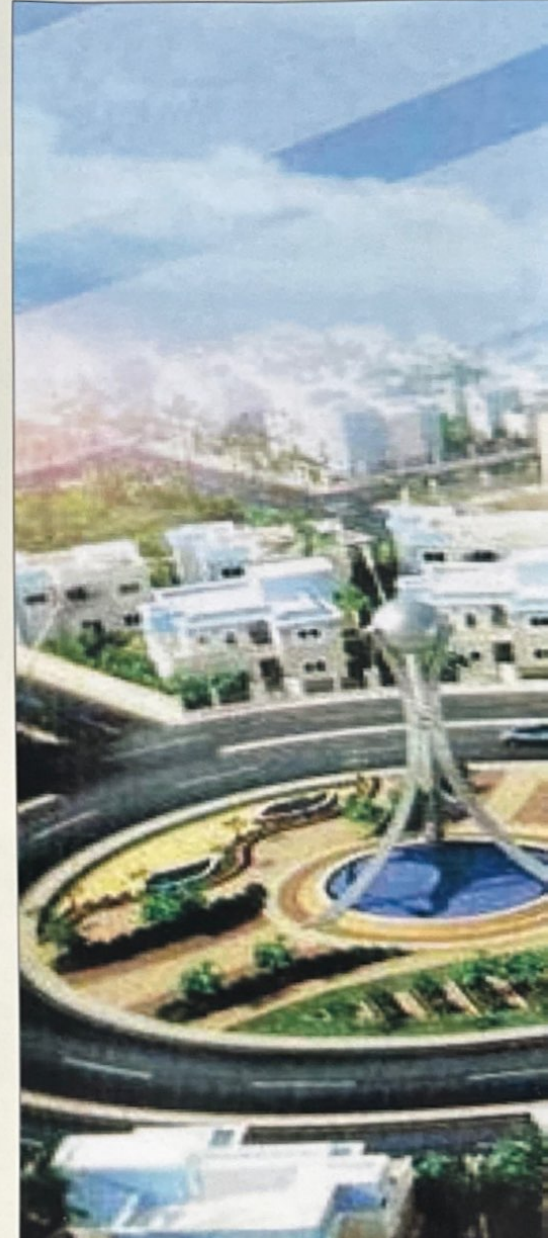
مدينة عصرية

تضم مخططات مشروع مجمع لؤلؤة الخليج السكني مرافق وأبنية خدمية متكاملة بمثابة مدينة عصرية وفق البناء الحديث مما يتيح انسيابية العيش في المجمع السكني بصورة جيدة لما يقدم خدماته إلى المواطن بصورة مباشرة مما يؤمن سهولة وصول المواطنين الى ضمن المجمع السكني الواحد حيث سيضم المجمع

الذي أدى إلى إحداث إرباك في مستوى الخدمات الأساسية المقدمة من قبل الدوائر و الأحياء السكنية المجاورة لإحياء التجاوز العشوائي كالماء والكهرباء وخدمات النظافة .

وقد سعت هيئة استثمار المثنى إلى الترويج للفرص الاستثمارية في قطاع الإسكان محاولة فك الاختناق وحلحلة هذه المشكلة من خلال طرح العديد كفرص استثمارية لإنشاء مجمعات سكنية في نوعيه الأفقي والعمودي ، وهيئة الأراضي الخاصة بالاتفاق والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ، وقد منحت عدداً من الإجازات لإنشاء مجمعات سكنية استثمارية كان آخرها الإجازة الممنوحة لشركة رعد الخليج وهي شركة عراقية ومقرها الرئيس بغداد لبناء مجمع لؤلؤة ساوة السكني الذي يضم (1034) داراً في مدينة السماوة ويرأس مال يقدر ب (81 مليون دولار أمريكي) وبمدة تنفيذ تصل إلى ثلاث سنوات وعلى ثلاث مراحل .

هيئة استثمار المثنى تتطلع لتغطية الحاجة الفعلية لقطاع الاسكان في المحافظة





محنة الصناعة العراقية

د. مدحت القريشي / خبير اقتصادي واكاديمي



واجهت الصناعة العراقية عبر مراحلها المختلفة نكسات وضربات موجعة ومتتالية تركت آثارها المدمرة على تطور واستمرار النشاط الصناعي، ابتداءً من عملية التأميم غير المدروسة للعديد من الصناعات الأهلية في عام 1964 ثم الحرب العراقية الإيرانية التي دامت ثمان سنوات، فالعدوان الأمريكي على العراق في عام 1991 ومروراً بالحصار الشامل وغير المسبوق عالمياً والذي امتد لأثنى عشر سنة، وانتهاءً بالغزو الأمريكي للعراق والإطاحة بالنظام الاستبدادي في عام 2003، وما تبعه من تدمير وحرق وسلب ونهب لمؤسسات الدولة والمصارف الحكومية والمصانع وغيرها. ولهذه الأسباب انهارت وتوقفت جميع أو معظم المصانع عن العمل والإنتاج. وان المصانع التي استطاعت معالجة أوضاعها ومعاودة النشاط فأنها تعاني من ظروف ومشكلات عديدة منها انعدام الخدمات الأساسية وفي مقدمتها الطاقة الكهربائية ومستلزمات الإنتاج وارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل ملحوظ وخاصة أجور النقل وأجور العمال وغيرها من الأمور التي لا تميل لصالح النشاط الصناعي المحلي.

وكان تحقيق زيادة في استيراد السلع للعراق يمثل إنجازاً اقتصادياً كبيراً حتى وإن كان ذلك يتم على حساب تدمير الانتاج المحلي وزيادة عدد العاطلين عن العمل وهدر موارد النفط على الانفاق الاستهلاكي الجاري وحرمان البلد من فرص الاستثمار والتنمية.

والسؤال الملح الذي يطرح بأستمرار هو هل من المنطق الاقتصادي والمصلحة الوطنية التنموية للعراق اهدار عوائد النفط (غير الدائمة) على استيراد السلع المختلفة وعلى المصروفات الجارية والاستهلاكية والرواتب لمنتسبي الدولة من الموظفين والشرطة والجيش والذين تتكاثر أعدادهم بشكل مستمر ودون ضوابط وبما لا يتسجم مع الخدمات والأعمال

وتجدر الإشارة الى ان حالة الاغراق مرفوضة حتى بموجب قوانين منظمة التجارة العالمية حيث يحق للبلد العضو الذي يتعرض لمثل هذه الحالة اقامة الدعوى لدى المنظمة الدولية على الجهة التي تمارس حالة الاغراق بهدف مواجهتها من خلال فرض الرسوم الجمركية ضدها، في حين ان مثل هذه الحالة تستمر في العراق دون ردود افعال تذكر من الجهة المعنية رغم تكرار الدعوات من قبل الاقتصاديين والسياسيين ورجال الأعمال لمواجهة هذه الحالة. والذي يدعو للاستغراب بل والغضب ان بعض الوزراء والمسؤولين يصرحون من وقت لآخر بتوقعاتهم بمضاعفة التبادل التجاري بين العراق وبعض الدول المجاورة مثل تركيا وإيران وغيرها من البلدان،

وأضافة الى ما تقدم فأن انفتاح السوق العراقية على مصراعيها وبالشكل الفوضوي وغير المسؤول لكل انواع السلع دون ضوابط او فرض رسوم جمركية او رقابة على الجودة والمواصفات، منذ الاحتلال الأمريكي وبداية عهد سلطة الائتلاف المؤقتة، ادبى الى توقف العديد من المصانع عن الانتاج لعدم قدرتها على المنافسة وتصريف الانتاج. وان العديد من السلع الصناعية الداخلة للعراق رديئة النوعية وتباع بأسعار متدنية، وربما دون مستوى تكلفة إنتاجها في بلدانها الاصلية مما يثير الشكوك حول وجود حالة ما يعرف بالاغراق والتي تهدف من ورائها الى السيطرة على السوق العراقية ومن ثم امكانية رفع اسعار تلك السلع فيما بعد.

فيما بين الأحزاب والكتل السياسية والذي يهدف الى السيطرة والاستحواذ على اكبر قدر من النفوذ والسلطة والمناصب والذي يستغرق جل اهتمام ونشاط هذه الكتل والأحزاب ويشغلهم عن المهام المتعلقة باحياء وتطوير الصناعة وما تتطلبه من قوانين وقرارات واجراءات تتعلق بتاهيل الصناعة وتهيئة الكادر المؤهل صاحب الخبرة وتوفير الاموال اللازمة لذلك والاستعانة بالمؤسسات التنموية الدولية وبالبلدان المتقدمة المختلفة. ولابد من الإشارة الى ان مؤسسات الدولة الاقتصادية حالياً تفتقر الى الكادر المؤهل والكفاءة وصاحب الخبرة والتجربة وان الغالبية العظمى من الموظفين والمسؤولين والخبراء والمستشارين جاءوا الى هذا المؤسسات بموجب المحاصصة الحزبية والطائفية والقومية والمحسوبية والصدفة في حين يوجد العديد من الخبراء والاقتصاديين المؤهلين خارج نطاق الخدمة مما يمثل هدراً كبيراً للموارد البشرية المؤهلة. ويمكن الاستفادة من مثل هؤلاء في مجالس ادارات المؤسسات الصناعية والاقتصادية او يمكن استحداث لجان استشارية خارجية تقدم المشورة والخدمة للمؤسسات الاقتصادية كما حدث في التسعينات في وزارة الصناعة على سبيل المثال والتي قدمت اعمالاً وخدمات انعكست على قرارات واجراءات الوزارة.

ان الأوضاع الاستثنائية التي تمر بها الصناعة بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام يوفر كل المبررات الاقتصادية وغير الاقتصادية لتوفير الحماية والدعم للنتاج الوطني في هذه المرحلة كونه ينطبق على منطق نظرية الصناعة الناشئة والتي طرحها الاقتصادي الألماني (فريدريك ليست) لتبرير حماية الصناعة الألمانية الفتية امام المنافسة البريطانية ابان الثورة الصناعية وذلك حتى تسترد عافيتها ومن ثم ليصار الى تخفيفها ثم الغائها عندما تستطيع الصناعة الألمانية الفتية من المنافسة للسلع الأجنبية. ويشار في هذا الصدد ان قانون التعرفة الجمركية الذي صدر ويطبق من آذار من العام الحالي هو خطوة على الطريق الصحيح في دعم الصناعة الوطنية ويجب ان تتبعها خطوات عديدة اخرى. ولا بد من التأكيد بأن توفير الحماية للصناعة الوطنية في المرحلة الحالية هو دعم وتشجيع رغم انه يتم على حساب المستهلك المحلي، لكن تبرير ذلك هو ان تكلفة الحماية التي يتحملها المستهلك والمؤقتة يقابلها ويبررها المنافع الاقتصادية التي تعود على البلد وعلى المستهلك لاحقاً عندما تتعزز وتتطور هذه الصناعة وتعود منافعتها على الجميع.

وبالمقابل نرى على سبيل المثال بأن ايران تقوم بدعم صناعاتها المحلية بشكل كبير من خلال الاعانات والحماية الجمركية وغيرها، الامر الذي جعل الصناعيين العراقيين يشعرون بالاحباط وبأنهم تركوا لوحدهم لمواجهة المنافسة في جو من عدم تكافؤ الفرص. ومن احد الامثلة الصارخة والمؤسفة على مثل هذا الوضع السلبي ما تعانيه صناعة الطابوق في العراق حالياً من منافسة مدمرة أدت وتؤدي الى اختفاء هذه الصناعة الازلية في العراق وتسريح العاملين منهم من تلك العمال. ويقول احد اصحاب المعامل المتأثرة بهذه الحالة بأنه في حالة تسريح العمال فقد يضطر البعض منهم للجوء الى الاعمال الازهارية لقاء مبالغ زهيدة من المال من قبل القاعدة من اجل اعالة عوائلهم.

ويذكر ان صناعة الطابوق كانت مزدهرة في السبعينات في منطقة النهروان شرق العاصمة بغداد حيث اقيمت منطقة صناعية لمعامل الطابوق وقدمت لهم الدولة في الثمانينات الطاقة الكهربائية مجاناً وبنت لهم مصنعاً لمعالجة المياه وزودت المصانع بالوقود. لكن هذا المجمع تعرض شأنه شأن غيره من المرافق الاقتصادية الى التخريب والسلب والنهب بعد الاحتلال. وفي محاولة لأحياء هذه المصانع تم اقناع العديد من اصحاب المصانع للعودة الى المنطقة في عام 2006 والبدء بالانتاج بعد ان قطعت الدولة لهم الوعود بتوفير الكهرباء والوقود بالاسعار الرسمية، الا ان اصحاب المعامل يشكون من عدم الايفاء بهذه الوعود بشكل كامل مما يسبب لهم الكثير من المشكلات. ولهذا فأننا نرى حزم الطابوق الإيراني المستورد تنتشر هنا وهناك ويضطر الناس لشراؤها لرخس اسعارها بالمقارنة مع اسعار الطابوق المحلي (نحو الثلث). وتجدر الإشارة الى ان رخص اسعار الطابوق الإيراني يعود الى قيام الحكومة الإيرانية بتقديم الاعانات للمصدرين بطرق عديدة ومختلفة ومنها:



التي يقدمونها ، وعدم استخدام تلك الاموال لاغراض الاستثمار والانتاج الصناعي والنمو الاقتصادي وتشغيل ايدي العاملة العاطلة ناهيك عن الحجم الكبير والهائل من الاموال المخصصة للرأسات الثلاث والوزراء والنواب السابقين واللاحقين والتي سوف تصل بمرور الوقت الى حدود تكاد تلتهم معظم موازنة الدولة.

ان مثل هذا الوضع الشاذ بالنسبة للنتاج المحلي والتنمية الاقتصادية انما يعكس غياب الرؤيا الاستراتيجية والتنموية وكذلك غياب السياسات الصناعية والتجارية والاقتصادية الملائمة. ولهذا يلاحظ غياب التنسيق فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وفيما بين الوزارات المختلفة: مثل الصناعة والتجارة، والصناعة والكهرباء والكهرباء والنفط، والسياسة النقدية والسياسة المالية الخ. ان الوزارات والمؤسسات الاقتصادية المختلفة تعمل بشكل منفرد وكأنها جزر مستقلة في محيط. ولهذا تستمر العديد من الظواهر الاقتصادية السلبية التي تعمل على استمرار الوضع الاقتصادي الشاذ وادامة الهدر وضياح فرص التنمية الحقيقية في ظل حالة اللامبالاة لما يحدث في البلد.

ويلاحظ المراقب للأسواق العراقية ان السلع من الدول المجاورة مثل ايران وتركيا وغيرها من البلدان تملأ الاسواق العراقية. وعلى سبيل المثال لا الحصر فان السلع الصناعية المختلفة تأتي من ايران؛ ابتداء من السيارات والباصات والاجهزة الكهربائية والمنزلية مروراً بالرز والمواد الغذائية والفواكه والخضر وحتى الطابوق ومواد البناء. ورغم ان ذلك من شأنه توفير السلع بأسعار متدنية ولصالح المستهلك الا انها من جهة أخرى تعمل على تحطيم وإزاحة الصناعات المحلية والتي تكافح من اجل البقاء ومنافسة السلع المستوردة والحفاظ على العاملين لديها في وقت أصبحت قضية توفير فرص العمل وتخفيف مشكلة البطالة من التحديات الكبيرة التي تواجه البلد حيث أصبحت مشكلة البطالة مشكلة سياسية واجتماعية فضلاً عن كونها مشكلة اقتصادية.

واضافة الى ما تقدم فان الصراع السياسي المحموم

1. توفير الوقود والكهرباء بسعر تفضيلي للمصانع.

2. منح إعفاءات ضريبية للمصانع.

3. السماح للمصدرين بتحويل جزء من عوائد الصادرات الى خارج البلد.

4. وأخيراً فرض ضريبة جمركية تصل الى 150% على السلع المستوردة.

ولهذا فأن المصدر الإيراني الى السوق العراقية يجد بأن نشاطه يحقق ارباحاً كبيرة بسبب الدعم والحماية والخدمات المقدمة لهم. وعليه تستمر ظاهرة استيراد حزم الطابوق الإيراني رغم ما فيها من اضرار بمصالح المنتجين المحليين والاقتصاد الوطني والعاملين في صناعة الطابوق.

وما يقال عن صناعة الطابوق ينطبق على العديد من الصناعات الأخرى في العراق مثل صناعة الملابس الجاهزة والمنسوجات والتي تكاد تنقرض بسبب الاستيراد للملابس من المناشيء الاسيوية وبسبب ميل المستهلك العراقي لشراء الملابس المستوردة الرخيصة دون اي اعتبار لأثار ذلك على اقتصاد البلد. واننا لا نستبعد دور الدوائر والمؤسسات العراقية المعنية في تفضيل الاستيراد على الانتاج المحلي بسبب المنافع المختلفة التي يحصلون عليها من جراء الصفقات التجارية والذي يعكس نوعاً من الفساد الإداري والمالي المستشري في البلد.

وفي الختام نعيد طرح السؤال الذي طرحناه سابقاً: لمصلحة من تستمر حالة الإهمال للصناعة الوطنية بل والمساهمة بمحاربتها؟ فهل هي خدمة للمصالح التجارية المحلية أم خدمة للمصالح التجارية لدول الجوار وغيرها أم هي تنفيذاً لسياسات الاقتصاد الحر وتوجهات المؤسسات المالية الدولية التي لا يهمها سوى التجارة الحرة والأسواق المفتوحة ومصالح البلدان الرأسمالية الغربية والبلدان الأخرى حتى وان كانت على حساب المصلحة الاقتصادية العليا للبلد وفرص إعادة الاعمار والتنمية فيه.



آراء في اقتصاديات وسياسات الاسكان في العراق



أ.د. مظفر علي الجابري

الاراضي . وبذلك سوف تتوفر اراضي لم تكن في الحسبان .
ولدينا امثلة على ذلك قرار مجلس قيادة الثورة عام ٢٠٠١ في توزيع ١٠٠ الف قطعة ارض للعسكريين في مدينة بغداد وكذلك في بقية المدن العراقية .

٤ . موضوع الاملاء الحضري In Fill . فقد توفرت الان فرص كبيرة من مساحات الاراض التي كانت تشغلها المعسكرات والمشاريع مثل معسكر الرشيد ومطار المثنى وحتى محطة السكك في الشالجية (بعد اكمال خط السكك غربي بغداد ونقل المحطة الكبرى الى اليوسقية) .. كل هذه المساحات يمكن استغلالها للاستثمار السكني داخل مدينة بغداد .. وامثالها في المحافظات .

٥ . ان وضع اسعار للاراضي الحكومية يؤدي الى تثبيت اسعار (سوق العقار) ، وعدم اعطاء الاراضي مجاناً لمشاريع الاسكان .. عدا اسكان عديمي الدخل والمهمشين من الفقراء .. الخ .

٦ . عند تخصيص الاراضي للمشاريع السكنية على اطراف المدن يفضل ان تكون من الاراضي غير الصالحة للزراعة

ان الدراسة التي قامت بها وزارة الاسكان مشكورة بعنوان (السياسة الوطنية للاسكان في العراق) هو للتمكين من خلق (سوق سكن (نشط فيه بيع وشراء للدور والوحدات السكنية تساهم فيه شركات الانشاء الكبيرة والمتوسطة والصغيرة . ويكون للقطاع العام دور المراقبة والتنظيم لهذا القطاع المهم في الاقتصاد العراقي . تلك بالتأكيد صورة وردية . ولكن كيف نصل الى الطريق لتحقيق ذلك .. هذه الدراسة هي احدى المحاولات على الطريق .
اولا :موضوع ادارة الاراضي :

١ . ان ادارة الاراضي الحضرية Urban Land management يفترض ان تكون واضحة وشفافة . وان يكون لدينا جرد واضح بالاراضي التي يمكن تطويرها واستثمارها للسكن . وبالذات الاراضي على اطراف المدن او مدن التوابع .

٢ . ليس من الضروري ان تعطى الاراضي الاميرية مجاناً للاستثمار السكني ، وانما المفروض ان تكون مقابل ثمن .

٣ . موضوع النقص الحاد في الاراضي الصالحة للاستثمار السكني يمكن ايجاد حلول له عن طريق وضع (سعر) لهذه

٣٠ . يمكن أن تكون بعض هذه الخدمات جزء من مقالة انشاء المجمعات السكنية كما حصل في بعض المجمعات السكنية في مدينة بغداد ، مثلا (مجمع اسكان غربي بغداد) او اسكان الصالحية او اسكان حي السلام .. الخ .
خامسا : ادارة وصيانة الوحدات السكنية :

٣١ . من اجل الحفاظ على مستوى الخزين السكني المشيد بصورة مقبولة ، وعلى الاخص المؤجر منه فيتعين وضع الية للكشف الدوري والقرار بصيانتة وادامته .. وبالات في المناطق القديمة من المدن .. للحفاظ وابقاء الاستفادة من هذا الخزين السكني .

٣٢ . موضوع تشكيل شركات مقاولات لتصليح وادامة المباني والدور السكنية فكرة جديدة وتستحق الدراسة .
٣٣ . تؤيد فكرة التخلص من الدور السكنية التي تملكها الدولة ، وبيعها وتوفير رأسمال يمكن ان يشيد بدلا عنها وحدات سكنية وياجراها لذوي الدخل الواطيء من الفقراء والمحتاجين .
سادسا : مواد البناء :

٣٤ . موضوع انشاء ٢٠٠ ألف وحدة سكنية في السنة، كما اشارت اليها دراسة (سياسة الاسكان الوطنية في العراق ٢٠١٠) ربما يثير تساؤل عن وفرة مواد البناء الكافية لتغطية مثل هذه الحاجة .

٣٥ . وهل ستبقى مواد البناء التقليدية (الطابوق والحجر والاسمنت والطين) هي السائدة في مباني الاسكان، ام ان من الضروري استعمال المواد التي اجريت تجارب كثيرة عليها ونجحت معظمها مثل الطابوق الرمي او الترمستون او حتى الطين والقصب في الاسكان الريفي مثلا .

٣٦ . نقترح دعم او اعادة اعمار معامل المواد الانشائية التي يعود بعضها الى وزارة الصناعة، ونقترح خصخصة بعضها ، او تكوين شركات بين القطاعين العام والخاص في ادارة هذه المعامل

سابعا : خلاصة وتوصيات :

٣٧ . نظرا للأهمية الكبيرة التي يضطلع بها قطاع الاسكان في الاقتصاد الوطني، من تلبية الحاجة المتفاقمة وحل أزمة متوارثة في توفير الوحدات السكنية للمواطنين، نقترح تفعيل (المجلس الاعلى للاسكان) وان يكون برئاسة السيد نائب رئيس الوزراء، وذلك لتمكينه من اتخاذ القرارات من اعلى سلطات الدولة لتسهيل خطط الاصلاح المؤسسي للاسكان .

٣٨ . تخصيص مبالغ لا تقل عن ٥ ٪ من الميزانية العامة السنوية للدولة لدعم وتمويل الاسكان ، وذلك حسب قرارات الامم المتحدة بهذا الشأن .

٣٩ . تؤكد على ضرورة قيام (الهيئة العامة للاسكان) في وزارة الاعمار والاسكان باعمال الدراسات والبحوث ووضع وتشخيص الاولويات والاشراف على مجمل سياسات الاسكان الوطنية ، مع فسح المجال التنفيذي لمجالس المحافظات .

٤٠ . الدراسة الجديدة لاقامة الشراكات بين شركات وزارة الاعمار والاسكان وبين شركات القطاع الخاص للعمل المشترك في تنفيذ المجمعات السكنية والاخذ بيد القطاع الخاص من تدريب وتمكين لقيامه مستقبلا باخذ المبادرات في التنفيذ والانشاء .

٤١ . قيام شركات مقاولات القطاع العام حصرا بتوفير الاسكان المدعوم والمجاني لعديمي الدخل والمهمشين والضعفاء اقتصاديا .

٤٢ . التأكيد على وزارة الصناعة بضرورة دعم واعادة تأهيل معامل المواد الانشائية وتشجيع الاستثمار في هذا المجال .

لاهمية دوره في التنمية والاعمار .. وكما يشير الى ذلك الدستور العراقي المادة ٣٠ اولا حول السكن الملائم .

ومن اوجه هذا التحفيز والتشجيع هو (المشاريع المشتركة) مع شركات القطاع العام وتدريبه من قبل هذه الشركات نظرا للخبرات المتراكمة لدى شركات القطاع العام ومحدودية مثل هذه الخبرات لدى القطاع الخاص .. حيث كان هذا القطاع مهماشا لفترات طويلة في ظل الحكم الشمولي في العراق لعدة عقود من الزمن ..

٢١ . ان تجربة تقييم الاداء لشركات القطاع العام يبدو لم تكن مقنعة ولم تخرج بنتيجة تذكر .. والمهم هو توجيه هذه الشركات بالاسراع بانجاز مشاريع الاسكان لان التأخير يزيد الكلفة .

٢٢ . هناك ثقل وزحمة لا يستهان بها من المشاريع على كاهل وزارة الاعمار والاسكان .. مثل مشاريع الطرق الخارجية واقامة الجسور وانشاء المباني الحكومية .. بينما الاسكان يحتاج الى

(مجلس أعلى) قد يرتبط بجهات عليا لتسهيل مهام العمليات المرتبطة بالاسكان مثل رصد المبالغ الكافية والقروض المصرفية وتوفير الاراضي التي يمكن تخصيصها من قبل البلديات للمشاريع الاسكانية ، وقد يحتاج الامر الى اللجوء لتشريع قوانين تسهل مجمل عمليات الاسكان وتوفير الوحدات السكنية من اجل حل الازمة المتفاقمة والتي يعترف الجميع بوجودها بشكل مريع .

٢٣ . ضرورة دراسة تشكيل (سوق) للسكن .. يقوم فيه الاقتصاديون والمتخصصون بوضع اساس واليات مثل هذا السوق و انظمة (العرض والطلب) بشكل شفاف وعلمي .
٢٤ . توجيه شركات القطاع العام للاسكان للتوجه الى توفير السكن المدعوم لعديمي الدخل والمهمشين .. الخ .

ثالثا : عمليات تمويل الاسكان :

٢٥ . من المهم تحويل (الحاجة) السكنية الى (طلب) فعال وبنظام واضح وجعل التمويل العقاري يبنى على هذا الاساس . لكي يكون هناك تفريق بين القروض التجارية والقروض العقارية المدعومة .

٢٦ . اعادة هيكلة النظام المالي وطريقة تمويل الاسكان، لان الاسكان سوف يهدف الى تحريك الاقتصاد العراقي باجمعه، وسوف يهدف الى خلق فرص عمل هائلة وتخفيض نسب البطالة .

٢٧ . الحاجة الى تشجيع (المصارف التجارية) الخاصة والمساهمة الى الاتجاه نحو الاقراض الاسكاني لان هذه المصارف اقرب الى الية الاقراض من المصارف الحكومية، من حيث المعرفة بطبيعة العملاء والمقترضين، ولديها خبرة ومخبرين عن المقترضين وطريقة سداد القروض ويبقى (صندوق الاسكان) و(المصرف العقاري) الممول الرئيس لهذه المصارف التجارية، وذلك عن طريق الاقراض المدعوم، وشراء سندات القروض واعادة بيع الضمانات من هذه المصارف وكل هذه العملية تحتاج الى اطار قانوني شامل لحماية المصارف و لتمويل الاسكان .

٢٨ . القروض الميسرة والمدعومة يفترض ان تكون للفئات المحتاجة وعديمي الدخل ويمكن ان تكون قروض صغيرة وباجال قصيرة، لتسهيل التشييد على مراحل .

رابعا : البنية التحتية :

٢٩ . موضوع خدمات البنى التحتية - ماء - مجاري - صرف صحي - رصف الطرق وتنظيم الفضاءات العامة - هذه كلها خدمات يتعين ان تقوم بها اجهزة الدولة ومواصلة متابعتها وتحديثها .

او المستصلحة وذلك حفاظا على أهمية مثل هذه الاراض للتطوير الزراعي

٧ . موضوع المدن الجديدة New Towns ومدن التوابع Satellite Towns تعتبر احدي البدائل الممكنة والمجربة والناجحة عالميا ومحليا ايضا .

٨ . قطع الاراضي التي تم توزيعها ولم تشيد ، يفترض مراجعتها وشمولها بالضرائب لتشجيع تشييدها وعدم تركها كسلعة للمضاريات التجارية .

٩ . تؤيد السماح بتقليص الحد الأدنى المسموح به لافراز الاراضي لاغراض السكن الى مساحة ١٠٠ م^٢ و ١٥٠ م^٢ بدلا من ٢٠٠ م^٢ ، وذلك لتمكين زيادة الكثافة الاسكانية .

١٠ . ضرائب العقار فيما لو شرعت فيفترض ان تكون مقابل معطيات تشجيعية لصاحب العقار مثل تقديم خدمات بلدية افضل مثلا . اما ذوي الدخل المتدنية فيمكن استثناءهم من الضرائب .

١١ . اثبت عدم جدوى التخطيط والتنفيذ وادارة الاراضي الحضرية بشكل مركزي في جميع انحاء العراق .. وان الافضل ان تكون الادارات المحلية هي الجهة المسؤولة عن ذلك ، على ان تكون الضوابط والتنسيق بشكل مركزي .

١٢ . ان فكرة (الملكية المشتركة) و (الملكية التعاونية) لاسكان الشرائح المهمشة وعديمي الدخل ، التي وردت في (دراسة سياسات الاسكان الوطنية في العراق) هي فكرة جيدة ولكنها تحتاج الى توضيح وتفصيل اكثر .

١٣ . نظام التسجيل العقاري في العراق نظام قديم واصبح باليا .. ويحتاج الامر الى تحديثه باستعمال الاجهزة الالكترونية واعادة تسجيل نقل جميع السجلات بشكل منظم وذلك لمنع التلاعب وامكانيات التزوير .

ثانيا : سياسة التشييد والبناء :

٢٤ . هناك مجموعة من المعوقات التي تصادف البدء بعملية البناء منها معوقات ادارية ومعوقات قانونية .. تؤخر البدء او تؤخر الانجاز مما يزيد الفترة الزمنية للتشييد ويقل هامش الربحية تبعا لذلك .

٢٥ . البناء (الفردي) للدور والوحدات السكنية يسبب الهدار في المواد الانشائية وعدم الترشيد مما يزيد كلف وزمن الانشاء .. ولكن نظرا للحاجة المتعاظمة للسكن .. فمن الممكن جعل هذا النمط على نطاق محدود .

٢٦ . دور الدولة في الانتاج الاسكاني يفترض ان يقتصر على اسكان عديمي الدخل والمهمشين لانهم الاحوج الى الدعم وتوفير السكن اللائق .

٢٧ . الاتجاه الى الابتكار في التصميم المعمارية والطرق الانشائية .. الاكثر اقتصادا واداءا وظيفيا وسرعة في التنفيذ .. وعدم الاتجاه الى المباني متعددة الطوابق، لعدم ملاءمتها للواقع العراقي .

٢٨ . ضرورة ان يستفيد العراق من النماذج العالمية القائمة في طرق واساليب الشراكات بين (القطاع العام والقطاع الخاص) وان تطور بعض الاليات المحلية المناسبة كمشاريع رائدة Pilot Projects يمكن تقويمها والرجوع اليها كتجارب محلية .

٢٩ . ان ضعف مشاركة القطاع الخاص (شركات المقاولات الخاصة او المساهمة) في تنفيذ المشاريع الاسكانية .. سببه ضعف ومحدودية الهامش الربحي من هكذا مشاريع .. بالاضافة الى المخاطر وعظم راسمال المستثمر .. لذا يتعين تشجيعها وضمان استفادتها من تنفيذ المشاريع الاسكانية .. ولا ينسى بان راسمال جبان ولا يميل الى المغامرة ..)

٣٠ . من اجل تحفيز القطاع الخاص وتشجيعه في المساهمة بتنفيذ المشاريع الاسكانية يفترض رعاية هذا القطاع نظرا

10

أسباب لإصلاح عاجل في القطاع المائي



د. حسن الجنابي
سفير العراق لدى منظمة الأغذية
والزراعة للأمم المتحدة (فاو)

القانون على تنفيذ تلك الإصلاحات، والتكفل باتخاذ القرارات والاجراءات التي تؤمن انتقالا سلسا من وضع قطاعي مشئت، وصلاحيات غير واضحة للعديد من مؤسسات الدولة، الى قطاع متماسك ومتكامل وشفاف يؤمن الاسهام الفعلي للشركاء واصحاب المصلحة كافة بصياغة القرارات والاستفادة من نتائج تنفيذها لتحقيق تنمية مستدامة في القطاع المائي.

رابعاً: نعم لقد لعبت الموارد المائية في الانهار والقنوات والبحيرات والاهوار العراقية، دورا رئيسيا في الاسهام الكبرى للعراق القديم في التقدم البشري، ومثلت نقطة جذب مهمة، وعاملا في استقرار الاقوام المهاجرة التي تشكل منها المجتمع العراقي المتعدد الاعراق والاديان والطوائف، وهي تمثل جزءا لا يتجزأ من التكوين الاجتماعي والاقتصادي والموروث الثقافي

الجغرافي، فضلا عن تعقيدات التغيرات المناخية غير المعروفة جيدا وتأثيرها السلبي على وادي الرافدين، ولم يعد معها امام العراق اي خيار آخر سوى الحفاظ على موارد التربة والمياه في ظل شروط مختلفة عما كان سائدا منذ آلاف السنين.

ثالثاً: تغير كذلك الواقع السياسي في العراق جذريا، وسادت اجواء جديدة بعد عام 2003، اصبح معها للاقاليم والمحافظات سلطات ملتبسة تضمنها الدستور الجديد، وانتعش المجتمع المدني، وبضمنه فئة الفلاحين والمزارعين، ولم يعد معه بالامكان قمع او تغييب ارائهم واتخاذ اجراءات فوقية، مما يتطلب اصلاح منظومة القطاع المائي ليناسب الظروف المستجدة سياسيا ومناخيا ودستوريا، وخلق بيئة تشريعية وسياسية وتنظيمية صالحة لتقديم برامج الإصلاحات القطاعية المطلوبة، وتطوير آلية قادرة بقوة

اولاً: لم تتغير اساليب ادارة واستخدامات الموارد المائية في العراق، وخاصة لاغراض الري، الا قليلا منذ العهد السومري. فالري السحي باغمار الاراضي المزروعة مازال هو الاسلوب السائد في العراق، بالرغم من ان الضائعات في هذه الطريقة من الارواء تتجاوز الـ (60 بالمئة) وتسبب اضرارا اخرى، مثل رفع مستوى المياه الجوفية والتغدق والتلح، أو التلوث الناتج عن الافراط في استخدام مبيدات واسمدة كيميائية تنتشر في مقطع التربة المزروعة على كامل مساحة الحقل المروي مما يقلل من فاعليتها ويزيد من كلفة الانتاج.

ثانياً: لقد تغير الوضع الطبيعي الذي كان سائدا في وادي الرافدين منذ اواسط السبعينيات بصورة دراماتيكية، اثر السيطرة الكاملة على تصارييف الانهار، والقدرة الكبيرة على تخزين ايراداتها، والتحكم باطلاقها من قبل دول الجوار

التغذية والفقر.

سابعاً: إن اية معايينة منصفة وعلمية لتقييم اداء القطاع المائي في العراق ستكشف الحاجة القصوى لاعادة النظر بالطريقة التي يدار بها هذا الملف الشائك بكل تشعباته المعقدة، سواء ما تعلق منها بانعدام التوافق الدولي مع دول الجوار المشتركة بدجلة والفرات وروافدهما، او بما ينذر به مستقبل الراقدين في ظل تغيّرات مناخية سلبية وبيئة سياسية ملتبسة، او بتشغيل منظومة المنشآت العديدة على احواض الانهر، او بكفاءة البنى التحتية، او بتنظيم الاولويات في حالات الجفاف الممتدة او الفيضانات المفاجئة، او بسياسات خزن المياه وتوقيتات اطلاقها للاستخدامات المتعددة، او بتوزيعها على شبكة المستفيدين من العاملين في الزراعة والصناعة وغيرها، ام بتقنياتها وضخها لاغراض الشرب، او بجمعها بعد الاستخدام ومعالجتها من الملوثات، او في التخلص منها كميها صرف صحي، او مياه بزل تجمع وتنفذ في النهاية خارج الحدود، وغير ذلك من اجراءات متشابكة.

ثامناً: إن ادارة الموارد المائية هي منظومة اجراءات وعمليات متداخلة ومتتالية تتضمن التخطيط والتشغيل والصيانة والتسجير والتأهيل البيئي وانعاش الاهوار، اضافة الى تطوير حزمة القوانين والتشريعات اللازمة لتنظيم القطاع المائي، وفي مقدمتها حدود المسؤوليات والسلطات التي تتمتع بها الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بادارة او استخدام المياه، وهي وزارة الموارد المائية، ووزارة الزراعة، وامانة بغداد، ووزارة البيئة، ووزارة البلديات والاشغال العامة، والادارات المحلية، واقليم كردستان، وغيرها مما يتطلب تطبيق اسس الادارة المتكاملة وتحسين حوكمة القطاع المائي افقياً على مستوى المؤسسات المركزية، وعمودياً على مستوى علاقة المركز بالاقاليم والمحافظات ومستخدمي المياه.

تاسعاً: قصور الدستور العراقي في تناوله لقضية ادارة الموارد المائية، مما سيخلق ازمات مستعصية وخلافات لا نهاية لها بين الاقليم (او الاقاليم في حالة انشائها مستقبلاً) وبين المحافظات خاصة في اوقات الشحة. فالمادتان 110- ثامناً و-114 سابعاً من الدستور العراقي تصنفان الموارد المائية الى خارجية، تخضع حصرياً للسلطة المركزية، وداخلية تخضع للسلطات المحلية وهذا اغفال لطبيعتها المتحركة والمتجددة، وتوزيع غير سليم للصلاحيات، ان لا يمكن في ظل هذين المعيارين تأمين حقوق المواطنين في الحصول على حاجتهم من المياه بغض النظر عن امكان سكنهم سواء في اعالي الانهر او دنائبها.

عاشراً: حاجة القطاع المائي الى تطبيق مبدأ مركزية الادارة ولا مركزية الخدمات، وما يتطلبه ذلك من تشريعات وقوانين وسياسات واضحة تؤمن ان ادارة الموارد المائية في عموم البلاد هي مسؤولية السلطات الاتحادية حصراً، في حين ان الخدمات المتعلقة بها، كانشاء شبكات التوزيع ومحطات المعالجة والتحلية وادارة البنى التحتية وغيرها، ترحل الى السلطات المحلية التي يجب الزامها بقواعد حماية البيئة والمصلحة الوطنية.

الملكية الى حيازات صغيرة يكون معها الاستثمار بالتقنيات الحديثة غير مجدياً اقتصادياً، وهناك عوامل اخرى لامجال لسردها، ومنها تعثر جهود استصلاح الاراضي مما فاقم مشكلات تملح الاراضي، وهي اعقد مشكلة تواجه الزراعة في العراق وبحاجة الى حلول جذرية وعاجلة.

سادساً: إن اية محاولة جادة لمكافحة الفقر وتحقيق الامن الغذائي في العراق يجب ان تبدأ باصلاح القطاع المائي، فهو عامل رئيسي في قضية انتشار الفقر، وقد ذكرت ذلك في اكثر من مقال كان آخرها في جريدة الصباح (2 أيار 2013)، لان الفقر يتركز في المناطق التي تشح بها المياه سواء كانت لاجراض الشرب والاستخدامات المنزلية الاخرى، او لاجراض السقي والارواء في الارياف والمناطق التي تكون بها الزراعة هي النشاط الاقتصادي الوحيد للسكان، ومن الواضح ان شحة المياه، او تلوثها، بالاضافة الى كونها خطر كبير على الصحة العامة، فهي سبب اساسي في انتشار الامراض وسوء

والديني في العراق، ولكن لا يكفي استرجاع الماضي المجيد لحل مشاكل الحاضر والمستقبل، ولأن المشكلات المائية التي يواجهها العراق هي تحديات واقعية ضاغطة لا يمكن تجنبها بالتمني او في انتظار القضاء والقدر، او بتكرار الشكاوى من الاجحاف الذي تلحقه بنا دول الجوار، بل بابتكار وسائل وطرق جديدة وفعالة تقود العراق من حالة التلقي السلبي وانتظار الفرج، الى حالة الاستجابة الفاعلة للشروط الجديدة وتقديم خدمات المياه للمجتمع بصورة افضل.

خامساً: لقد تعثرت جهود ادخال التقنيات الحديثة واستخدام الانظمة المغلقة في الري والزراعة، التي بدأت في السبعينيات، ولم تستخدم منذ ذلك الحين الا على نطاق ضيق، وليس من قبيل التكرار ان ذكرت الاسباب الرئيسية الثلاثة التي اعاققت ذلك وهي: اولا الحروب وما أحدثته من خراب اقتصادي وكوارث اجتماعية وتدمير لموارد البلاد وبنائها التحتية، وثانياً انتشار الفقر في الاوساط الريفية والفلاحية، وثالثاً تفتيت





الاستثمار و دوره في الاقتصاد الوطني

م.م. باقر حسين كاظم

من الثابت لدى العلماء ان الحاجة هي ام الاختراع وبمعرفة الحاجة تحدد الأولوية والطريقة المثلى لتحديد تلك الأولويات وهو تشخيص الحالة الواقعية و كيفية خلق حالة من التوازن النسبي بين الإمكانيات المتاحة ومستوى الطموح وخاصة بعد التغير الاقتصادي الكبير المتواكب مع الحالة الديمقراطية



عوامل الإنتاج عبر الحدود الدولية للمساهمة في الاستغلال الاقتصادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ويقصد تحقيق ربح نقدي متميز.

من خلال ما تقدم يمكن القول بأن العملية الاستثمارية سواء كان من الناحية القانونية أو الاقتصادية لا يمكن أن نتعرف بها إلا من خلال دخول التجربة الاستثمارية بطريقة تختلف عما هو مذكور بكلتا الطريقتين لأن أسس الاختلاف نابع من الاستدلال على التجربة لدى كل المتقدمين ، من وجهة نظري أن العملية ليست جديدة من حيث أخطاء التطبيق حيث خاض العراق الكثير من التجارب التي استنسخت من الكثير من الدول لأنها فشلت بنقل التجربة إلى المجتمع العراقي لعدم مراعاة الخصوصية لدى مجتمعنا سواء على المستوى التاريخي مثل قانون الإصلاح الزراعي أو على المستوى الحاضر مثل قانون مجالس المحافظات أو حتى قانون الاستثمار، وللحديث تمة.

وفائض مالي. والحقيقة أن الاقتصاديين لم يتفقوا على تعريف جامع لعملية الاستثمار بحيث تستشف منه عناصر هذه العملية وأركانها. وأنما اكتفوا بتعريف الهدف من عملية الاستثمار وهو تحقيق الربح.

أما فقهاء القانون فلقد انقسموا أيضاً بتعريف الاستثمار من الناحية القانونية فذهب بعضهم إلى القول إن الاستثمارات الأجنبية بالمعنى الواسع تشمل جميع حركات رؤوس الأموال بين الدول بعضها مع بعض ، سواء أكانت أموالاً قصيرة الأجل أم طويلة الأجل ، ويغلب عليها طابع الاستثمار ، وتكون في الغالب مصحوبة بنية إعادة تحويل رأس المال مع عائدته في أية صورة كانت (ربحاً أو فائدة أو حصصاً) بينما عرفه بعضهم الآخر بقوله: إنه تقديم الأموال المادية والمعنوية من شخص طبيعي أو معنوي لا يحمل جنسية الدولة المضيفة للمساهمة المباشرة أو غير المباشرة في مشروع قائم أو سيتم إنشاؤه للقيام بنشاط اقتصادي ما خلال مدة معقولة من الزمن ويعرفه فريق ثالث بأنه انتقال

لذا كان من الأجدر أن نقدي بدول التي مرت بنفس التجربة ولكن بأسلوب يتناغم مع الواقع الخاص الذي يمر به بلدنا . لذا يعد الاستثمار من العناصر المهمة التي ساهمة في بناء نشاط اقتصادي لما له من مكانة بارزة في نظرية الدخل والتشغيل ، فالاستثمار مصدر للتوسع في الطاقة الإنتاجية من ناحية ، وجزء مهم من الطلب الكلي من ناحية أخرى لذلك كان لزاماً على الاقتصاديين أن يضعوا تعريفاً محدداً لهذا النشاط المهم .

لقد اصطلح الاقتصاديون الكليون على أن الاستثمار هو إضافة جديدة إلى الأصول الإنتاجية في المجتمع بقصد زيادة الناتج في الفترات التالية .

أو هو مجموع الإضافات الصافية من المنتجات الرأسمالية إلى الثروة القومية ، أي مجموع المنتجات التي لا تستهلك خلال فترة حساب الناتج القومي ، بل تضاف إلى الثروة القومية أو إلى رصيد المجتمع من رأس المال.

لذا يمكن القول إن الاستثمار من وجهة نظر علماء الاقتصاد هو عملية من عمليات استغلال رأس المال بهدف تحقيق عائد



الاستثمار ودوره في الاقتصاد الوطني

م.م. باقر حسين كاظم



الاقتصادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ويقصد تحقيق ربح نقدي متميز.

من خلال ما تقدم يمكن القول بأن العملية الاستثمارية سواء كان من الناحية القانونية أو الاقتصادية لا يمكن ان نتعرف بها الا من خلال دخول التجربة الاستثمارية بطريقة تختلف عما هو مذكور بكتا الطريقتين لان اساس الاختلاف نابع من الاستدلال على التجربة لدى كل المتقدمين ، من وجهة نظري ان العملية ليست جديدة من حيث اخطاء التطبيق حيث خاض العراق الكثير من التجارب التي استنسخت من الكثير من الدول لانها فشلت بنقل التجربة الى المجتمع العراقي لعدم مراعاة الخصوصية لدى مجتمعنا سواء على المستوى التاريخي مثل قانون الاصلاح الزراعي او على المستوى الحاضر مثل قانون مجالس المحافظات او حتى قانون الاستثمار، وللحديث تمته.

الاستثمار وهو تحقيق الربح . اما فقهاء القانون فلقد انقسموا ايضا بتعريف الاستثمار من الناحية القانونية فذهب بعضهم الى القول إن الاستثمارات الأجنبية بالمعنى الواسع تشمل جميع حركات رؤوس الأموال بين الدول بعضها مع بعض ، سواء أكانت أموالاً قصيرة الأجل أم طويلة الأجل ، ويغلب عليها طابع الاستمرار ، وتكون في الغالب مصحوبة بنية إعادة تحويل رأس المال مع عائدته في أية صورة كانت (ربحاً أو فائدة أو حصصاً)

بينما عرفه بعضهم الآخر بقوله: إنه تقديم الأموال المادية والمعنوية من شخص طبيعي أو معنوي لا يحمل جنسية الدول المضيفة للمساهمة المباشرة أو غير المباشرة في مشروع قائم أو سيتم إنشاؤه للقيام بنشاط اقتصادي ما خلال مدة معقولة من الزمن ويعرفه فريق ثالث بأنه انتقال عوامل الإنتاج عبر الحدود الدولية للمساهمة في الاستغلال

من الطلب الكلي من ناحية أخرى لذلك كان لزاماً على الاقتصاديين ان يضعوا تعريفاً محدداً لهذا النشاط المهم . لقد اصطلح الاقتصاديون على أن الاستثمار هو إضافة جديدة إلى الأصول الإنتاجية في المجتمع بقصد زيادة الناتج في الفترات التالية .

أو هو مجموع الإضافات الصافية من المنتجات الرأسمالية إلى الثروة القومية ، أي مجموع المنتجات التي لا تستهلك خلال فترة حساب الناتج القومي ، بل تضاف إلى الثروة القومية أو إلى رصيد المجتمع من رأس المال.

لذا يمكن القول ان الاستثمار من وجهة نظر علماء الاقتصاد هو عملية من عمليات استغلال رأس المال بهدف تحقيق عائد وفائض مالي والحقيقة أن الاقتصاديين لم يتفقوا على تعريف جامع لعملية الاستثمار بحيث تستشف منه عناصر هذه العملية وأركانها وأما اختلفوا بتعريف الهدف من عملية

من الثابت لدى العلماء ان الحاجة هي ام الاختراع ومعرفة الحاجة يجب ان نحدد الأولوية وطريق المثل لتحديد تلك الأولويات وهو تشخيص الحالة الواقعية وكيفية خلق حالة من التوازن النسبي بين الإمكانية المتاحة ومستوى الطموح وخاصة بعد التغير الاقتصادي الكبير المتواكب مع الحالة الديمقراطية ، لذا كان من الأجدر ان نقنطد بدول التي مرت بنفس التجربة ولكن بأسلوب يتناغم مع الواقع الخاص الذي يمر به بلدنا .

لذا يعد الاستثمار من العناصر المهمة التي ساهمت في بناء نشاط اقتصادي لما له من مكانة بارزة في نظرية الدخل والتشغيل ، فالاستثمار مصدر للتوسع في الطاقة الإنتاجية من ناحية ، وجزء مهم

Iranian Mahan company intends to setup a large agricultural Investment project in Muthanna



Iranian Mahan company delegation showed its desire to invest in the agricultural sector in Muthanna province after they get the allocated land for their project .

Chief Engineers Adil D. Al Yasiri M.I.C Chairman has said that the above delegation showed the Investment map in agricultural

sector and the delegation took a field tour to the offered lands as Investment opportunities . the executive manager for the above company has said the project will cover the province and the area needing from the crops and vegetables he also said that our company has a wide investment project in Africa is about

(4000000) Duinems in Tanzania .

It should be noted Muthanna has more than (18000000) Duinems in Samawa semi desert arable for the agriculture as well as the under ground water.

Mrs. Zainab Ngaimish visits M.I.C



In framework of support all the efforts that provided from the local Government to encourage the current Investment process in Muthanna province ,Chief Engineers Adil D. Mohammed M.I.C Chairman received Mrs. Zainab Ngaimish, member of Muthanna provincial council . They discussed the Invest-

ment reality and the available the Investment opportunities in the province in addition to the difficulties that faced M.I.C . Al yasiri has explained the size and the achievement ratio of the Investment in the province in all sectors . He also said that M.I.C has undertook to provide all the facilities to the Investment

Companies and the businessmen to succeed the investment process in the province. From his side , Mrs. Ngaimish has confirmed that the full support to M.I.C to achieve the best results in the future.

Lebanese Ashoor Holding Company shows the Investment opportunities in Industrial sector in Muthann province



Many genetic Investment companies visit M.I.C to search the Investment opportunities . The good Investment climate in Muthanna and

the facilities that provided from the local government in its two branches (legislative and executive) encourage to attract lots of the In-

vestment companies. Lebanese Ashoor Holding Company is one of these companies that visited M.I.C to show the investment opportunities in industrial sector in Muthanna which extinguished available the raw materials that Sa in various industries . the delegation of the above company consists of the businessmen Mr. Amir Wahba and Amir Shwqi who made the field tour to the offered sites as the investment opportunities for the vital sector. This tour has been done in companying with Engineer Amir A. Aziz M.I.C Vice Chairman and number of consultants in M.I.C. The tour also include Cement plants in Al Fadhwa , salty areas and Sawa lake. The delegation has showed its desire to set up Cement plant in the province according to the Investment law No. 13 of 2006 and its amendments .

From his side , Chief Engineers Adil D. Mohammed M.I.C Chairman welcome the delegation and showed the readiness of M.I.C to support the mentioned company .

Mr. Qabel Alzerejawi visits M.I.C



In framework of support all the efforts that provided from the local Government to encourage the current Investment process in Muthanna province ,Chief Engineers Adil D. Mohammed M.I.C Chairman received Mr. Qabel Alzerejawi , Chief of the observation committee in Muthanna provincial council ,

They discussed the Investment reality and the available the Investment opportunities in the province in addition to the difficulties that faced M.I.C . Al yasiri has explained the size and the achievement ratio of the Investment in the province in all sectors . He also said that M.I.C has undertook to provide all the

facilities to the Investment Companies and the businessmen to succeed the investment process in the province.

From his side , Mr. Alzerejawi has confirmed that the full support to M.I.C to achieve the best results in the future.

The Investment Committee in Muthanna provincial council follow regularly the Investment projects



Chief Engineers Adil D. Mohammed Al Yasiri M.I.C Chairman received Mr. Ismail Swadi Member of The Investment Committee in Muthanna provincial council . During the meeting , they discussed the Investment reality and ways consolidate it in the province . From the other hand they searched the future plans that lead to push the Investment Wheel. Al Yasiri said that M.I.C witnesses growth in the Investment work in all sectors , especially in the Housing and Cement sectors. Swadi showed his admire in the Investment reality and confirmed support of the provincial council to M.I.C.

In the same time, Mr. Zahra K. Elawi has visited M.I.C and met Chief

Engineers Mr. Adil D. Mohammed Al yasiri M.I.C Chairman who explained the Investment projects and the achievement ratio for existing project and buildings under construction.

Al Yasiri mentioned the number of granted licenses and then they discussed the amendments that happened on the Investments law No.(13) of (2006).

At the end Mrs. Elawi expressed her optimism in the rising Investment process in the province ,she also showed the full support of the provincial council to M.I.C.

Inspection tour to many Investment projects in Housing Units sector



Mr. Talib S. Al Mayali the member of Muthanna provincial Council companying Chief Engineers Adil D. Mohammed M.I.C Chairman have done field tour to the Investment projects in the housing sector .

The tour involved Ibn yaqteen , Lualuaat Sawa and Al Samawa city . they showed to the achievement ratio for mentioned projects and

the met number of the Investors who explained the work ways for each project .

From his side , Al Mayali expressed his happiness about these achievements and hoped the success to the Investment process in Muthanna to solve the crisis the Housing.

AL-Muthanna Governor and M.I.C Chairman : Muthanna witnesses achieving (15000) Housing Units in 2015



Mr. Ibrahim S. Mayali AL-Muthanna Governor has said that Muthanna witnesses achieving (15000) Housing Units in 2015. Chief Engineers Adil D. Mohammed M.I.C Chairman confirmed that the Housing crisis will solve through the Housing Units which executed by the Investment Companies. That it came during the field tour to the Housing projects which has been done by AL- Muthanna Governor , Mr. Qabil a chief of observation committee in Muthanna provincial council and Chief Engineers Adil D. Mohammed AL Yasiri M.I.C Chair. Mayali announced that

we witnessed the height achievement ratio in the stages of the work. He also said the local government insists to support the current Investment process and provide all the facilities to the investors.

The Engineering staff who is in charge of the Housing units provided details explanation about the achievements' stages which reached to progress ratio . Mr. Qabil has appreciated the M.I.C's efforts from his side, Al yasiri said that the Housing crisis will solve through executing five Housing Units. The tour involved many Housing Complexes.

A chief of the Investment committee in the provincial council visits M.I.C

Mr. Ahmed M. Joda A chief of the Investment committee in the provincial council with Mr. Saad Kadhim member of the provincial council visited M.I.C and met Chief Engineer Mr. Adil D. Mohammed AL Yasiri M.I.C Chairman .

The two sides searched the cooperation framework between the provincial council and M.I.C so as to push the Investment wheel in the province. AL Yasiri showed the best achievements in all the Investment sectors during the past period and remember the number of granted

licenses .

From his side , Mr. Joda has said that the provincial council always reduces the difficulties in the Investment work . He also confirmed that all these achievements which happened in short time consider a triumph for the province and M.I.C .

After that , they visited number of the Investment projects and showed all the stages of building , the visit involved all the Housing complexes in addition to Sawa Mall.



AlMuthanna Investment

Monthly Magazine Issued by M.I.C Public Relations Department

President of the Board Editor-in-Chief

Engineer Mr. Adil D. Mohammed

Editor Manager

Saff.H.Fadul

Editorial Consultant

Mahmoud Hadi

Media Advisor

Ali Hanoon Oglah AL-shammari

Editor Secretary

kadhim Musafir Alaajibi

News Editor

Hayder .F. Lefta

Translation

Jawad Abdul Kadhim Halboos

Photography

Ameen Ali Dakhil

Dirgam Majeed AL Yasiri

Ali Kamil Abdallah

Language supervision

kassim A.Utaia

Typesetting

Zahraa Noor Almusawi

Samah Abdul Kareem AL Khafaji

E-mail:

samawa_investment@yahoo.com

Notice

Monthly Magazine issued by M.I.C . It is periodical and independent media that issued by governmental Commission . The Magazine isn't responsible of publishers, opinions.The publishers are submitting to publish right in front of others without any responsible for the magazine.

Web site

www.miciraq.org

www.miciraq.com

Design and art direction: Center Adyan of the design and prepress service

Al Muthanna province - Samawah: 07810419494 to 07802701869



Editor - in - Chief

Engineer Mr. Adil D. Mohammed

Forward New Investment Generation

It is known that Investment plays a good role in the economic process which lead to successful development. This vision requires promising ideas for the Investment activities (the specific opportunities and promotion for the Investment projects) activate the vital goals. The trends requires the long-term opportunities , activation the Investment environment as well as the improvement rules.

The Governorate tries to provide the environment and strength its reputation as a highly trend to make a good opportunities promotion . Reduce the obstructs and support the Investors through granting one stop shop .

All the targets requires rehabilitation and development the infrastructure demands by encouragement to grant the Investment licenses in the field of the power , petroleum products , high ways and exploited the water. These ideas explains the transform the Investment work and the Investment environment to the best level of the competition capability in the Middle East and the world.

M.I.C will stay in service of the Governorate citizens forward highly efforts .

In front of us long way in the Investment to take attention about the Investment projects, opportunities and future promotion.

**INVESTMENT : Like the tree , it has
taken years to grow !**

هيئة إستثمار المثنى

منهجنا.. دمج الاهداف الاستثمارية
مع سياسة التنمية المستدامة في المحافظة

البداية الصحيحة
تتطلب قاعدة
من المعلومات
الصحيحة



نحو ثقافة ورؤية
إستثمارية معاصرة

عندما تكون البيئة مستقرة حتى الطيور تأتي لتبني اعشاشها وتتكاثر

ALMUTHANNA **INVESTMENT**

MONTHLY MAGAZINE ISSUED BY M.I.C PUBLIC RELATIONS DEPARTMENT



17

2014 February

IN FRONT OF US ... LONG WAY OF INVESTMENT

INVESTMENT : LIKE THE TREE , IT HAS TAKEN YEARS TO GROW !



FORWARD NEW **INVESTMENT GENERATION**